

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية ومحاسبة



أثر الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي رقم 15/18 في
تحسين الأداء الوظيفي- دراسة ميدانية لدى عينة من موظفي مصالح
المراقبة الميزانياتية في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة ومالية

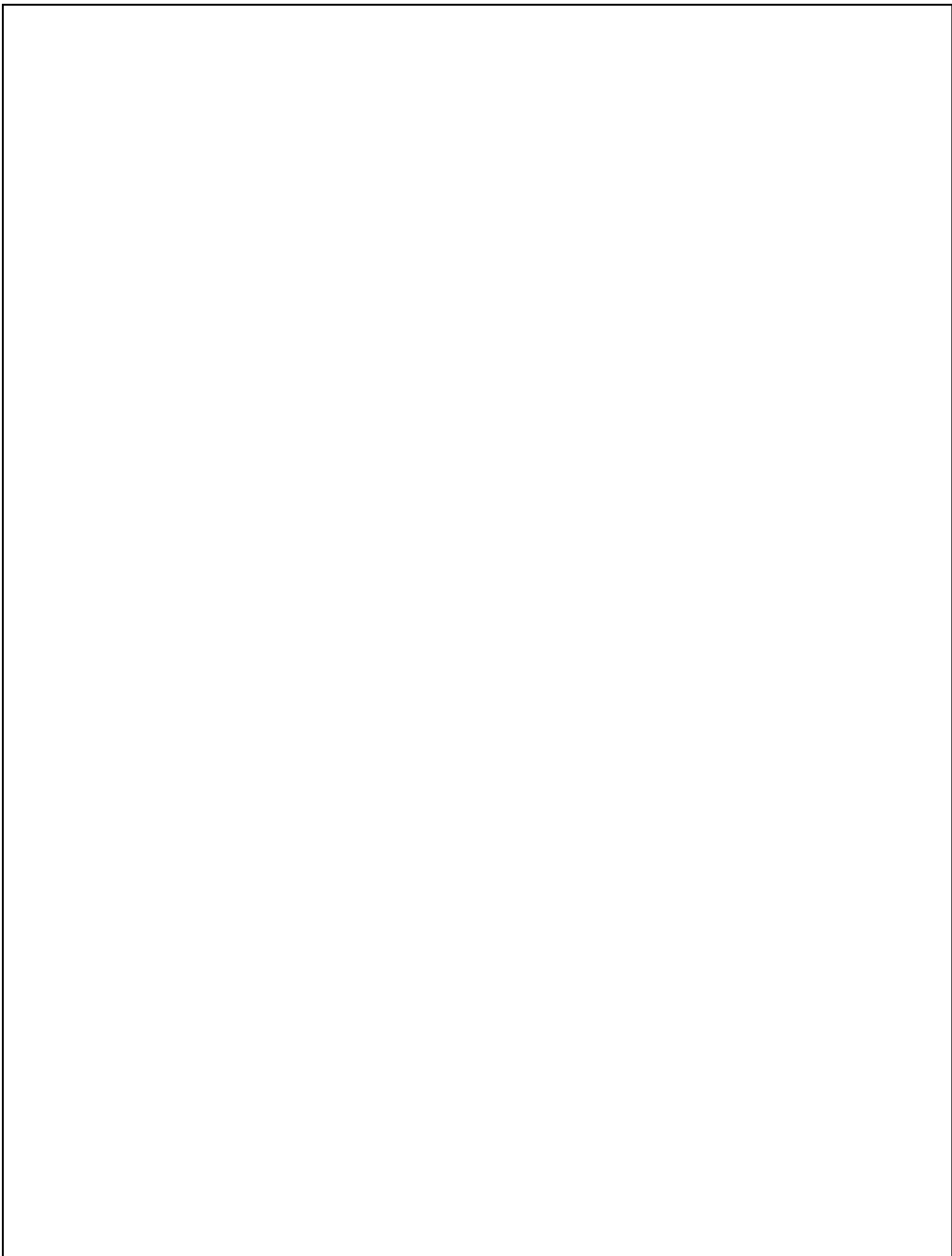
الاستاذ المشرف:
د. الشريف محمد الامين

إعداد الطالبين:
سايج بوسعد
عكاش نور الاسلام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	العمرى خالد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	اية بولحبال
مشرفا مساعدا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	الأمين محمد الشريف
مناقشا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	ستي سيد احمد

السنة الجامعية 2025/2024



المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية ومحاسبة



أثر الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي رقم 15/18 في
تحسين الأداء الوظيفي- دراسة ميدانية لدى عينة من موظفي مصالح
المراقبة الميزانياتية في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة ومالية

الاستاذ المشرف:

د. الشريف محمد الامين

إعداد الطالبين:

سايج بوسعد

عكاش نور الاسلام

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	العمرى خالد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	اية بولحبال
مشرفا مساعدا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	الأمين محمد الشريف
مناقشا	المركز الجامعي إيليزي	أستاذ محاضراً	ستي سيد احمد

السنة الجامعية 2025/2024

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعلى الناس على قلبي

إلى والدتي الحبيبة التي كانت لي الأم الحنون والمعلمة الأولى، والتي غرست في نفسي القيم والمبادئ، والتي كانت لي السند في كل الأوقات، من كانت لي الملاذ الآمن، والتي سعت في تقديم الحب والحنان لي.

إلى روح الغالي أبي، الذي علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالجد والاجتهاد، والذي كنت لي القدوة والمثل الأعلى في الصبر والمثابرة، رحمة الله عليه

إلى زوجتي الحبيبة، شريكة حياتي ورفيقة دربي التي كانت داعمة وصابرة، إلى من وقفت بجاني في كل لحظة، في الأوقات الصعبة قبل الأوقات السعيدة، إلى من كانت لي سندًا وعاونًا في كل خطوة خطوتها في رحلتي العلمية

إلى اولادي الأحباء محمد سعيد، يارا وثانينا

إلى كل اخوتي واخواتي كل باسمه

إلى كل أبناء وبنات اخوتي واخواتي

إلى صديقاى العزيزين عبد القادر وحسين

إلى روح الصديق والأخ كمال رحمة الله عليه

إلى كل الزملاء والزميلات في الرقابة الميزانية لدى ولاية ايليزي

بوسعد

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى الوالدين الكريمن اطال الله في عمرهما

إلى كل الاخوة والاخوات

إلى الزوجة الكريمة وابنائي الأعزاء

إلى كل الاصدقاء

إلى كل زملاء في الرقابة الميزانية لدى ولاية ايليزي

نور الاسلام

شكر و عرفان

يسعدني أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام الى أستاذنا الفاضل
الشيخ محمد الأمين الذي أشرف على انجاز هذا العمل ولم يبخل علينا بارشاداته
وتوجيهاته القيمة
ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة المركز الجامعي بايليبي.
كما نشكر صديقنا و زميلنا بن قسوم عبد العزيز الذي لم يبخلنا في ارشاداته القيمة
أشكر كل من ساعدني من بعيد أو من قريب ولو بكلمة طيبة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 18 / 15 بأبعاده الأربعة المتمثلة في (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) في تحسين الأداء الوظيفي لدى عينة من موظفي الرقابات الميزانية في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبانة الدراسة على عينة مكونة من 150 موظف وقد تمت معالجته بواسطة برنامج (SPSS V.26) وتم اختبار نموذج الدراسة وفرضياته بواسطة نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعناصر الأداء الوظيفي بأبعاده المتمثلة في القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا في تحسين الأداء الوظيفي بالمصالح محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القانون العضوي، القوانين والتنظيمات، التسيير المتمحور حول النتائج، ميزانية البرامج، التسيير بالأهداف، المناجنت العمومي، الأداء الوظيفي.

Abstract

This study aims to highlight the impact of budget reform across various dimensions (laws and regulations, training and education, resources and capabilities, digitization and technology) on improving job performance under Organic Law No. 18/15. To achieve this goal, a questionnaire was administered to a sample of 150 employees affiliated with budget control departments in Algeria. The data was processed using a statistical program (SPSS V.26), and the study model and its hypotheses were tested using the multiple linear regression method. The study yielded several significant results, the most notable being the statistically significant positive effect of budget reform on improving job performance under Organic Law No. 18/15 within the departments studied.

Keywords: Organic Law, Laws and Regulations, Results-Oriented Management, Program Budgeting, Management by Objectives, Public Management, Job Performance.

الصفحة	الموضوع
I-II	إهداء
III	شكر وعرقان
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز والمختصرات
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2	المبحث الأول: الإطار النظري للقانون العضوي 15 / 18
37	المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء الوظيفي
43	المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومناقشتها
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية	
58	المبحث الأول: طريقة والادوات
62	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة
84	الخاتمة
/	قائمة المراجع
/	الملاحق
/	الفهرس

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	نموذج الإطار الميزانياتي المتعدد السنوات	1-1
23	مثال عن التصنيفات الفرعية للعنوان الأول: نفقات المستخدمين	2-1
29	رزمة برمجة الاعتمادات	3-1
60	ترميز مقياس لكارث الخماسي	1-2
60	تصنيف الاستبيانات	2-2
61	فقرات الاستبيان ومصادرها	3-2
63	نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان	4-2
64	مجالات المتوسط الحسابي لمقياس لكارث مع تقييمها	5-2
64	توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية	6-2
65	توزيع افراد العينة حسب الجنس	7-2
66	توزيع افراد العينة حسب المركز الوظيفي	8-2
67	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	9-2
68	توزيع افراد العينة حسب الرقابة الميزانياتية	10-2
69	توزيع افراد العينة حسب المديرية الجهوية	11-2
71	متوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير القوانين والتنظيمات	12-2
72	متوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير التكوين والتدريب	13-2
73	متوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير الوسائل والامكانيات	14-2
74	متوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير الرقمنة والتكنولوجيا	15-2
75	متوسط الحسابي والانحراف المعياري حول الأداء الوظيفي	16-2
76	علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة	17-2
77	معامل الارتباط المتعدد - معامل التحديد المعدل	18-2
78	جدول تحليل التباين (anova)	19-2
78	تقديم معاملات نموذج واختبارها	20-2

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	الإطار الميزانياتي المتوسط المدى	1-1
10	عناصر المذكرة التوجيهية	2-1
13	مراحل اعداد قانون المالية للسنة	3-1
15	تقسيم الإيرادات حسب الطبيعة	4-1
18	تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب النشاط	5-1
20	الترميز حسب النشاط لاعباء ميزانية الدولة	6-1
20	الترميز حسب النشاط لاعباء الميزانية مثال وزارة العدل	7-1
22	مخطط التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لاعباء ميزانية	8-1
38	عناصر الأداء الوظيفي	9-1
40	محددات الأداء الوظيفي	10-1
30	النموذج النهائي للدراسة	1 - 1
65	توزيع افراد العينة حسب العمر	1 - 2
66	توزيع افراد العينة حسب الجنس	2 - 2
67	توزيع افراد العينة حسب المركز الوظيفي	3 - 2
68	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	4 - 2
69	توزيع افراد العينة حسب مستوى الرقابة الميزانية	5 - 2
71	توزيع افراد العينة حسب المديرية الجهوية	6 - 2

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	إستبيان
02	معامل الثبات للاستمارة
03	توزيع افراد العينة حسب الجنس
04	توزيع افراد العينة حسب العمر
05	توزيع افراد العينة حسب المركز الوظيفي
06	توزيع افراد العينة حسب الاقدمية
07	توزيع افراد العينة حسب مستوى الرقابة الميز انيائية
08	توزيع افراد العينة حسب المديرية الجهوية
09	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده القوانين والتنظيمات
10	متوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده التكوين والتدريب
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده الوسائل والامكانيات
12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده الرقمنة والتكنولوجيا
13	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الاداء الوظيفي
14	تحليل تباين (ANOVA)
15	تقديم معاملات النموذج واختباره
16	العلاقة الارتباطية بين ابعاد افصاح محافظ الحسابات وجودة تقريره
17	معامل التحديد المعدل - معامل التحديد - معامل الارتباط المتعدد
18	فهرس للتقرير عن الأولويات والتخطيط
19	جدول التعداد المرفق لمشروع قانون المالية
20	نموذج لمرسوم توزيع الاعتمادات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025
21	نموذج لوثيقة برمجة اعتمادات النشاط
22	نموذج لإبداء الراي للبرمجة الميز انيائية
23	نموذج لإبداء الراي لتعديل توزيع الاعتمادات
24	نموذج لإبداء الراي لحركة الاعتمادات

اسم الرمز/ المختصر	الرمز/ المختصر
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	SPSS
مستوى المعنوية	Sig
اختبار فيشر	F
اختبار T-test	T
المعاملات المعيارية	β
تحليل التباين الأحادي	ANOVA
Cadre Budgétaire Moyen Terme	CBMT
Cadre de Dépense Moyen Terme	CDMT
Plan d'engagement	PE
Autorisation D'engagement	AE
Crédit de Paiement	CP
Systeme intégré de gestion de budget	SIGBUD
Centre de recherche canadien	CRC SOGEMA

مقدمة

1. تمهيد

بناء على ضغط المؤسسات المالية العالمية، بمطالبة الدول المنتمة اليها بالمزيد من الشفافية والعقلانية في تسيير الموارد والأعباء لضمان الرفاهية للمواطنين، عرفت بداية الالفية الجديدة حركة إصلاحية مهمة، شملت معظم القطاعات، منها اصلاح أنظمة الميزانية بمبادئ جديدة، حيث لم تعد الميزانية مجرد وسيلة التقدير للإيرادات والنفقات، بل أصبحت وسيلة استراتيجية لتوجيه السياسات العامة للدولة لتحقيق الأهداف.

شرعت الجزائر ولو متأخرة على غرار العديد من دول العالم بتكييف نظامها الموازنتي وفق اهداف و مبادئ الاتفاقيات الدولية و الإقليمية المصادق عليها، و ذلك بإجراء تعديلات في هيكله ميزانيته وادخال انجع تقنيات التسيير المالي بهدف الوصول الى نجاعة قياسية في أداء القطاعات العمومية، حيث عرف النظام الميزانياتي في الجزائر عدة تحولات في السنوات الأخيرة، مست جوهر عملية تحضير، اعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، لتعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير الأموال العمومية، وفي هذا السياق تجسدت مساعي الإصلاح الميزانياتي في صدور القانون العضوي 18/ 15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الذي يشكل المحور الرئيسي لإصلاح هيكل الدولة، الهادف الى التحكم الدقيق في النفقات العمومية و الحد من الاسراف و هدر المال العام و الاعتماد على مقاربة جديدة مبنية على البرمجة المتعددة السنوات والتسيير القائم حول النتائج وتحقيق الأهداف .

وقد جاء هذا التغيير على مختلف الفاعلين في الإدارة العمومية لتبني ثقافة جديدة المتمثلة في رفع كفاءة التسيير العمومي وإرساء التقييم داخل المؤسسات، كما يتطلب هذا التغيير تجديد جوهري في أساليب العمل وتطوير الذهنيات بما في ذلك كيفية تصور الوظائف وتقييم أداء الموظفين، لأن أي اصلاح مرتبط أساسا بمدى تجاوب المورد البشري، فالإصلاحات التي لا تأخذ بعين الاعتبار المورد البشري ومؤشرات الأداء الفردي تكون نتائجها محدودة.

1. الإشكالية الرئيسية: بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى يساهم الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي رقم 15/18 في تحسين الأداء الوظيفي من وجهة

نظر موظفي مصالح المراقبة الميزانياتية في الجزائر؟

2. الفرضية الرئيسية: وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث، يمكن طرح الفرضية الرئيسية الآتية:

يساهم الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي رقم 15/18 في تحسين الأداء الوظيفي من وجهة نظر موظفي

مصالح المراقبة الميزانياتية في الجزائر بدرجة مرتفعة.

3. هدف الدراسة:

- التعرف على تأثير الإصلاح الميزانياتي المنصوص عليه في القانون العضوي 15/18 الأداء الوظيفي في القطاع العام

- التعرف على مضمون والإجراءات الجديدة التي أتى بها القانون العضوي 15/18

- رصد التغييرات التي طرأت على أداء الموظفين بعد تطبيق الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 15/18
- التعرف على مدى تطبيق الإصلاح الميزانياتي في الواقع العملي في المؤسسات العمومية
- إبراز التحديات والعراقيل في تطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر مع اقتراح توصيات للمساهمة في تحسين الخدمة العمومية

1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا الموضوع في كون الحفاظ على المال العام وحسن استغلاله أصبح مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوة الدولة، لذا لجأت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية الى ادخال إصلاحات على أنظمة موازنتها العامة، باعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر المرآة العاكسة لسياسات الدولة وتنفيذ أهدافها المعلنة، وتتمثل الأهمية النظرية للدراسة في عرض ادبيات الإصلاح الميزانياتي ومفاهيمه الجديدة، اما الدراسة التطبيقية فستساهم في مساعدة المسيرين العموميين ومتخذي القرار في فهم متطلبات الإصلاح الجديد والتكيف مع آلياته وتقييم اثر الإصلاح الميزانياتي على الكفاءة والفعالية داخل الادارة

2. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الاهتمام بمجال الميزانية العامة للدولة
- ندرة الدراسات التطبيقية في المجال ومعظم الدراسات المنجزة تتناول الجانب النظري فقط من القانون العضوي
- تقييم الوضع بعد ثلاث سنوات من تطبيق الإصلاح الميزانياتي
- حداثة الموضوع والرغبة في اطلاع مختلف المتدخلين فيه على مستجدات هذا القانون

3. منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي لدراسة جانبه النظري والاستعانة بعدة مراجع تمثلت في المجالات العلمية، الكتب، أطروحات الدكتوراه والجريدة الرسمية. كما استعملنا المنهج التاريخي لعرض المراحل الزمنية التي مر بها الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. أما فيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمدنا منهج دراسة الحالة استنادا على الاستبيان لجمع البيانات وبرنامج (SPSS V. 26) لتحليلها.

4. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: من اجل تحديد مجال الدراسة تم اختيار الرقابات الميزانياتية في الجزائر التي هي تحت وصاية المديرية العامة للميزانية، دون التوسع الى جميع الإدارات العمومية الأخرى، نظرا للقيود الزمنية
- الحدود الزمنية: تركز الدراسة على الفترة الممتدة من دخول القانون العضوي 15/18 حيز التنفيذ الى السنة المالية

- الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على تحليل النصوص القانونية والتنظيمية بالإضافة الى الاستبيان للدراسة التطبيقية

5. صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات الأكاديمية السابقة في هذا المجال؛
- حداثة الموضوع رغم ان القانون العضوي صدر سنة 2018 وتطبيقه كان في سنة 2023
- عدم الاستيعاب بعد من طرف المتدخلين في تنفيذ الإصلاح الميزانياتي

6. هيكل الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة فصلين هما النظري والتطبيقي مسبقين بمقدمة وتلهمها خاتمة. وبذلك فقد تمثلت هيكله الدراسة كالتالي:

-الجانب النظري : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق الى المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة (القانون العضوي والأداء الوظيفي) ، حيث شمل ثلاث اجزاء رئيسية، يحوي الجزء الأول على أدبيات القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، والجزء الثاني الأداء الوظيفي، كما تضمن الجزء الثالث الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

كما شمل النموذج النظري للدراسة:

-الجانب التطبيقي: تضمن ثلاث اجزاء ، بحيث شمل الجزء الأول الطرق والادوات ، كما ان الجزء الثاني تطرقنا لي عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة أما الجزء الثالث فقد تم فيه عرض نتائج الدراسة ومن تم اختبار الفرضيات.

الفصل الأول:
الإطار النظري والدراسات السابقة

يعد الإصلاح الميزانياتي في الجزائر عهد جديد في تسيير المالية العمومية، على اعتبار أن أحكامه تمثل المبادئ والأسس التي تطبق على قوانين المالية بصفة عامة والميزانية العامة للدولة بصفة خاصة، وهذا لغرض تنفيذ السياسات العامة للدولة بتبني التسيير المتمحور حول النتائج بدلا من التسيير المبني على منطق الوسائل، وقصد الإمام حول مستجدات هذا الإصلاح في ظل القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية، سنحاول من خلال هذا الفصل، إجراء قراءة مفصلة لأحكام هذا القانون فيما يخص الجوانب التشريعية والتنظيمية والمحاسبية، وتوضيح الإجراءات والتدابير الجديدة للتدبير المالي للدولة والمزايا التي يمكن أن تنعكس على تسيير الأموال العمومية قصد التحكم فيها والمحافظة عليها ومما سبق ذكره ومن اجل دراسة جوانب هذا الموضوع ارتأينا إلى تقسم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية

.المبحث الثاني: الأداء الوظيفي

. المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية:

سيتم ضمن هذا المبحث عرض تقديم القانون العضوي 15/18 ومحتواه والإجراءات الجديدة التي ينص عليها

المطلب الأول: تقديم الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:

من اجل إعطاء أكبر قدر ممكن من الشفافية للميزانية العامة للدولة وتجديد طابع الكفاءة والفعالية في التسيير الأمثل للأموال العمومية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة على مختلف الأصعدة، وككل معظم دول العالم ارتأت الجزائر ابتداء من سنة 2001، بوضع مشروع انطلاق الإصلاح لمنظومة الميزانية العامة وذلك لتحقيق الانتقال من ميزانية الموارد إلى منطق التسيير المتمحور حول النتائج والأهداف، هذا المشروع كان نتيجة اتفاق بين الطرف الجزائري مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب اتفاق القرض رقم: 74 07 ال والموقع في 2001/04/18 بواشنطن الذي ينص على عصرنه المنظمات الخاصة بالميزانية (الجريدة الرسمية 31، 2001، صفحة 7)

الفرع الأول: الأطراف المعنية بتنفيذ مشروع الإصلاح:

بعد اتفاق القرض المبرم مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 2001/04/18 بواشنطن، تشكلت على مستوى وزارة المالية لجنة وخليّة تعملان بالتنسيق مع البنك الجزائري للتنمية على عدة جوانب من اجل ضمان أهداف مشروع عصرنه الميزانية العامة للدولة:

✓ أولاً: تشكيل لجنة القيادة: تتولى اللجنة التوجه العام لتنفيذ المشروع ومتابعته، وتشكل كل من: (الجريدة الرسمية 31، 2001، صفحة 7)

- المدير العام للميزانية
- المدير العام للمحاسبة
- المدير العام للتقديرات والسياسات
- المدير العام للعلاقات الاقتصادية والمالية والخارجية
- ممثل من ديوان وزارة المالية
- مسؤول عن مديريةية الإعلام الآلي على مستوى وزارة المالية

وتتمثل مهام اللجنة فيما يلي:

- تجسيد تدابير تنفيذ المشروع وانجازه وتنسيقه ومتابعته ومراقبته في شكل مخططات عمل في مختلف هياكل وزارة المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- العمل بالتنسيق مع البنك الجزائري للتنمية و خلية تنسيق المشروع ومتابعته بتبادل المعلومات مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولاسيما في مجال إبرام الصفقات وتبليغ كل نزاع محتمل الى علم السلطات المختصة المعنية
- إعداد برنامج التفتيش والمراقبة وإعداد تقرير سنوي حول تنفيذها إلى حين إعداد التقرير النهائي حول التنفيذ المادي والمالي للمشروع
- المتابعة المنتظمة للعمليات الإدارية والوثائقية والتعاقدية والمالية والتقنية والميزانية وسحب القرض ودفع مصاريفها
- التحضير السريع لطلبات سحب القرض
- أمر خلية التنسيق والمتابعة بإعداد حصيلة مادية ومالية كل 3 أشهر
- إعداد تقرير نهائي حول التنفيذ المادي والمالي للمشروع
- اتخاذ الترتيبات الضرورية لعمليات تسديد القرض التي تتم طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها على أساس الاستعمالات التي تمت بالمبلغ المنصوص عليها في اتفاق القرض
- ✓ ثانيا: تشكيل خلية لتنسيق المشروع ومتابعته: كلفت الخلية في إطار تنفيذ بمابيلي: (الجريدة الرسمية 31، 2001، صفحة 8)
- اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لضمان تنفيذ أعمال وعمليات التصميم والتنسيق والمتابعة والتفنيذ والانجاز والرقابة وفقا لاتفاق القرض
- تنفيذ العمليات المتعلقة بالصفقات العمومية حسب الشروط والأجال عليها
- تقييم وتقدير الاحتياجات النابعة من مخططات العمل في المشروع والمتصلة به
- انجاز العمليات الضرورية لتطبيق المشروع وتنفيذها
- السهر على إعداد التقارير الفصلية والسنوية حول الأنشطة والوسائل والعمليات والنتائج المتعلقة بها وإرسالها للجنة القيادة والبنك الجزائري للتنمية في إطار المشروع
- تحضير تقارير فصلية عن تسيير المشروع كما هو منصوص عليه في اتفاق القرض وتشمل ابرام الصفقات والتقدم المادي في تنفيذ المشروع والتسيير المالي بما في ذلك مصادر الأموال واستعمالها
- حفظ الأرشيف المتعلق بملفات المناقصة ونسخ جميع الأوراق الثبوتية
- متابعة انجاز المشروع والمساهمة في كل عمليات المراقبة المتصلة به
- ✓ ثالثا: البنك الجزائري للتنمية: يتولى البنك الجزائري للتنمية في حدود صلاحياته وفي إطار تنفيذ هذا المشروع ما يأتي:
(الجريدة الرسمية 31، 2001)
- إبرام اتفاقية تسيير وإعادة الإقراض مع الخزينة
- معالجة الملفات المتعلقة باستعمال القرض بالاتصال مع وزارة المالية
- تعيين أخصائي في التسيير المالي يتولى صرف المدفوعات المتعلقة بالعقود الممولة في إطار المشروع ويعمل بالتعاون الوثيق مع أعضاء خلية تنسيق المشروع ومتابعته

- التحقق، خلال إعداد طلبات السحب من القرض ومن مطابقة النفقات المنصوص عليها في اتفاق القرض والعقود المبرمة في إطار المشروع
- الإسراع في تقديم طلبات السحب من القرض إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- التكفل بجميع الترتيبات الضرورية للحفاظ على مصالح الدولة في مقابل الالتزامات التي تعهدت بها لإنجاز المشروع
- إعداد العمليات المحاسبية والحصائل والرقابة وتقييم الأعمال والوسائل والنتائج المتعلقة بتنفيذ المشروع
- انجاز في كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع وتقييم محاسبي عن اتفاق القرض

الفرع الثاني: الإطار الزمني لتنفيذ الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:

ونلخص مراحل تنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر كالاتي:

- مرحلة ما بين 2004 و2007: تتميز هذه الفترة بالتعاقد مع مكتب الدراسات الكندي CRC SOGEMA الذي يعتبر مؤسسة مختصة في تقديم خدمات الاستشارة الاقتصادية والاجتماعية في مجال التسيير وإدارة تنفيذ المشاريع في إطار التعاون الدولي في مجال التنمية (عبود و عبود ، 2017)، كمشروع أول تم الاتفاق على مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى تحضير البيئة الإدارية مقسمة إلى ثلاثة أجزاء وهي كيفية إعداد الإطار الميزانياتي المتعدد السنوات، إعطاء صلاحيات أكثر لوزارة المالية خاصة في الجانب الاستشاري وتحسين آليات تقديم وعرض الميزانية العامة للدولة
- مرحلة ما بين 2008 و2012: كمواصلة للمشروع الأول مع مكتب الدراسات الكندي CRC SOGEMA ، تعتبر هذه المرحلة كبدية للمشروع الثاني المتعاقد عليه، حيث خصصت لتدريب وتكوين الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية العامة ودعم المصالح المعنية وخاصة في مجال التسيير القائم على أساس النتائج والعمل على تحضير ميزانية سنة 2012 بالنظام الجديد على أساس البرامج. (عبود و عبود ، 2017)
- لم يتم تحضير وتنفيذ ميزانية 2012 حسب الرزنامة المذكورة أعلاه وهذا راجع لعدة أسباب ومنها وحسب وزارة المالية يعود إلى عدم جاهزية الإطار التنظيمي والتشريعي وكذا عدم تجهيز أداة الإعلام المتمثل في برنامج الإعلام الآلي SIGBUD الذي يعد وسيلة فعالة في توفير البيانات بشكل دقيق من اجل إضفاء الشفافية في التسيير، كما أكد نفس المصدر التأخر في تنفيذ برنامج التكوين للمكونين الذين بدورهم يقومون بتنمية قدرات المستخدمين وتمكينهم التحكم لمجاور الإصلاح
- مرحلة ما بين 2014 و2018: عرفت الجزائر منذ سنة 2014 انخفاض في مواردها وإيراداتها، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، مما أثر سلبا على وضعية الخزينة، وكإجراء احترازي تم في بداية سنة 2015 تطبيق تسقيف النفقات والمدفوعات عن طريق مخطط الخزينة ومخطط الالتزام في مختلف القطاعات الوزارية (تعليمية الوزير الاول، 2014)

استمر هذا الإجراء إلى غاية تحضير وإعداد الميزانية العامة للدولة في سنة 2017 كبادرة تطبيق الخطوات الأولى للإصلاح الميزانياتي ذلك بوضع إطار ميزانياتي متوسط المدى 2017/2019 بالاعتماد على عدة متغيرات اقتصادية متوقعة خلال ثلاث سنوات ومنها: السعر المرجعي الجبائي، سعر البرميل للبتروال الخام، متوسط معدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، معدل التضخم المرتقب ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام المرتقب (المذكرة التوجيهية، 2015)

ومما سبق ذكره من ظروف اقتصادية تجعل من عصرنة الموازنة وسيلة للتحكم في النفقات العمومية واستعادة توازن الخزينة من خلال تحسين آليات التقدير في الميزانية، ودعمت الحكومة هذا الرأي ودعت إلى الإسراع في تطوير الأنظمة المستخدمة في التحضير وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، وخلال هذه الفترة تم إصدار القانون العضوي 18/15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للقانون العضوي 15/18:

تعد قوانين المالية واحدة من أهم الأدوات التشريعية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق سياساتها العامة، حيث تحدد الإطار العام لتسيير الأموال العمومية من تحصيل الموارد وإنفاقها حسب الأولويات المسطرة مسبقا، وفي هذا السياق يأتي القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر كأول تشريع أساسي بنظرة جديدة حول كيفية إعداد ومناقشة وتنفيذ الميزانية، بما يتماشى مع مبادئ الشفافية والمساءلة.

هذا القانون كونه يشكل الإطار القانوني الذي يحكم المالية العامة للدولة، فمن خلال تحليل بنوده وأحكامه يمكن فهم الكيفية التي تدار بها الأموال العمومية في الجزائر وكيفية ضمان استخدامها بشكل فعال وشفاف.

الفرع الأول: تعريف القانون العضوي الفرع 15/18 :

يعرف القانون العضوي 18/15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية على انه إطار تشريعي يحكم إعداد قوانين المالية وتنفيذها ومراقبتها (OUDAI, 2022) يهدف إلى تحديد إطار تسيير مالية الدولة مبنية على أساس تأطير وبرمجة ميزانياتية، ويساهم في تجسيد السياسات العمومية بالاعتماد على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج من خلال أهداف محددة (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 9)

الفرع الثاني: الأدوات الأساسية لإعداد قوانين المالية في ظل القانون العضوي 15/18:

1- التسيير المتمحور حول النتائج: (GAR) هو مقارنة عصرية في التسيير العمومي تركز على تحميل المسؤولية للمسيرين على الأموال المخصصة لهم والآثار الناجمة على استغلالها، تركز على الموارد، الاستراتيجيات، الأدوات والأشخاص، تهدف إلى تحقيق النتائج المرجوة مع إمكانية قياسها وليس الوصول إلى الهدف فقط (مشيد وزقاني، 2022)

2- الإطار الميزانياتي المتوسط المدى: (CBMT) هو أداة برمجة منزلقة من سنة إلى أخرى على مدى 03 سنوات لإيرادات ونفقات ورصيد ميزانية الدولة بالإضافة إلى مديونية الدولة عند الاقتضاء، وذلك وفق إطار الاقتصاد الكلي ووضعية الخزينة العمومية ويجب أن يكون منسجما مع التقرير المتضمن تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية (بوكتوم، 2024)

يتم تحديد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى في اجتماع الحكومة بناء على تقرير وزير المالية وهو بذلك يشكل مؤشرا للسقف الميزانياتي المحدد من طرف الحكومة لإعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها، ويتم إلحاق تسقيف النفقات بالمذكورة التوجيهية لتحضير مشاريع قوانين المالية وميزانية (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4).

وتلحق بوثيقة الإطار الميزانياتي المتوسط المدى نتائج الميزانيات المنفذة سابقا، ويقترح هذا الإطار زيادة على ذلك تدابير الاستقرار الميزانياتي عند الاقتضاء، كما يتم تبرير الفوارق المعينة للأطر الميزانياتية المتوسطة المدى السابقة والمتتالية في تقرير عرض مشروع المالية (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4)

الشكل رقم: 1-1 مضمون الإطار الميزانياتي المتوسط المدى



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 2020/11/22 الذي يحدد كيفية تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى - الجريدة الرسمية 71 لسنة 2020

1.2- أهداف الإطار الميزانياتي المتوسط المدى: (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4)

- تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي.
- تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات وإستراتيجية الحكومة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تعزيز التقدير الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية.
- التغطية المالية الدائمة وتقييم الاحتمالات الميزانياتية (Guide Methodologique, 2009)

2.2- أدوات الإطار الميزانياتي المتوسط المدى:

ينفذ الإطار الميزانياتي المتوسط المدى من خلال إطار النفقات المتوسط المدى ومخطط الالتزام:

أولاً: إطار النفقات المتوسط المدى: (CDMT) يحدد إطار النفقات المتوسط المدى، لكل محافظة وزارية، برمجة متعددة السنوات للنفقات على مدى 03 سنوات، وتتم مراجعة هذا الإطار سنوياً، عند تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4) ، وتلزم الاقتراحات المتفق عليها، بعد مناقشة الميزانية، الوزارة أو المؤسسة العمومية المعنية وتبين ضمن تقرير الأولويات والتخطيط الذي أعده الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، وتصاغ هذه الاقتراحات على النحو التالي: (Guide Methodologique, 2009)

✓ بالنسبة للسنة المالية الأولى لإطار النفقات المتوسط المدى، في ظل احترام سقف النفقات المبلغة من طرف الوزير المكلف بالمالية في إطار المذكرة التوجيهية المتعلقة بإعداد مشروع المالية التمهيدي الذي يذكر بتقديرات الميزانيات المحددة ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى للسنة المالية المعنية، ويكتسي سقف النفقات المبلغ طابعا إلزاميا لهذه السنة (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4) بالنسبة للسنتين الموالتين، على الأقل لإطار النفقات المتوسط المدى : الأخذ بعين الاعتبار لمعايير التطور المنسجمة مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى التي حددها الوزير المكلف بالمالية (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4)

الجدول رقم 1-1 : نموذج إطار النفقات المتوسط المدى

النفقات المحتملة لسنة 2025	النفقات المحتملة لسنة 2024	النفقات المحتملة لسنة 2023	النفقات التقديرية 2022	النفقات الفعلية لسنة 2021	السنوات البرامج
20.208.317.242	19.773.304.542	17.654.736.198	الشباب
35.567.928.081	38.716.172.291	34.568.010.974	الرياضة
2.803.258.523	2.742.914.406	2.449.030.720	الادارة العامة
62.579.503.846	61.232.391.239	54.671.777.892	مجموع النفقات

المصدر: إطار النفقات المتوسط المدى لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2022

ثانياً: مخطط الالتزام: (PE): مخطط الالتزام هو الوثيقة التي يتم من خلالها تقييم النفقات الميزانياتية لسنة واحدة، ويعكس المستوى المعتاد للالتزام بالنفقات عند تنفيذ ميزانية الدولة ويتم إعداده من طرف الوزير أو مسؤول المؤسسة

العمومية وبيّن حسب كل شهر أو 03 أشهر مستوى الالتزام لكل برنامج وأقسامه الفرعية عند إعداد مخطط الالتزام بالنفقات يجب مراعاة ما يلي :

- كل من مستوى ووتيرة التنفيذ المعايين للسنة المالية الأخيرة
- المستويات المعتمدة في إطار الوثيقة المتضمنة مقترحات إطار النفقات المتوسط المدى المقدمة من الوزراء ومسؤولي المؤسسات العمومية
- النفقات الإلزامية وغير القابلة للتقليص والترتيب السلي للأولويات (الجريدة الرسمية 71، 2020، صفحة 4)

3-قوانين المالية: يحدد قانون المالية بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد ويمتد لسنة مالية مدنية (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 9) ، وتعمل الدولة على في إطار تسيير المالية العمومية، على تفضيل نفقات تسييرها بواسطة موارد عادية وتحدد نسبة التغطية عن طريق قانون المالية ويكتسي قانون المالية:

1.3-قانون المالية للسنة: هو عبارة عن آلية تجسد من خلالها الحكومة برنامجها السنوي وتحدد الموارد التمويلية وتوزيع النفقات المرخص بها لتجسيد البرامج والأهداف المسطرة من طرف الوزارات والهيئات ، يتم إعداد قانون المالية بالرجوع إلى التأطير والبرمجة الميزانياتية حيث يساهم في تجسيد السياسات العمومية والتي يتطلب تنفيذها اعتماد مبدأ التسيير المبني على النتائج وانطلاقاً من أهداف واضحة وفقاً لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 9) ، وعليه فقانون المالية هو مجموع الموارد المسخرة من طرف الدولة لتغطية النفقات المحددة خلال السنة المدنية المعنية، وذلك عبر البرامج المصادق عليها، أين ترتبط الأهداف المحددة بالنتائج الواجب بلوغها في تلك الفترة حتى ولو امتد البرنامج لأكثر من سنة (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 9)

2.3-قانون المالية التصحيحي: يهدف قانون المالية التصحيحي إلى تعديل أحكام أو تميم قانون المالية للسنة: خلال السنة الجارية، ويلجأ إليه حسب الحاجة بنفس الشروط والكيفيات المتبعة في قانون المالية (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 9)

3.3-القانون المتضمن تسوية الميزانية : هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 9)، فهو بمثابة وسيلة اعطاها المشرع لهيئة الرقابة للمتابعة والتقييم من اجل إيجاد أداة قانونية بحجم قانون المالية تشكل الإطار المرجعي الذي يسمح بإعطاء تقرير يبرز صورة موضوعية عن تنفيذ قوانين المالية وتحديد الفروقات بين الإيرادات المحصلة والالتزامات المنجزة، وأيضا وسيلة مراقبة وتقييم مدى مطابقة التوقعات المتضمنة قوانين المالية الأولية والتصحيحية والنتائج المسجلة في ميزانية الدولة للسنة (رايس، 2022)

الفرع الثالث: تحضير، إعداد والمصادقة على قانون المالية وفقا للقانون العضوي 15/18:

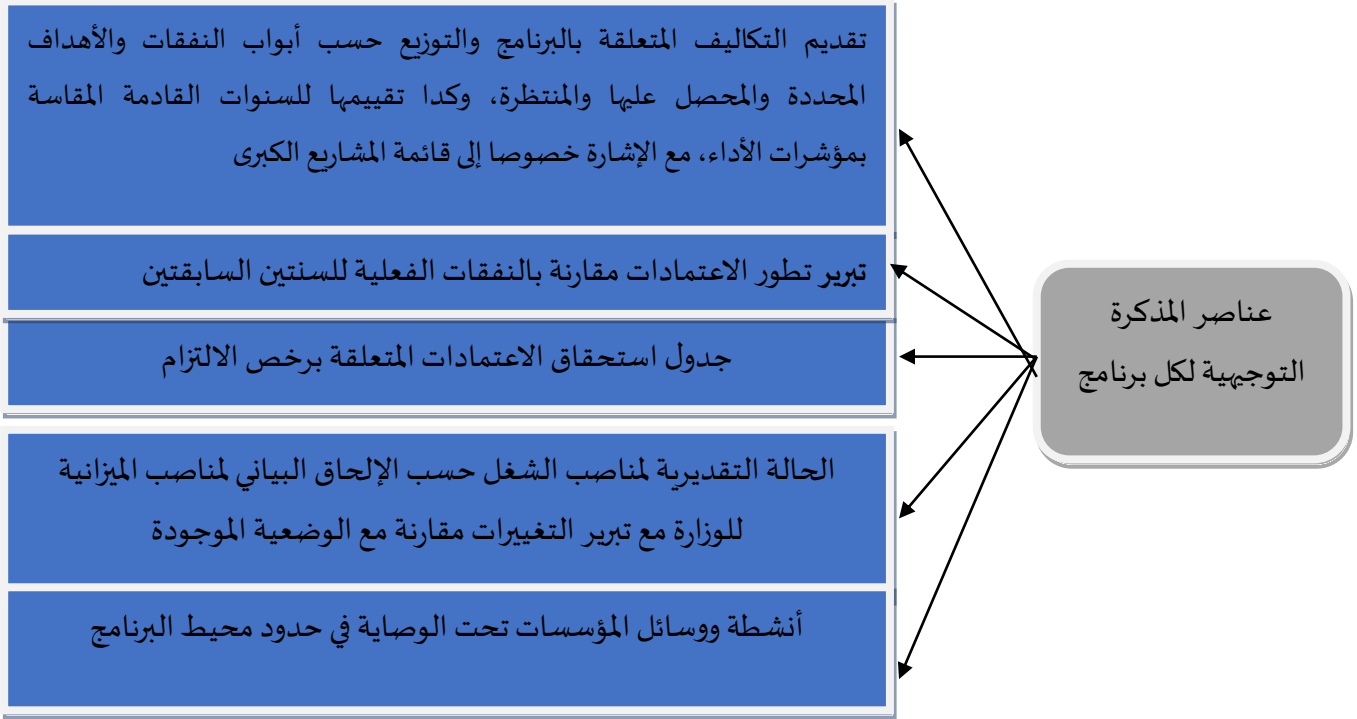
تسند مهمة تحضير مشروع قانون المالية إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتمتع بدور مركزي، يعكس بقاء المبادرة في المجال المالي والميزانياتي في يد السلطة التنفيذية، كما حمل القانون العضوي الجديد بعض التعديلات كما هو الحال للجدول الزمني للتحضير والذي يكون أكثر شمولاً، وعمل على ترقية مبدأ الصديق الميزانياتي وإدراجه كقاعدة قانونية تعكس الاهتمام بتكريس الحكامة المالية، فقانون المالية يمر بعدة مراحل وهي:

1-الإجراءات التمهيديّة لإعداد مشروع قانون المالية: كخطوة أولى وقبل نهاية الثلاثي الأول من السنة تعرض الحكومة أمام البرلمان تقرير حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية يتضمن عرض التوجيهات الكبرى لسياسة الاقتصادية والميزانية، تقييم لموارد وأعباء الدولة على المدى المتوسط ويمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة من قبل أعضاء البرلمان ومجلس الأمة (اكحل، 2021).

2-التحضير والإيداع: لإعداد مشروع قانون المالية، تقوم وزارة المالية خلال كل سنة (قبل نهاية شهر مارس) بإصدار توجيهات للأمرين بالصرف لميزانية الدولة وكذا الولاية، تهدف إلى تحديد مختلف العناصر والتوجيهات العامة التي يركز عليها في تحديد احتياجات كل مصلحة عمومية، حيث يؤخذ بعين الاعتبار بهذه التوجيهات السياسة الموازنة المنتهجة من طرف السلطات العمومية في حدود التقديرات السنوية الإجمالية للإيرادات، وأيضا يتم التذكير بإعداد الميزانية طبقا للإطار الميزانياتي المتوسط المدى وتعديلاته عند الاقتضاء المعد قبل سنتين وإطار النفقات المتوسط المدى قبل سنة وتعديله حسب الأولويات إذا تطلب ذلك (اكحل، 2021)، فتحضيرا لقانون المالية لسنة 2024 كانت التوجيهات المقدمة تدرج في مسعى مرتبط بالتغطية المالية الدائمة على المدى المتوسط 2024-2026، فقد تم توجيه الأمرين بالصرف عند تحديد احتياجاتهم إلى الأخذ بعين الاعتبار التدابير التي قررتها السلطات العمومية والمتعلقة بالتحكم في النفقات العمومية وترشيدها، حيث توجب تخصيص الموارد المتاحة، على أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك بتبني ترتيب تسلسلي حسب أولوياتها، كالنفقات غير القابلة للتقليص (نفقات المستخدمين، التعويضات، التحويلات لفائدة العائلات ومشاريع الاستثمار ذات الأولوية)، والنفقات الخاصة بالمحافظة على مصالح الدولة والخدمة العمومية (تسيير المصالح والهيئات الإدارية وإعادة تقييم المشاريع العمومية) (المذكرة التوجيهية، 2015)

تقوم وزارة المالية باستقبال كافة الملفات الخاصة بالاحتياجات حسب كل دائرة وزارية ليتم مناقشتها مع الأمرين بالصرف لميزانية الدولة وممثلي وزارة المالية في جلسات التحكيم، حيث تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها بعد مطابقة هذه التقديرات مع سقف النفقات المحددة مسبقا، فتقوم بإعداد المشروع الأولي لقانون المالية وعرضه على مجلس الوزراء (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 16)، وبعد ذلك يودع هذا المشروع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني قبل 07 أكتوبر، كأقصى حد من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 17)

الشكل رقم 1-2: عناصر المذكرة التوجيهية



المصدر: من إعداد الطالين بناء على المذكرة التوجيهية لتحضير قانون المالية

3-مضمون مشروع قانون المالية: يتضمن قانون المالية لسنة 04 أجزاء متباينة وهي (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 17)

- الجزء الأول: يحتوي على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها، وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها ان تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة
- الجزء الثاني: يحدد في مضمونه ما يلي:

- سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية
- بالنسبة للميزانية العامة للدولة، حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية مبلغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع
- مبلغ اعتمادات الدفع وعند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من الحسابات الخاصة

- الجزء الثالث: يتضمن:

- رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها
- رخص التكفل بديون الغير وتحديد نظامها

- الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الاضخاعات مهما كانت طبيعتها
- كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية

- الجزء الرابع: ويتضمن الجداول التالية (08):

- الجدول "أ" ويتعلق بالإيرادات مقسمة إيراد إيراد.
- الجدول "ب" يتعلق بالاعتمادات المفتوحة والموزعة حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية ويبين رخص البرامج واعتمادات الدفع.
- الجدول "ج" قائمة الحسابات الخاصة للخرينة ومحتواها حسب كل صنف.
- الجدول "د" يبين التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية.
- الجدول "هـ" يبين قائمة الضرائب والاضخاعات الأخرى وحواصلها المخصصة للدولة او الجماعات المحلية (مباشرة أو عن طريق هيئات)
- الجدول "و" الرسوم شبه الجبائية.
- الجدول "ز" يتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.
- الجدول "ح" يبين تقديرات النفقات الجبائية

4- الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية: يرفق مشروع قانون المالية للسنة بالوثائق التالية: (الجريدة الرسمية 53،

2018، صفحة 18)

- تقرير عن الوضعية والأفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية.
- ملاحق تفسيرية يبين فيها خاصة الضرائب
- وثائق مجمعة في 03 أحجام:
- الحجم 01: (VOLUME 1) مشروع ميزانية الدولة، تقوم بإعداده المديرية العامة للميزانية، يتضمن مجموع نفقات الدولة حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية وحسب البرنامج وأبواب النفقات على مدى 3 سنوات
- الحجم 02: (VOLUME 2) تقرير عن الأولويات والتخطيط هو عبارة عن تقرير يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة برامج، حسب الإدارة المركزية والإدارات الغير مركزية والهيئات العمومية تحت الوصايا والهيئات العمومية الإقليمية عندما تكلف بتنفيذ كل أو جزء من البرنامج، ويتضمن كل برنامج من هذا البرنامج لا سميا التوزيع حسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وتقييمها، مع الإشارة لقائمة المشاريع الكبرى (زروق، زروق، و سي محمد، 2023)

- الحجم 3: (VOLUME 3) التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة: تعد حسب كل برنامج والمتمحورة حول النتائج وتكون سنوية أو متعددة (المدى المتوسط) وتوضح التوزيع الجغرافي لنفقاتها حسب الولايات
- جدول استحقاقات الاعتمادات المتعلقة برخص البرامج.
- قائمة الحسابات الخاصة تبرز على الخصوص مبلغ الإيرادات والنفقات المتوقعة

جدول التعداد الميزانياتي ويبين التطورات حسب الفئة ويبرر التغيرات السنوية لمناصب الشغل للسنوات السابقة، الحالية والمالية (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 10)

5- المصادقة على مشروع قانون المالية: (اكحل، 2021) تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة موضوع تصويت إجمالي، وتكون النفقات مهما كانت طبيعتها بما فيها تلك المتعلقة بالحسابات الخاصة للخرينة موضوع تصويت إجمالي (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 18) في حالة ما إذا تاريخ المصادقة على قانون المالية، لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول جانفي من السنة المعتبرة يستمر تنفيذ إيرادات ونفقات الدولة حسب الشروط التالية: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 18)

- بالنسبة للإيرادات، وفقا للنسب وكيفيات التحصيل السارية تطبيقا لقانون المالية السابق
- بالنسبة لنفقات تسيير المستخدمين ونفقات تسيير المصالح وأعباء ديون الدولة ونفقات التحويل في حدود جزء من اثني عشر (12/1)، شهريا ومدة أقصاها 03 أشهر، من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بعنوان السنة المالية السابقة (ن-1)
- بالنسبة لنفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية، في حدود ربع (4/1) الاعتمادات المالية المفتوحة حسب كل وزارة وحسب كل امر بالصرف كما تم توزيعها حسب السنة المالية السابقة (ن-1)
- يستمر تنفيذ الحسابات الخاصة للخرينة وفقا للأحكام التنظيمية والتشريعية التي تحكمها قبل بداية السنة المالية الجديدة

الفرع الرابع: المفاهيم الأساسية وتحليلها في ظل القانون العضوي 15/18:

يشكل القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية إطارا قانونيا حديثا، يهدف إلى تعزيز تسيير المالية العامة للدولة، وقد جاء بإصلاحات جوهرية في الإجراءات والمفاهيم مثل الميزانية، النفقات، الإيرادات ... الخ، مما يعكس تطورا في منهجية إعداد وتنفيذ قوانين المالية، إن فهم هذه المفاهيم وتحليلها يعد أمرا ضروريا لاستيعاب التحولات التي شهدتها النظام المالي في الجزائر، فالقانون لا يكتفي بتحديد الإطار العام لقوانين المالية، بل يعيد تشكيل آليات التخطيط، التنفيذ والرقابة بما يتماشى مع المعايير الدولية الحديثة

1- إيرادات الدولة وتصنيفاتها:

1-1. مضمون إيرادات الدولة: (لجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 10) تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

- الإيرادات المتحصل عليها من الاضخاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة
- مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى
- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة وكذا الأتاوى
- مختلف حواصل الميزانية
- الحواصل الاستثنائية المتنوعة
- الأموال المخصصة للمساهمات والهيئات والوصايا
- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة

1-2. تصنيف إيرادات الدولة: (لجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 4) تخضع تصنيفات إيرادات الدولة حسب:

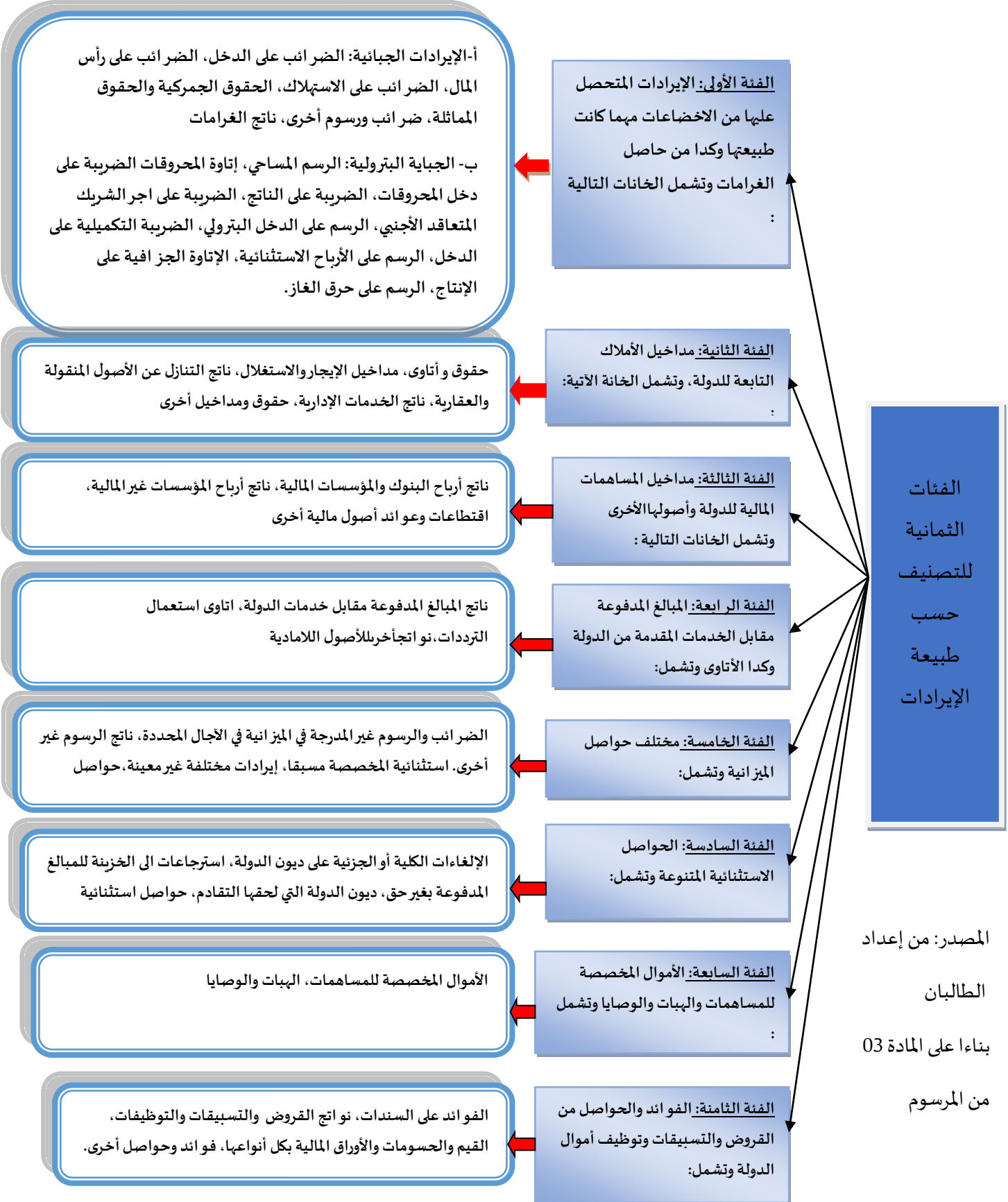
✓ طبيعة الإيرادات: تستند العناصر المكونة لتصنيف الإيرادات حسب طبيعتها إلى ترميز ذي مستويين وهي:

المادة: وهو المستوى المبين اعلاه

الخانة: المستوى المبين للطبيعة النوعية أو الاقتصادية للإيرادات

تنقسم الإيرادات حسب الطبيعة الى 8 فئات كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 1-4: يبين تقسيم الإيرادات حسب الطبيعة



✓ حسب تخصيص الإيرادات: يعرض تصنيف الإيرادات حسب الوجهة كالاتي: (لجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 5)

-الجماعات المحلية

-الحسابات الخاصة للخزينة صناديق الضمان الاجتماعي

-هيئات تحت الوصايا

-وجهات أخرى

✓ حسب التحميل المحاسبي: يحدد تصنيف الإيرادات حسب التحميل المحاسبي طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. (لجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 5)

2- أعباء الميزانية وتصنيفاتها: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 10) تقسم نفقات ميزانية الدولة الى 4 تصنيفات وهي:

1-2 حسب النشاط : يحدد التصنيف حسب النشاط وجهة أعباء ميزانية الدولة ومستوى تنفيذها، ويحدد هذا التصنيف كل سنة في مرسوم توزيع الاعتمادات من طرف الوزير المكلف بالميزانية ويمكن تعديلها خلال السنة استثنائيا وفقا للأشكال ذاتها، يجب على مسؤول حافظة البرامج قصد إعداد هذا التصنيف حسب النشاط أن يبين بصفة واضحة وتقييمية وسلمية هيكل البرنامج وتقسيماته وكما يحدد الوظيفة التي تلحق بها مسؤولية كل نشاط أو نشاط فرعي عند الاقتضاء ويحتوي هذا التقسيم على: (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

▪ حافظة البرامج: (PORTFEUILLE PROGRAMME) تتضمن حافظة البرامج، مجموعة من البرامج (في دول أخرى تسمى مهمة) التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية محددة، توزع ميزانية الدولة على كل دائرة وزارية وحسب كل هيئة عمومية، هذا التوزيع يسمح بمنح حافظة مالية لكل وزير أو مسؤول هيئة عمومية كأمر بالصرف مسؤول على تنفيذ ميزانية دائرته الوزارية، ويمكن أن نميز محافظ البرامج على النحو التالي: (جيلالي، 2023)

- محافظ البرامج الخاصة بالوزراء: تكون محافظ البرامج تحت مسؤولية وزراء السلطة التنفيذية، يتم من خلالها تنفيذ السياسات العمومية المندرجة ضمن تخصص الوزارة

- محافظ البرامج للمؤسسات او العمومية: تمسك محافظ البرامج من قبل مسؤولي المؤسسات العمومية والتي يقصد بها الهيئات القضائية والرقابية والاستشارية وكل الهيئات الأخرى ذات نفس الطبيعة المستقلة عن السلطة التنفيذية، أي غير خاضعة لأي وصاية أو وزارة، وتتحد أهم هذه المؤسسات في كل من:

-المجلس الإسلامي الأعلى

-المجلس الأعلى للغة العربية

-المحافظة السامية للأمازيغية

-مجلس المحاسبة

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

-المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي

-السلطة العليا للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد

-مجلس الدولة

-المجلس الشعبي الوطني

-مجلس الأمة

-السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات

-المحكمة العليا (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

- البرنامج: (PROGRAMME) يشكل البرنامج إطار التسيير العملي للسياسات التي تنتهجها الدولة او تتبعها، كما يتضمن مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في انجاز مهمة خاصة تابع لمصلحة او عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات عند الاقتضاء أو هيئة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة، ومن خصائصه نجد:

-التعبير عن سياسة عامة تشتمل على إستراتيجية محددة مسبقا

-مجموعة متناسقة من الإجراءات والتدابير لصالح هذه الاستراتيجية

-يخضع لمسؤولي موظفي الدولة كالوزير أو مسؤول الهيئة العمومية

-يعمل على تحقيق أهداف محددة سلفا

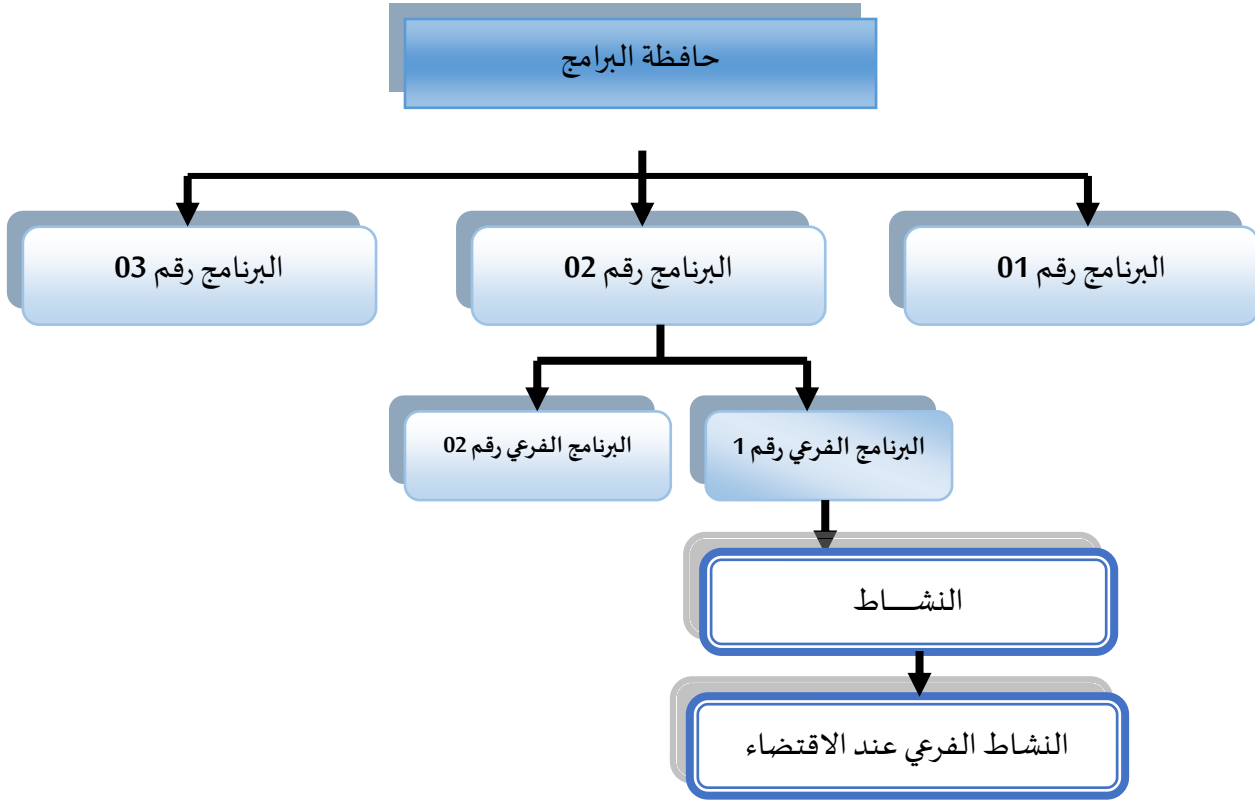
-مزود بموارد كافية لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

- البرنامج الفرعي: (SOUS PROGRAMME) يتم توزيع الاعتمادات المالية المسجلة بعنوان البرنامج إلى برنامج فرعي واحد او عدة برامج فرعية كما يعد البرنامج الفرعي تقسيما وظيفيا للبرنامج، وبحكم طبيعته الوظيفية يستعمل في بناء

البرنامج من خلال لاسيما التعبير عن الحاجيات بواسطة البطاقات البرمجية التي تستعمل في تحضير الميزانية (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

النشاط: (ACTION) تعتبر الأنشطة وعند الاقتضاء الأنشطة الفرعية تقسيما ذات طابع عملي للبرنامج للمساهمة في تنفيذ سياسة عامة ومحددة، ويعتبر تقسيما للبرنامج على غرار البرنامج الفرعي، غير انه تقسيم عملي كونه يشكل مستوى تنفيذ النفقات، أين تجرى إجراءات الالتزام والتصفية وتحرير الحوالات، حيث لا يمكن تنفيذ هذه الإجراءات على مستوى البرنامج أو البرنامج الفرعي لاسيما أن هذا الأخير يعتبر تقسيما وظيفيا (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

الشكل رقم 1-5: يحدد تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المنشور رقم 7336 المؤرخ في 2022/10/04

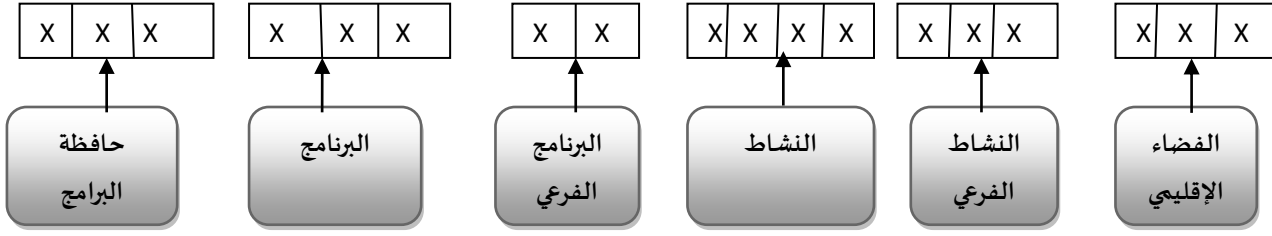
يحدد التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة وجهة هذه الاعتمادات وكذا مستوى تنفيذها وهو ما يسمح بتصنيف الاعتمادات الميزانية وفقا لهيكل البرامج لكل وزارة أو هيئة عمومية والتي سيتم إدراج النفقات فيها، وفي هذا السياق نستعمل الترميز من اجل التمييز بين مختلف البرامج ووجهة الاعتمادات، حيث يسمح الترميز الفريد لكل برنامج بضمان تتبع الاعتمادات وعملية تحويل الاعتمادات من برنامج إلى آخر (المنشور رقم 9657، 2022)

يضم هذا الترميز في المجموع 18 موضعا، تعرض سب الترميز من اليسار الى اليمين كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- الثلاث مواضع الأولى: ترمز إلى محافظ البرامج المعنية (وزارة او هيئة عمومية) وينظم الترميز كالتالي: (المنشور رقم 9657، 2022)
 - ✓ من 001 إلى 499 بالنسبة لمحافظة البرامج التابعة للوزارات
 - ✓ من 500 إلى 999 بالنسبة للهيئات العمومية
- الثلاث مواضع التالية ترمز إلى البرامج، يتم تحديد رمز البرنامج هذا تسلسليا وفقا لأصل الاعتمادات الممنوحة له كالتالي:
 - ✓ من 01 إلى 599 برامج مموله حصريا من الميزانية العامة للدولة
 - ✓ ومن 600 إلى 699 برامج مموله حصريا من حسابات التخصيص الخاص
 - ✓ من 700 إلى 799 تنسب إلى التخصيص
- الموضوعين الاثنين المواليين: يرمزان إلى البرامج الفرعية حسب تتابع تسلسلي يعاد تعيينه من جديد بالنسبة لكل برنامج ويعرض هذا الرمز حسب أصل الاعتمادات الممنوحة له حسب التالي: (المنشور رقم 9657، 2022)
 - ✓ من 01 إلى 49 بالنسبة للبرامج الفرعية للميزانية العامة للدولة
 - ✓ من 50 إلى 79 بالنسبة للبرامج الفرعية لحسابات التخصيص الخاص
 - ✓ من 80 إلى 99 بالنسبة للبرامج الفرعية موضوع تمويل مختلط
- الأربع مواضع التالية: حيث يمثل الموضوع الأول نوع مركز المسؤولية:
 - ✓ 1. مصلحة مركزية
 - ✓ 2. مصلحة غير ممركرة
 - ✓ 3. تفويض التسيير المركزي
 - ✓ 4. تفويض التسيير غير الممركر
- أما الثلاث المواضع التالية تمثل الرقم الفعلي للنشاط ويتعلق الأمر برقم تسلسلي يعاد تعيينه من جديد بالنسبة لكل مركز مسؤولية لبرنامج ما، ويمكن أن يتراوح ما بين 001 و999 (المنشور رقم 9657، 2022)
- الثلاث مواضع التالية ترمز للأنشطة الفرعية ويعاد تعيين هذا الرمز من الأول بالنسبة لكل نشاط ويتراوح ما بين 001 و999
- الثلاث مواضع الأخيرة: تحدد الفضاء الإقليمي المعني بتنفيذ النفقة ويكون كالاتي:
 - ✓ ينسب إلى النفقات المنفذة على مستوى الإدارة المركزية بعنوان نشاط او نشاط فرعي
 - ✓ من 001 إلى 199 ينسب إلى الولاية المعنية
 - ✓ من 200 إلى 999 ينسب إلى النفقات المنفذة بالخارج

الشكل رقم 1-6: يمثل الترميز حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المنشور 9657 المؤرخ في 2022/12/15

الشكل 1-7: يمثل مثال عن الترميز حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة لوزارة العدل

0	0	6	0	2	1	0	1	2	0	3	3	0	0	0	0	3	3
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

-محفظة البرامج السادسة (006): وزارة العدل

-البرنامج 021 الممول من ميزانية الدولة: البرنامج "النشاط القضائي"

-البرنامج الفرعي 01 "النشاط القضائي العادي والإداري"

-النشاط 33 المنفذ على المستوى غير الممركز لبرنامج النشاط القضائي

-000 لا يوجد نشاط فرعي

-033 الفضاء الإقليمي: نشاط مننفذ على مستوى مجلس قضاء ايليزي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مرسوم توزيع الاعتمادات لوزارة العدل لسنة 2025

2-2. التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات: يتضمن التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة 7 عناوين تنقسم إلى 32 صنفاً، والعناوين 5، 6 و7 لا تظهر إلا في مدونة وزارة المالية: (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

العنوان 01: نفقات المستخدمين، يتضمن هذا العنوان 07 أصناف: (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 6)

✓ الرواتب.

✓ العلاوات والتعويضات.

- ✓ الزيادات.
 - ✓ مساهمات صاحب العمل.
 - ✓ خدمات اجتماعية على عاتق صاحب العمل.
 - ✓ حوادث العمل ومعاش الخدمة.
 - ✓ تخصيصات الرواتب للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية الممثلة الأخرى
- العنوان 02: نفقات تسيير المصالح، يتضمن هذا العنوان 10 أصناف (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)**

- ✓ التنقلات والنقل والاتصالات.
 - ✓ الإعلام والتوثيق.
 - ✓ الخدمات المهنية.
 - ✓ الإيجار.
 - ✓ الصيانة والإصلاح.
 - ✓ خدمات أخرى.
 - ✓ التموينات واللوازم.
 - ✓ أعباء أخرى للتسيير.
 - ✓ خدمات التمهين والتكوين.
 - ✓ تخصيصات تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية الممثلة الأخرى
- العنوان 03: نفقات الاستثمار، يتضمن هذا العنوان 03 أصناف (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)**

- ✓ تثبيبات عينية.
- ✓ تثبيبات معنوية.
- ✓ تخصيصات الاستثمار للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.

العنوان 04: نفقات التحويل، يتضمن 07 أصناف (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)

- ✓ التحويلات لفائدة الأشخاص.
- ✓ التحويلات لفائدة المؤسسات.
- ✓ التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.
- ✓ التحويلات للجماعات المحلية.

✓ التحويلات لفائدة الجمعيات.

✓ التحويلات لفائدة المنظمات الدولية ولدول أجنبية.

✓ تحويلات أخرى.

العنوان 05: أعباء الدين العمومي، يتضمن هذا العنوان صنفين (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)

✓ فوائد على الدين العمومي.

✓ مصاريف أخرى على الدين العمومي

العنوان 06: نفقات العمليات المالية، يتضمن هذا العنوان 03 أصناف (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)

✓ المساهمات المالية.

✓ القروض والتسبيقات.

✓ ودائع وكفالات.

العنوان 07: النفقات غير المتوقعة حددت الأصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز تصنيف النفقات حسب الطبيعة

الاقتصادية بقرار من الوزير المكلف بالمالية تحت رقم 424 المؤرخ في 2023/12/28. (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)

الشكل رقم 1-8: مخطط التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المادة 08 من المرسوم التنفيذي 20-354

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الجدول رقم 1-2: مثال عن التصنيفات الفرعية للعنوان الأول نفقات المستخدمين

الترميز	طبيعة النفقة
10000	نفقات المستخدمين
11000	الرواتب
11100	رواتب الموظفين والأعوان العموميين
11110	رواتب الموظفين
11120	رواتب الأعوان العموميين
11200	رواتب الأعوان المتعاقدين
11210	رواتب الأعوان المتعاقدين بالتوقيت الكامل
11220	رواتب الأعوان المتعاقدين بالتوقيت الجزئي
11300	تعويضات أعضاء الحكومة
11400	رواتب المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج
11500	رواتب المستخدمين المتعاونين
12000	العلاوات والتعويضات
12100	علاوات وتعويضات الموظفين والأعوان العموميين
12110	علاوات وتعويضات الموظفين
12120	علاوات وتعويضات الأعوان العموميين
12200	علاوات وتعويضات الأعوان المتعاقدين
12210	علاوات وتعويضات الأعوان المتعاقدين بالتوقيت الكامل
12220	علاوات وتعويضات الأعوان المتعاقدين بالتوقيت الجزئي
12300	علاوات وتعويضات الأعوان المتعاونين
12400	تعويضات للأعوان الدائمين للمؤسسات
12500	تعويضات المستخدمين الموضوعين تحت التصرف
12600	تعويضات المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج
13000	
13100	الزيادات الاستدلالية
13200	زيادات أخرى
14000	مساهمات صاحب العمل
14100	مساهمات في هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد
14200	مساهمات الخدمات الاجتماعية
14210	الخدمات الاجتماعية
14220	المساهمة في السكن الاجتماعي
14230	المساهمة في نظام التقاعد
15000	الخدمات الاجتماعية على عاتق صاحب العمل
15100	الخدمات ذات الطابع العائلي
15110	المنح العائلية
15120	علاوة الدراسة
15130	منحة الأجر الوحيد
15200	المنح الاختيارية
16000	حوادث العمل ومعاش المهنة
16100	ربوع الحوادث المهنية
16200	معاشات جراء أضرار جسدية
16300	معاشات الخدمة
17000	تخصيصات الرواتب للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على قرار وزير المالية المؤرخ في 2023/12/28

3.2. التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة للنفقات : يرتكز التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة على تصنيف وظيفي للأعباء يتضمن حسب المستوى، مجموع الأنشطة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف، يحدد التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة القاسم المشترك لكل أصناف أعباء الميزانية، والموجهة خصوصاً لإعداد الإحصائيات والدراسات المقارنة، تحدد مستويات التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة كمايلي: (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 7)

▪ القطاع: يسمح هذا المستوى بتحديد الاحتياجات العامة والمنفعة العامة الأساسية التي يجب تلبيتها ويتم تعيين أهم القطاعات التي تتكفل بإنجاز الأهداف وتمثل هذه القطاعات الرئيسية فيما يأتي (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 8)

✓ المصالح العامة للإدارات العمومية

✓ الدفاع

✓ النظام والأمن العمومي

✓ الشؤون الاقتصادية

✓ حماية البيئة

✓ السكن والتجهيز الجماعي

✓ الصحة

✓ الترفيه والثقافة والعبادة

✓ التعليم

✓ الحماية الاجتماعية

▪ 4-2. التصنيف حسب الهيئات الإدارية للنفقات: يسمح التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء الميزانية الدولة بتوزيع الاعتمادات المالية حسب الوزارات و/أو المؤسسات العمومية و/أو حسب مركز مسؤولية التسيير الميزانياتي التي تتلقى الاعتمادات وفقاً للهيكل التنظيمي و/أو التنظيم المحلي للهيئة الإدارية المعنية، وينظم التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء ميزانية الدولة تبعاً للهيكل التنظيمي والنشاط وتحدد في 4 مستويات: (الجريدة الرسمية 73، 2020، صفحة 8)

- المستوى الأول: نوع الهيئة الإدارية

- المستوى الثاني: لكل نوع هيئة إدارية صنف الوحدة الإدارية التي تتلقى الاعتمادات

- المستوى الثالث: المصلحة أو المستفيد أو المتلقي للاعتمادات

- والمستوى الرابع: الموقع أو الأثر الجغرافي للنفقة

3- الإطار الجديد للاعتمادات المالية: تفتح الاعتمادات المالية بموجب قانون المالية لتغطية أعباء ميزانية الدولة، وتوضع تحت تصرف الوزراء والمسؤولين عن المؤسسات العمومية

1-3. تقسيم الاعتمادات: يمكن أن تكون الاعتمادات حصرية أو تقييمية: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 12)

✓ الاعتمادات الحصرية: (CREDITS LIMITATIFS) هي الاعتمادات المخصصة للنفقات التي لا يمكن الالتزام والأمر بصرفها إلا في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية، مع استثناء الالتزام بالنفقات بشكل مسبق بالنسبة للاعتمادات المسجلة بعنوان السنة المالية الموالية وهذا بحكم قانون المالية. (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 12)

▪ الاعتمادات التقييمية: (CREDITS EVALUATIFS) هي الاعتمادات التي تفتح بموجب قانون المالية ويمكن عند الحاجة تجاوزها بمبلغ يفوق الاعتماد المفتوحة وتتم تسويتها بنقل أو تحويل الاعتمادات المالية المتوفرة في ميزانية الدولة أو بتقييدها بحساب النتائج، ويتم إبلاغ الجهات المختصة في البرلمان فوراً، بأسباب هذا التجاوز، وتتمثل هذه الاعتمادات في: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 12)

▪ أعباء الدين العمومي
▪ رد المبالغ المحصلة من غير حق
▪ التخفيضات والاستردادات
▪ الأعباء المتعلقة بالالتزامات الدولية
▪ الأعباء المتعلقة بسريان مفعول ضمانات ممنوحة من الدولة

▪ 2-3. شكل الاعتمادات المالية: تخضع نفقات كل من ميزانية الدولة وحسابات التخصيص الخاص والمؤسسات العمومية لترخيص مزدوج على شكل رخص الالتزام واعتمادات الدفع: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 12)

✓ رخص الالتزام: (AE) تمثل رخص الالتزام الحد الأقصى للاعتمادات التي يمكن الالتزام بها، ويمكن أن ينتج عن الالتزام أثر عن سنة مالية واحدة أو أكثر، وتبقى رخص الالتزام التي تم تبليغها للسنة المعنية، سارية للسنة الموالية فيما يخص نفقات الاستثمار، وتعرض محاسبة رخص الالتزام، رخص الالتزام المفتوحة في الميزانية واستهلاكها عند التوقيع على القرارات القانونية التي تلزم الدولة، كما أنها عند نهاية كل سنة مالية تسمح بتحديد بواقي الدفع بالمقارنة مع رخص الالتزام المستهلكة التي لم ينتج عنها دفعا. (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 12)

✓ اعتمادات الدفع: (CP) تمثل اعتمادات الدفع الحد الأقصى للنفقات الممكن الأمر بصرفها أو تحرير الحوالات الخاصة بها أو دفعها خلال السنة لتغطية الالتزامات الناشئة في إطار رخص الالتزام، تسمح اعتمادات الدفع بمتابعة المدفوعات المرتبطة بالالتزامات المكتتبه بموجب قرارات قانونية للدولة التي كانت موضوع خدمة مؤداة نتجت عنها أعباء. (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 12)

3-3. تخصيص الاعتمادات: يستعمل مجموع الإيرادات لتغطية جميع نفقات ميزانية الدولة ولا يمكن تخصيص إيراد لنفقة خاصة، ويعتبر هذا المبدأ القاعدة العامة لميزانية الدولة، أما القاعدة الاستثنائية إذا نص قانون المالية عليها، فيمكن تخصيص إيراد لتغطية بعض النفقات وتكون عن طريق: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 13)

- الأموال المخصصة للمساهمات: تتضمن أموال ذات الطابع غير الجبائي المدفوعة من قبل أشخاص معنويين أو طبيعيين للمساهمة في إنجاز نفقات ذات منفعة عامة تحت رقابة الدولة كذا من الهبات والوصايا النقدية المتنازل عليها لفائدة الدولة، يجب أن يتطابق استعمال الأموال المخصصة للمساهمة مع موضوع المساهمة، وفقا للاتفاقية المبرمة بين الواهب والمستفيد من الأموال المخصصة للمساهمات (الجريدة الرسمية 78، 2020)
- الحسابات الخاصة للخزينة: (CST) هي حسابات تفتح ضمن سجلات الخزينة من اجل إدراج عمليات التحصيل وعمليات الإنفاق لمرافق الدولة، تنفيذاً لقانون المالية، ولكنها خارج الميزانية، وهي حسابات يتم فيها تحصيل بعض الأموال لصالح الخزينة العامة للدولة بموجب عمليات لا تدخل ضمن الإيرادات العامة، وأن الخزينة العمومية تسجل بالمقابل إنفاق بعض الأموال دون اعتبارها نفقات عامة عادية (أعباء الدولة خارج الميزانية) وذات الطبيعة المؤقتة، وتشرف عليها الخزينة العمومية، وتسمح للسلطات التنفيذية (الحكومة) بالقيام بوظائفها دون اللجوء إلى السلطة التشريعية (المصادقة البرلمانية)، وطبقاً للقانون العضوي تعتبر حسابات تدخل في مجالات خاصة مبررة بالمرونة في التسيير، وتتعلق هذه الحسابات بعمليات وليس خدمات أو هيئات، يتم فتح الحسابات الخاصة للخزينة أو غلقها بموجب قانون المالية، وتشمل 06 حسابات وهي الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات القروض والتسبيقات حسابات المساهمة والالتزام وحسابات العمليات النقدية (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 8)

4-حوار التسيير: (DIALOGUE DE GESTION) هو مجموعة الإجراءات والنظم التي تحدد أساليب وطرق تبادل المعلومة بين مختلف المستويات والدرجات المهنية والإدارية (المتدخلين) لغاية إحكام التصرف في الإمكانيات المتاحة قصد تحقيق الأهداف المبرمجة، كما يسمح حوار التسيير بإعداد وتنفيذ ميزانية البرامج على أحسن وجه باستعمال الإمكانيات المتاحة لتحقيق أداء أفضل، يتم تنظيمه وفقاً للمحورين الأفقي والعمودي. (المنشور رقم 7336، 2022)

حوار التسيير هو عبارة عن عملية تبادل قائمة بين مستوى من المسؤولية والمستويات التابعة لها، فيما يتعلق بالأهداف المحددة والوسائل المتاحة لها، ويمكن أن يكون قائماً بين مستويات ليست بينها بالضرورة علاقة المسؤولية لاسيما عندما يكون حوار تسيير أفقي. مسؤول البرنامج ينشط حوار التسيير مع مسؤولي الأنشطة تحت إشراف الوالي عندما يتعلق الأمر بالأنشطة غير الممركزة وفيما يخص عمليات الاستثمار العمومي. (المنشور رقم 7336، 2022)

المطلب الثالث: تنفيذ قانون المالية:

قانون المالية يرخص بتنفيذ النفقات والإيرادات وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق، حيث يعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة، مرحلة أساسية في دورة الميزانية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية للسنة، حيث يتم تحويل التقديرات المالية إلى نفقات فعلية وإيرادات محصلة، وتنفيذ الميزانية في الإطار الجديد طبقا للقانون العضوي 15/18 أصبح صارما والذي يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير الأموال العمومية، وعملية التنفيذ تمر بعدة مراحل وإجراءات منها الزامية ومنها خاصة التي يجب مراعاتها.

الفرع الأول: عمليات توزيع الاعتمادات:

يتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها، بموجب مرسوم، فور صدور قانون المالية ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة وتوضع هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج المسؤولين عن: (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 18)

-المصالح المركزية والمصالح غير المركزية

-المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من البرنامج

-الهيئات الإقليمية عندما تكلف بتنفيذ كل أو جزء من البرنامج

توزع الاعتمادات المخصصة للبرنامج على برنامج فرعي واحد أو عدة برامج فرعية وحسب الأبواب كما يشمل أيضا توزيع الاعتمادات المالية حركة الاعتمادات المالية ونقل الاعتمادات المالية والحاقات أموال المساهمات والحواصل المماثلة يتم تقسيم منهج الأداء المقدم حسب البرنامج على مستوى الأنشطة وعند الاقتضاء على مستوى الأنشطة الفرعية، عند توزيع الاعتمادات بين الأنشطة يجب إحترام التوزيع ما بين البرامج الفرعية والأبواب ويتم التحقق من توفر الاعتمادات المالية عند مستوى التقسيم العملي (التنفيذ)؛ عند النشاط أو النشاط الفرعي (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 19)

الفرع الثاني: البرمجة الميزانية: (PROGRAMMATION BUDGETAIRE)

تتطلب الهيكل الجديدة للميزانية حسب البرنامج وضع إجراءات جديدة تتعلق ببرمجة الميزانية والتي تسمح لكل وزير ومسؤول مؤسسة عمومية بتحضير التنفيذ العملياتي للسياسات العمومية وتخصيص الوسائل اللازمة لتجسيدها بهدف بلوغ الأهداف المحددة بعنوان كل برنامج مزود باعتمادات الميزانية العامة أو حساب التخصيص الخاص (المنشور 8162، 2022)

يتم إعداد برمجة الاعتمادات المالية وفقا لإطار مرجعي خاص بكل وزارة ومؤسسة عمومية، وتعد هذه البرمجة عن طريق وثيقة برمجة الاعتمادات، حسب حقيبة البرامج بالفصل ما بين كل برنامج وكل حساب خاص للخزينة تبين هذه الوثيقة ما يلي: (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 20)

- توزيع الاعتمادات المالية بين البرامج الفرعية وأبواب الاعتمادات المنصوص عليه في مراسيم التوزيع المتخذة تطبيق القانون المالية للسنة
- المبلغ التقديري للاعتمادات المالية التي يبرمج فتحها خلال السنة، ويكون مفصلا في شكل اعتمادات مالية منقولة وأموال مخصصة للمساهمات وحواصل مماثلة وحركات أخرى للاعتمادات المالية ويقدم هذا المبلغ في ظل احترام الصراحة الميزانية
- توزيع الاعتمادات المالية المتوفرة ما بين البرامج الفرعية والأبواب ويتكفل هذا التوزيع بالمبلغ التقديري للاعتمادات المالية التي برمجت خصيصا لها خلال السنة
- وتنص وثيقة البرمجة الأولية هذه على تخصيص الاعتمادات المالية للبرنامج حسب الأنشطة

يتولى الأمور بالصرف برمجة وتوزيع الاعتمادات ووضعها تحت التصرف، كما يلتزمون بالنفقات ويقومون بتصفيتهما والأمر بصرفها أو تحرير الحوالات (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 21)، وعليه فإنه من اختصاص كل أمر بالصرف الشروع في برمجة الاعتمادات، وفيما يخص البرنامج المتعلق بتغطية نفقات المستخدمين. يتم الشروع في برمجة مناصب الشغل المسجلة بعنوان كل برنامج ونشاط.

من أجل تنفيذ ميزانية البرامج، تعتبر كمرحلة جد مهمة عملية البرمجة الميزانية التي تتم على أساس وثائق برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل يتم تحضير ميزنة الاعتمادات ومناصب الشغل ابتداء من شهر جانفي من السنة (ن-1) على مستوى الوزارات والهيئات العمومية، كما تتواصل بعد ذلك خلال مناقشات الميزانية التي تجري على مستوى المديرية العامة للميزانية، وفقا للمذكرة التوجيهية وبرنامج المناقشات الموقوفة.

بعد إيداع مشروع قانون المالية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، يبلغ تحضير ميزنة الاعتمادات ومناصب الشغل، مرحلة متقدمة من التحكم والتأكد، ومنه تدخل البرمجة مرحلة نشطة ابتداء من منتصف شهر أكتوبر إلى غاية 15 ديسمبر من السنة (ن-1) إذا تقرر اجراء تعديلات بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية على مستوى البرلمان، يتم تعديل البرمجة السالفة الذكر مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقررة.

الجدول رقم 1-3: رزنامة برمجة الاعتمادات

الفترة	الاجراء
منتصف شهر أكتوبر الى غاية 15 ديسمبر من السنة (ن-1)	تحضير برمجة الاعتمادات، وفي حالة البرنامج المزود باعتمادات موجهة لتغطية نفقات المستخدمين يتم اعداد مشاريع الوثائق المتعلقة ببرمجة الاعتمادات ومناصب الشغل
خلال الفترة التكميلية ما لم ينص مرسوم التوزيع على غير ذلك والا كان بعد الفترة التكميلية	تعديلات وإتمام برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل
من جانفي الى غاية ديسمبر من السنة ن	إمكانية تعديل ومراجعة برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل

المصدر: من اعداد الطالبان بناء على المنشور 8162 المؤرخ في 02/11/2022

تتم البرمجة المحددة على المستوى العملي (المنشور رقم 7336، 2022)، مع احترام التخصيص حسب البرنامج الفرعي والأبواب؛ وتخص هذه البرمجة جميع الاعتمادات المالية المخصصة للتكفل بالنفقات، كما يجب أن تضمن بصفة أولوية تغطية النفقات الإجبارية والحتمية.

- النفقات الإجبارية: هي النفقات التي تم فيها تصديق الخدمة المؤداة بعنوان السنة المالية السابقة والتي لم يتم دفعها عند نهاية الفترة التكميلية. (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 20)
- النفقات الحتمية: تتمثل في بواقي الدفع التي يجب التكفل بها خلال السنة المالية والنفقات المتعلقة بالمستخدمين الذين هم في حالة الخدمة والنفقات المتعلقة بتنفيذ القوانين والتنظيمات وكذا النفقات الضرورية فقط لاستمرارية نشاط المصالح. (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 20)

يجب أن تكون البرمجة وتنفيذها دائمين بالنظر إلى الترخيص الميزانياتي السنوي، وذلك بالسماح بتنفيذ الالتزامات المكتتبه أو المرتقبة والتحكم في الأثار الميزانياتية خلال السنة الجارية والسنوات الموالي، ويتم في كل سنة، بالنسبة لكل نشاط مقسم إلى أنشطة فرعية أو غير مقسم إلى أنشطة فرعية، إعداد وثيقة برمجة، تهدف إلى التوفيق ما بين نشاط المصالح والاعتمادات المالية المخصصة، ترفق وثيقة البرمجة هذه بتقدير للعمليات الرئيسية لنفقات السنة (المنشور 8162، 2022)

يتعين على كل مسؤول عملي النشاط الفرعي النشاط عرض تقرير للمسؤول السلمي المباشر (النشاط، البرنامج)، عن تنفيذ برمجة الاعتمادات المالية خلال السنة المالية، وذلك وفقا لفترات وكيفيات خاصة بكل وزارة وكل مؤسسة عمومية الهيئة العمومية

الفرع الثالث: تفويض التسيير: (DELEGATION DE GESTION) (المنشور 1174، 2023)

التفويض بالتسيير هو الإجراء الذي تقوم بموجبه مصلحة تابعة للدولة (المفوض) بإعطاء سلطة تنفيذ عمليات لصالحها وباسمها، لمصلحة أخرى تابعة للدولة أو لهيئة إقليمية أو مؤسسة عمومية تحت الوصاية (المفوض له)

1. موضوع ومحيط تفويض التسيير: تفويض التسيير إجراء، مؤطر بموجب القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية ونصوصه التنظيمية، الذي يتمثل في تكليف المفوض له بتسيير وإنجاز كل أو جزء من برنامج باسم ولصالح الدولة (مصلحة مفوضة)، وذلك بحكم كفاءته في هذا المجال طبقاً لأحكام النصوص التي تحكمه. ويتم تفويض التسيير لبرنامج أو جزء منه لنفس المفوض له في مرة واحدة ويجسد بوثيقة تعاقدية (المنشور 1174، 2023)

يجدر التوضيح أن الاعتمادات المالية الممنوحة على شكل تحويلات أو إعانات للمؤسسات العمومية غير معنية بإجراء تفويض التسيير (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 21)

2. الفاعلون المتدخلون في تفويض التسيير: يتم تفويض التسيير بين المفوض والمفوض له، حيث:

- المفوض هو الذي يقوم بتفويض التسيير (مسؤول محافظة البرامج أو مسؤول محافظة البرامج ممثل بمسؤول البرنامج)
- المفوض له هو المكلف من طرف المفوض، بتفويض تسيير كل أو جزء من برنامج يمكن أن يكون المفوض له:
 - مصلحة أخرى تابعة للدولة
 - هيئة إقليمية
 - مؤسسة عمومية تحت الوصاية (المنشور 1174، 2023)

عندما يتعلق الأمر بإنجاز جزء من البرنامج، يتم إنشاء نشاط باسم المفوض له للسماح له بتنفيذ النفقات المتعلقة بهذا التفويض. يتم إلحاق النشاط الذي تم إنشاؤه بالبرنامج مصدر الاعتمادات المالية، وفقاً لما هو منصوص عليه في الوثيقة التعاقدية وللمفوض له صفة أمر بالصرف لميزانية الدولة بالنسبة للاعتمادات المالية التي تم تفويضها له (المنشور 1174، 2023)

3. تنفيذ تفويض التسيير: يتم تنفيذ تفويض التسيير على أساس وثيقة تعاقدية معدة وممضاة من طرف المفوض والمفوض له، توضح الوثيقة التعاقدية لاسيما: (المنشور 1174، 2023)

- موضوع ومدة التفويض
- الاعتمادات المالية المرتقبة لتفويض التسيير
- واجبات الأطراف
- تعيين المفوض له الذي يتولى وظيفة الأمر بالصرف، بهذا الصدد يقوم بالالتزام بالنفقات وتصفياتها والأمر

بالصرف وتحرير الحوالات

- الشروط التي يتم وفقها تقديم التقارير عن تنفيذ التفويض
- كفاءات تفويض الأعباء والمصاريف الناجمة عن هذا التفويض
- كفاءات الرقابة الميزانية (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 21)

وكما يتعين على المفوض له باحترام مايلي:

- ينفذ المفوض له النفقات موضوع تفويض التسيير في ظل احترام لاسيما القواعد التي تحكم المحاسبة العمومية والصفقات العمومية.
- لا يُعْفِ تفويض التسيير المفوض من مسؤولياته فيما يخص تحقيق الأهداف.
- يخضع المفوض له بصفته أمر بالصرف إلى نفس القواعد المطبقة على المفوض بصفته أمر بالصرف رئيسي.
- يتعين على المفوض له عرض تقرير عن تسييره إلى المفوض في آجال تسمح لهذا الأخير بإدراج هذه العناصر في تقريره الوزاري للمردودية، طبقاً للكيفيات المحددة في عقد تفويض التسيير. (المنشور 1174، 2023)

الفرع الرابع: عمليات النفقات: (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 20) بعد برمجة الاعتمادات المحددة على كل مستوى عملي، في ظل احترام التخصيص حسب البرنامج والبرنامج الفرعي والأبواب، تنفذ النفقات لهذه البرمجة عبر المراحل التالية: (الجريدة الرسمية 42، 2023، صفحة 8)

- تحديد الحاجات: ويتم قبل الالتزام في إطار البرمجة السنوية، ووفقاً لطبيعة النفقة
- الالتزام: الإجراء الذي تقوم الدولة بموجبه بإنشاء أو معاينة التزام تنشأ عنه نفقة، ويحترم الالتزام حدود الترخيص الميزانياتي.

- التصفية: لتحقق من وجود الدين وتحديد مبلغ النفقة ويتم القيام بـ:

-الإشهاد بالخدمة المؤداة حول موافقة التسليم أو الخدمة بالنسبة للالتزام.

-التصديق على الخدمة المؤداة الذي يضمن أن الإشهاد قد حرر في إطار تفويض صالح.

-الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات : هو الأمر الذي يعطيه الأمر بالصرف للمحاسب العمومي من أجل دفع النفقة

-ملاحظة : يمكن دفع بعض النفقات دون الأمر بصرفها أو الأمر بصرفها مسبقاً قبل الدفع وذلك نظراً لطبيعتها أو مبلغها وذلك حسب الاحتياجات الخاصة بكل فئة من الأشخاص المعنوية (الجريدة الرسمية 80، 2020، صفحة 20)

-الدفع: هو الإجراء الذي يقوم به المحاسب العمومي أين يتم بموجبه إبراء الدين العمومي (الجريدة الرسمية 80، 2020،
صفحة 20)

الفرع الخامس: الإجراءات الخاصة

اثناء تنفيذ الاعتمادات المالية من طرف كامل المتدخلين في دورة الميزانية، يمكن أن تطرأ تداوير من شأنها أن تؤثر على تراخيص الميزانية المصادق عليها، لذلك خصص القانون العضوي أحكام للحفاظ أكبر قدر ممكن على حدود المبالغ المرخص بها وعدم تجاوزها في ظل احترام تقسيم الاعتمادات

أولاً: تعديل توزيع الاعتمادات: يمكن ان يكون تعديل توزيع الاعتمادات المالية عن طريق: (الجريدة الرسمية 78، 2020)

1-تحويل الاعتمادات المالية : تتم عملية تحويل الاعتمادات المالية ما بين برامج وزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة بموجب مرسوم رئاسي، يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزراء القطاعات أو مسؤولي المؤسسات العمومية المعنيين، كذلك في حدود 20% من الاعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية، على أن يتم إبلاغ البرلمان بذلك (المنشور 1995، 2023)

2-نقل الاعتمادات: يتم نقل الاعتمادات المالية من برنامج إلى برنامج آخر على مستوى نفس الوزارة أو المؤسسة العمومية، بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول المؤسسة المعني، في حدود 20% من الاعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية. (المنشور 1995، 2023)

3-حركة الاعتمادات المالية : إن حركة الاعتمادات المالية، هي كل عملية تعديل تطرأ خلال السنة المالية على توزيع الاعتمادات المالية داخل البرنامج، ويمكن لهذه الحركات أن تخص الأبواب والبرامج الفرعية والأنشطة والأنشطة الفرعية، وتخضع هذه الحركة الى رأي المراقب الميزانياتي، مع مراعاة بعض الاحكام حيث: (المنشور 1995، 2023)

- لا يمكن أن تكون الاعتمادات المالية المسجلة في باب نفقات المستخدمين موضوع أي عملية حركة الاعتمادات المالية انطلاقاً من أبواب أخرى من النفقات أو لصالح أبواب أخرى من النفقات
- لا يمكن القيام بأي حركة للاعتمادات المالية من الاعتمادات المالية التقييمية، لفائدة الاعتمادات المالية الحصرية بما فيها الاعتمادات المتعلقة بنفقات المستخدمين
- يجب أن يسجل مبلغ كل عملية حركة للاعتمادات المالية في حدود الاعتمادات المالية المحددة في قانون المالية، حيث يجب أن تحترم حركة الاعتمادات المالية حدود الاعتمادات المالية المتوفرة على أن تكون نتيجة هذه الحركة بالضرورة متساوية ما بين الزيادة والخصم،

- يجب ألا تؤثر حركة الاعتمادات على التغطية المالية الدائمة للبرنامج، كما لا يمكن أن تشكل العمليات التي يتم تغطيتها من خلال الزيادات عبئا ماليا إضافيا للسنة الجارية والسنوات القادمة،
 - يجب أن يكون مبلغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع متساويا عند حركة الاعتمادات المالية؛ باستثناء الحركات التي تتم ضمن باب نفقات العنوان الثالث (نفقات الاستثمار) (المنشور 1995، 2023)
- ثانيا: الاعتمادات الملغاة وشروط إعادة استعمالها: الاعتمادات المالية التي يمكن إلغاؤها هي الاعتمادات التي أصبحت غير ذات موضوع خلال السنة، ويقصد بالاعتمادات المالية غير ذات موضوع، الاعتمادات المتعلقة بنفقات لم تعد مبررة لسبب محدد خلال السنة، لاسيما في الحالات الآتية: (الجريدة الرسمية 78، 2020، صفحة 5)
- ✓ عند الحذف أو الإلغاء:

- بالنسبة لنفقات المستخدمين: حذف مناصب شغل لم يعد الإبقاء عليها ضروريا.

- بالنسبة لنفقات التسيير: حذف أو إعادة تنظيم هيكل إداري أو إلغاء طلب عمومي نتيجة لاختفاء الحاجة إليه

- بالنسبة لنفقات الاستثمار: إلغاء نهائي لعملية.

- بالنسبة لنفقات التحويل: إلغاء إطار تنظيمي .

✓ تغيير طريقة أو قيمة أو نسبة حساب النفقات: (الجريدة الرسمية 78، 2020، صفحة 5)

يمكن أن تحوّل جزءا من الاعتمادات إلى اعتمادات غير ذات موضوع في الحالات الآتية:

- بالنسبة لنفقات التسيير: مراجعة بالنقصان لعقد إيجار أو لطلب عمومي نتيجة لتخفيض حاجة، مراجعة بالنقصان لامتنياز ممنوح عن طريق التنظيم.

- بالنسبة لنفقات الاستثمار: المراجعة بالنقصان لطلب عمومي.

- بالنسبة لنفقات التحويل: تحقيق اقتصاد على النسب المنصوص عليها في إطار القانون أو التنظيم أو انخفاض في عدد المستفيدين المستحقين .

ويمكن إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة وفقا للشروط التالية:

-تتم إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة في حدود نسبة تحدّد بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية، تحسب على أساس الاعتمادات الملغاة والمتراكمة خلال السنة.

-يمكن استعمال الاعتمادات الملغاة من أجل تغطية التجاوزات المحتملة للاعتمادات التقييمية، حسب الكيفيات المنصوص عليها في هذا المرسوم.

-يمكن الوزير المكلف بالميزانية اقتراح إعادة استعمال آخر، بطريقة مبررة، للاعتمادات الملغاة لتغطية المتطلبات فيما يخص الاعتمادات لبرامج لا يمكن تليتها من خلال الطرق الأخرى للتنظيم.

-لا يمكن أن تتسبب الاعتمادات المعاد استعمالها حسب الكيفيات المنصوص عليها في هذا المرسوم، في نشوء عبء ميزانياتي دائم

-لا تخص إعادة استعمال الاعتمادات الملغاة الباب المتعلق بنفقات المستخدمين

ثالثا: تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية: يقصد باعتمادات الدفع المتوفرة في برنامج ما عند نهاية السنة المالية، اعتمادات الدفع المخصصة بموجب قانون المالية أو عند الاقتضاء المعدلة بموجب تحويل أو نقل أو حركة أخرى للاعتمادات المالية المنفذة، والتي لم تكن موضوع الأمر بالصرف أو عن طريق تحرير حوالات أو دفع النفقات، والتي يمكن استعمالها خلال الفترة التكميلية التي تمتد الى غاية 31 جانفي من السنة الموالية، وهي تخص النفقات التي تم فيها أداء الخدمة والتصديق عليها قبل بداية الفترة التكميلية، ما عدا نفقات الاستثمار. (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 13)

رابعا: استعادة الاعتمادات المالية: تهدف استعادة الاعتمادات المالية إلى إلغاء نفقة بالبرنامج الذي تحمل النفقة الأولية، وتؤدي إلى إعادة تشكيل المبالغ المستردة والمتحصل عليها، في شكل رخص الالتزام واعتمادات الدفع للاعتمادات المالية المتوفرة من أجل السماح بالالتزام والدفع، وتتعلق استعادة الاعتمادات المالية بما يأتي (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 13)

-الإيرادات الواردة من استرداد الخزينة للمبالغ المدفوعة بغير حق.

-الإيرادات المتأتية من التنازلات بين مصالح الدولة ومن الأملاك والخدمات المنجزة طبقا للتشريع المعمول به.

ويتم استعادة الاعتمادات المالية بمايلي:

-تتم استعادة الاعتمادات المالية الناتجة عن استرداد الخزينة للمبالغ المدفوعة بغير حق، بمبادرة من الأمر بالصرف الذي قام بتنفيذ النفقة الأولية عن طريق إصدار سند التحصيل الذي يرسل إلى المحاسب العمومي المكلف المعني للتكفل طبقا للتنظيم المعمول به.

-تتم استعادة الاعتمادات المالية من قبل المحاسب العمومي المكلف المعني بعد تحصيل المبلغ الموافق.

-يتم التكفل بسند التحصيل المذكور في المادة بعنوان السنة والذي كان موضوع تحصيل ولم يكن محل استعادة الاعتمادات المالية في 31 ديسمبر من نفس السنة، بعنوان الإيرادات المختلفة لميزانية الدولة.

-تتم استعادة الاعتمادات المالية بين مصالح الدولة الناتجة عن تنازلات عن الأملاك والخدمات المنجزة والتي أدت إلى الدفع المسبق باعتمادات مالية، عن طريق إلغاء النفقات جراء إعادة تسديد الأموال إلى المصلحة المتنازلة. ويتم هذا الإجراء بين برنامجين لنفس الوزارة أوبين برنامجين تابعين لوزارات مختلفة. (الجريدة الرسمية 53، 2018، صفحة 13)

خلاصة المبحث الأول:

تبنت الجزائر منذ سنة 2001 مشروعا طموحا لعصرنة منظومة الموازنة العامة للدولة الذي يهدف الى تغيير كيفية تحقيق السياسات العامة لها، إلا أن تنفيذه كان جد متأخر ولم يكن بالوتيرة والرزنامة التي تم التخطيط لها، بالنظر لعدة أسباب يعود أهمها في نظرنا الى غياب إرادة سياسية واضحة لتجسيد مشروع الإصلاح.

من أهم المنجزات التي تمت على مشروع إصلاح منظومة الموازنة العامة، صدور القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الذي يعتبر القانوني الأساسي لقوانين المالية والميزانية العامة، حيث من خلاله تجسيد مشروع الإصلاح من الناحية التشريعية والتنظيمية لأسس المالية العامة الحديثة، التي تتبنى منطق الأهداف والنتائج في تسيير الموازنة العامة والتخلي عن الأسلوب التقليدي المتمثل في الموازنة وفق منطق الموارد.

لقد أخذ القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية بالعديد من أسس الإصلاح الموازني الحديث على غرار العديد من الدول، كفرنسا باعتبار قوانينها المالية مرجع أساسي للمنظومة القانونية في الجزائر، تونس والمغرب باعتبارها دول حوار تستمد كذلك قوانينها من المنظومة الفرنسية بالنظر للارتباطات التاريخية، إلا أن الملاحظ أن القانون العضوي 18-15 لم يأخذ بالعديد من التدابير التي تساهم بقدر كبير في تحقيق الرقابة والمساءلة على الاعتمادات المالية أثناء تنفيذ قانون المالية، كإجراءات وشروط إعادة تعديل توزيع الاعتمادات ومبالغها، وبعد تنفيذ قانون المالية والموازنة العامة من خلال قانون تسوية الموازنة، لا سيما في عدم وجود وثيقة مرفقة بهذا الأخير يتم الاعتماد عليها لقياس الأداء، على غرار الدول سألفة الذكر التي تعتمد وثيقة التقرير السنوي عن الأداء

المبحث الثاني: الأداء الوظيفي

يعتبر العنصر البشري في عصرنا الحالي من أهم العوامل المؤثرة على إنجاح المخططات الاقتصادية والمالية، وتعتمد عليه المؤسسات في تحقيق أهدافها والرفع من كفاءتها، ولهذا يعد الأداء الوظيفي من الركائز الأساسية في المنظمة فهو يعكس مدى قدرة الموظف على أداء المهام الموكلة اليه بمهارة وكفاءة، فالفرد عند توفير بيئة عمل منظمة مع كافة الإمكانيات يحاول دائما الزيادة من إنتاجيته والاجتهاد في خلق طرق جديدة تساعد المؤسسة في تطوير سياساتها، في ظل بيئة عمل متغيرة وسريعة التقدم

المطلب الأول: مفهوم الأداء الوظيفي:

ان الأداء الوظيفي وسيلة من الوسائل الأساسية في تحقيق الأهداف على مستوى المؤسسة، فهو يعتبر أحد المؤشرات الدالة على مستوى كفاءة العاملين وبلوغهم مستوى التحديات والإنجازات المرسومة، لذا تسعى المؤسسة دائما الى محاولة الرفع أكثر من أداء العاملين وتحسين قدراتهم

أولاً: تعريف الأداء الوظيفي: تعددت تعاريف الأداء الوظيفي بين مختلف الباحثين فنجد بعض التعاريف ومنها:

- يعرف بوعطيط (2009): الأداء الوظيفي بأنه نشاط أو مهاره أو جهد مبذول من طرف الفرد سواء كان عضلي أو فكري وذلك من أجل إتمام مهام الوظيفة الموكلة له من أجل تغير ذلك السلوك بكل كفاءه وفعالية مما يحقق لهم الأهداف" (بوعطيط، 2009)
 - ويعرفه طلال عبد المالك الشريف (2006) بأنه "عبارة عن القيام بالأعباء الوظيفية من مسؤوليات وواجبات وفقاً للمعدل المفروض أدائه من العامل الكفاء المدرب" (طلال ، 2006)
 - ويعرفه (Paquay 2006) بأنه "الطريقة التي يؤدي بها فرد ما دوره. وهو كل فعل يستلزم الكثير من الجهد والعناء، كما أنه النتيجة المحققة من انجاز نشاط معين ويتطلب ترابط مجموعة من العناصر مع بعضها البعض والتي قد تكون كفيلة بقيام الأستاذ بمهامه وأدواره مثل الكفاءات بالمعارف والمهارات والاتجاهات".
- من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ان الأداء الوظيفي هو قيام الفرد بأداء الاعمال والمهام الموكلة اليه بكفاءة وفعالية تضمن تحقيق اهداف المؤسسة، في ظل الموارد المتاحة

ثانياً: أهمية الأداء الوظيفي: يتصل استمرارية المؤسسة في نموها مهما كان نشاطها بأداء العاملين فيها، حيث اذ انجزوا العمل المطلوب حسب الخطط والمنهج المسطر من طرف الإدارة، هذا يؤدي الى بلوغ الأهداف، واذا كان الأداء دون المستوى المطلوب فسينعكس سلبياً وبشكل كبير على حياة المؤسسة وأحياناً قد تصل الى التصفية، ونظراً لأهمية هذا الجانب

للمؤسسة فان إدارة الموارد البشرية تستثمر فيه وبشكل جدي لما له من أهمية ويمكن تلخيصها فيما يلي (الشميلي يوسف ، 2017):

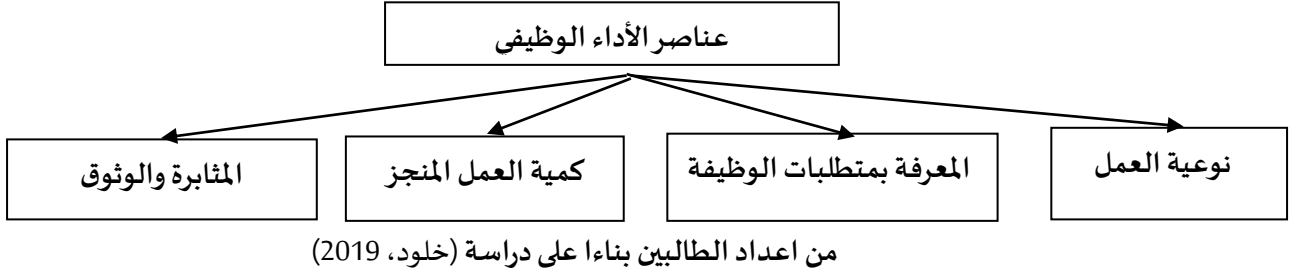
- دعم أهمية الهدف المخطط له من طرف الإدارة وتسعى لتحقيقه.
- يساعد على الترجمة العملية لكل القرارات التي يتم اتخاذها على جميع المستويات في المؤسسة وحتى يتحقق الأداء الفعال ينبغي أن يتصف الأداء بالجدية والنزاهة عند اتخاذ القرارات والابتعاد عن القرارات المزاجية.
- الاسهام في القدرة الدائمة على تقديم نتائج إيجابية ومرضية على فترات.
- يدعم الأداء قائمة المهام الرئيسية الموكلة للإدارة بل يأتي في مقدمتها وأولها الاهتمام والعناية لتحقيق أهدافها.
- استثمار القدرة لدى الفرد على العمل والتي تتولد من التدريب واكتساب المهارة اللازمة لأداء عمله.
- تساهم عملية تحسين الأداء الوظيفي في تعزيز وزيادة قيمة المخرجات مقارنة بكلفة المدخلات المستخدمة.
- مواجهة التحديات التي تقابلها المنظمة والمتمثلة في الصراع من أجل البقاء من خلال زيادة قدرتها التنافسية مع المنظمات الأخرى.
- إن عملية رفع مستوى الأداء الوظيفي في المنظمة من أهم الواجبات التي تمثي بها الإدارة لزيادة الإنتاجية التي تؤدي الى تحقيق فوائد عديدة.

المطلب الثاني: عناصر الأداء الوظيفي: (خلود، 2019)

يتكون الأداء الوظيفي من عناصر مختلفة وهي:

- 1 - المعرفة بمتطلبات الوظيفة وتشمل المعارف العامة، والمهارات الفنية والمهنية، والخلفية العلمية عن الوظيفة، والمجالات المرتبطة بها.
- 2- نوعية العمل وتتمثل في ما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به، وما يمتلكه من رغبة ومهارات فنية، وبراعة على التنظيم، وتنفيذ العمل دون الوقوع في الأخطاء.
- 3- كمية العمل المنجز أي مقدار العمل الذي يستطيع الموظف انجازه في الظروف العادية للعمل، ومقدار سرعة هذا الإنجاز
- 4- المثابرة والثوق وتشمل الجدية والتفاني في العمل، وقدرة الموظف على تحمل مسئولية العمل، وانجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، ومدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل المشرفين، وتقييم نتائج عمله (عكاشة، 2008)

الشكل رقم 9-1: يمثل عناصر الأداء الوظيفي



المطلب الثالث: أنواع ومحددات الأداء الوظيفي:

للأداء الوظيفي مجموعة من الأنواع والمحددات المختلفة يمكن التطرق إليها على النحو التالي:

أولاً: أنواع الأداء الوظيفي: (Gibbs, 2013)

يصنف الأداء إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- أداء المهام : ويقصد به السلوكيات التي تسهم في إنجاز عمليات جوهرية في المنظمة مثل الإنتاج المباشر للبضائع والخدمات وبيع وجود المخزون، وكل أداء يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنفيذ عمليات المنظمة، فمثلاً في الوظائف الإدارية يمكن أن يشمل هذا الأداء أو السلوك إلى الحاجة لإحداث تحويل الأفراد في حالة النزاع بواسطة الصراع إلى جو تنافسي، كذلك أيضاً يمكن أن يكون هذا السلوك عبارة عن جهود تحفيزية لإيجاد مثل هذا الجو (Gibbs, 2013).

2- الأداء الظرفي: هو كل السلوكيات التي تسهم بشكل غير مباشر في تحويل ومعالجة العمليات الجوهرية في المنظمة، وهذه السلوكيات تسهم في تشكيل كل من الثقافة والمناخ التنظيمي ، والأداء هنا ليس دوراً إضافياً في طبيعته وإنما يكون خارج نطاق المهام الوظيفية الأساسية ويعتمد على الظرف الذي تجرى فيه معالجة العمليات مثلاً ممكن أن يكون موجه نحو الزملاء ومساعدة الزملاء في مشكلة ما لها علاقة بالعمل أو نحو المنظمة ككل من خلال الحرص واستمرارية الحماس وبذل مجهود إضافي في العمل، أو التوجه نحو العمل التطوعي لتنفيذ مهام خارج الدور الرسمي للوظيفة، وكذلك إتباع اللوائح التنظيمية والإجراءات عندما لا تكون متوافقة مع رغبة الفرد (Gibbs, 2013).

2- الأداء المعاكس (المجابه): يختلف الأداء المعاكس عن النوعين السابقين، حيث يتميز بسلوك سلبي في العمل مثل التأخر عن مواعيد العمل أو الغياب، وقد يشمل سلوكيات مثل: الانحراف والعدوان، سوء الاستخدام والعنف، وروح الانتقام والمهاجمة (Gibbs, 2013)

ثانياً: محددات الأداء: (عبد ه فيلة، 2009) واجه الباحثون عدة صعوبات في تحديد جميع محددات الأداء الوظيفي ومدى التفاعل بينهم، وانطلاقاً من قراءتنا للدراسات المتوفرة يمكننا تقديم جملة من المحددات التي إتفق عليها نسبياً عدد من باحثين حيث يرون أن الأداء الوظيفي ما هو إلا محصلة للتفاعل بين جملة من المحددات وهي كالتالي:

1- الدافعية: وهذا ما يجب أن يوفر الدافع نحو العمل لدى الفرد.

2- مناخ أو بيئة العمل: ويجب أن تتم تهيئة مناخ العمل المناسب بحيث يؤدي إلى اشباع حاجات الفرد التي هي انعكاس الدافعة نحو عمل.

3- قدرة الفرد على أداء العمل: أي يجب أن تتوفر لدى الفرد القدرة على أداء العمل المحدد له، ومحصلة التفاعل بين الدافع الفردي على العمل من ناحية ومناخ العمل من ناحية أخرى، كما هو الشعور العام بالرضا عن العمل أو الإستياء العام منه (عبد ه فيلة، 2009).

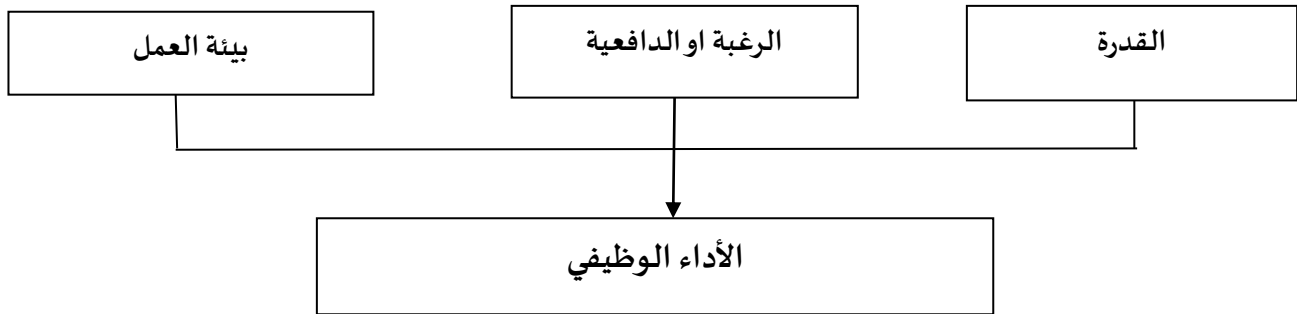
وهنا يتطلب ضرورة توفر المقاييس المناسبة لقياس الدافعية ومناخ العمل والقدرة على أداء هذا العمل حيث يساعد توفر المقاييس في تحديد مستوى الأداء وأسباب القوة أو ضعف هذا المستوى وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم نقاط القوة، وإجراء التصحيح اللازم لنقاط الضعف، لرفع مستوى أداء الفرد. مع علم بأن المحددات السابقة يجب أن يراعي فيها ما يلي:

- أن محددات أداء فئة من العاملين ليست هيا بالضرورة محددات أداء فئة أخرى

- أن محددات أداء العاملين في مؤسسة معينة ليست هي بالضرورة محددات أداء العاملين في مؤسسة أخرى.

- أن العوامل البيئة الخارجية لها أثرها في تحديد محددات الأداء. (عبد ه فيلة، 2009)

الشكل رقم 10-1: يوضح محددات الأداء الوظيفي



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على دراسة (عبد ه فيلة، 2009)

المطلب الرابع: الابعاد والعوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي:

أولاً: ابعاد الأداء الوظيفي: (المحاسنة، 2013) بعد عرض مجموعة من التعارف لمفهوم الأداء لا بد من تحليل الأبعاد التي يتضمنها هذا المفهوم، اذ يركز على الجانب الاقتصادي في الأداء بينما يركز البعض الآخر على الجانب التنظيمي والاجتماعي، وتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1 - البعد التنظيمي: يقصد بأداء التنظيمي الإجراءات والآليات التنظيمية التي تعتمد عليها المؤسسة في المجال التنظيمي لتحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى إدارة المؤسسة معايير يتم بها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكل التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية ويستنتج مما سبق للمؤسسة وعي وإدراك للصعوبات التنظيمية في وقت المناسب من خلال المؤشرات الأولية قبل أن يتم إدراكها من خلال أثرها الاقتصادي

2- البعد الاجتماعي: يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا لدى أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم لأن مستوى الرضا يعتبر مؤشراً لوفاء الأفراد لمؤسستهم، خاصة إذا أولاً بحاجات العاملين فيها وتتجلى أهمية ودور هذا البعد في التأثير السلبي للاهتمام المؤسسة بالجانب الاقتصادي فقط على حساب الجانب الاجتماعي الموارد البشرية إذا يؤثر ذلك على المدى البعيد لتحقيق أهداف المؤسسة، فقد اثار الأدب الخاص بإدارة إلى أن جودة الإدارة في المؤسسة تعتمد على مدى الانسجام بين الفاعلية الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية، ومن هنا لا بد من الاهتمام بالمناخ الاجتماعي السائد داخل المؤسسة وبكل ماله علاقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية في المؤسسة كالصراعات والأزمات والخلافات الخ.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي: (نعيرات، 2022) هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء الوظيفي للعاملين والانتاجية كالتالي:

1- نظام المكافآت والحوافز: والذي يشتمل على برامج وسياسات مرتبطة بالتعويضات المادية وأيضا الامتيازات التي تمنح الموظفين لتلبية احتياجاتهم.

2- غياب الأهداف المحددة: حيث أن المؤسسة التي لا تملك خطط تفصيلية لعملها وأهدافها ومعدلات الإنتاج المطلوب لا تستطيع تحقيق الاتجار على مستوى الأداء.

3- عدم المشاركة في الأهداف: عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والعاملين، ويؤدي إلى ضيف العمل الجماعي وعدم الشعور بالمسئولية لتحقيق أهداف المنظمة، هذا يؤدي إلى تدني مستوى الأداء لدى العاملين.

4- اختلاف مستويات الأداء: عدم نجاح الأساليب الإدارية التي تربط بين معدلات الأداء والمردودية المادية والمعوية التي يحصلون عليها. فكلما ارتبط مستوى أداء العامل بالترقيات والعلاوات كلما كانت عوامل التحفيز غير مؤثرة بالعاملين، وهذا يتطلب نظام مميز لتقييم أداء العاملين للتمييز بين العامل المجتهد ذو الأداء العالي والمتوسط الضعيف.

5- مشكلات الرضا الوظيفي والتسيب الإداري: انعدام الرضا الوظيفي أو انخفاضه يؤدي إلى ضعف الأداء. كذلك النسيب الإداري في المؤسسة فيؤثر بشكل سلبي على أداء الموظفين وقد ينشأ نتيجة الأسلوب القيادة أو الإشراف أو الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة.

6- الموارد المادية للمؤسسة وتشتمل على التكنولوجيا المستخدمة والأدوات والأجهزة والمعدات وغيرها. وتأثيرها على الأداء الوظيفي للعامل.

خلاصة المبحث الثاني:

نستنتج مما سبق أن الأداء الوظيفي يعبر عن مجهودات العاملين في سبيل تحقيق أهداف المنظمات ويتوقف مستوى الأداء على قدرات أو مهارات وخبرات العاملين التي تنبثق عن مجموعة من المتطلبات التي تتضمن المؤهلات ، والاهتمامات وغيرها من العوامل، حيث تساهم القدرات وخبرات السابقة للعاملين في دعم الابتكار والإبداع في عملية الأداء، و عليه يتطلب تحسين الأداء تبني استراتيجيات شاملة لتطوير الموظفين، توفير بيئة عمل داعمة، و استخدام أدوات تقييم فعالة، ضرورة تعزيز التحفيز المادي و توفير فرص مستمرة للتكوين و التدريب لتحقيق مستويات أداء مرتفعة و مستدامة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

بغرض تدعيم وإثراء هذه الدراسة وبيان أهميتها والإضافة التي ستقدمها تم الاستعانة بعدة دراسات سابقة باللغة العربية وأخرى باللغات الأجنبية والتي تمحورت حول موضوع الدراسة الحالية أو أحد متغيراتها، وفيما يلي عرض لأهم ما جاء في تلك الدراسات، ومن ثم التعقيب عليها من خلال مقارنتها بما ورد في الدراسة الحالية.

1. الدراسات السابقة العربية:

- دراسة (حيرش و رافع، 2023) بعنوان: مستجدات عصرنة النظام الميزانية للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر- دراسة استطلاعية بوزارة المالية الجزائر
هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي على ضوء القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة، حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات وزعت على عينة عشوائية من إطارات وزارة المالية بالجزائر العاصمة والمقدرة بـ 30 ، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS v26 لاختبار الفرضيات بالاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : الإصلاح الميزانياتي الذي من المتوقع دخوله حيز التنفيذ سنة 2023 يعتبر كمنعرج لتحديث التسيير العمومي كونه ينص على التوجه التدريجي نحو تبني شفافية الموازنة العامة ، إضافة إلى انه يكرس اعتماد الإدارة بالنتائج الذي يعزز شفافية ومصداقية المعلومات بالمتعلقة بالمالية العامة للدولة

-دراسة (صادفي، 2024) بعنوان: آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ
هدفت هذه الدراسة آفاق تطبيق الإصلاح الميزانيات الجديد ومدى مساهمته في تطوير نظام المحاسب العمومية في الجزائر ، من وجهه نظر أعوان التنفيذ المكلفون قانونا بتنفيذ ميزانيه جامعه خميس مليانة، على ضوء تبني الجزائر ميزانيه البرامج كأسلوب أكثر ملائمة لمعالجه جوانب القصور والمشاكل التي تنسب إلى الميزانية في شكلها التقليدي القائم على أسلوب الوسائل وبالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات حيث حددت عينة الدراسة بـ 70 إطار منهم أمرين بالصرف للجامعة ، المراقبة الميزانياتية لدى بلدية خميس مليانة ومصالح العون المحاسب لذات الجامعة وباستخدام برنامج SPSS v26 توصلت الدراسة إلى أن نظام ميزانيه البرامج يعد من أهم الاصلاحات التي انطلقت فيها الجزائر وما سيحدثه من نقلة نوعيه في فعالية الميزانية العمومية مع إظفاء الشفافية عليها وحوكمة الإنفاق العام كما أن نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق له دور مهم في تحقيق مبدأ الشفافية المطلوبة والمسائلة من خلال توفير المعلومة المالية الدقيقة والإفصاح الفعال على نشاط وحدات القطاع العام في الوقت المحدد ومن ثم اتخاذ القرارات المالية المناسبة في ظل مبادئ الحوكمة والتسيير العقلاني للموارد من خلال مؤشرات موضوعيه تسمح بتقييم البرامج والنشاطات.

- دراسة (بن عياش وروينة، 2024) بعنوان: واقع الإصلاح الميزانياتي: مقارنة التسيير بالنتائج للقانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية- حالة الرقابة الميزانياتية لولاية بسكرة

هدفت الدراسة على تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه تطبيق الإصلاح الميزانيات في ظل القانون العضوي 18/15 وقد أجريت الدراسة باستعمال المنهج التحليلي عن طريق مقابلات مع ممثلي الإصلاح الميزانياتي لولاية بسكرة وأسفرت الدراسة عن نتائج أهمها غياب فلسفه التسيير بالنتائج وتطبيقاتها تقنيا وعمليا وذهنيا بين أوساط الموظفين وكما قدمت الدراسة توصيات ومنها توفير مرافق خاصة ومجهزه لتكوين كمي، نوعي مناسب، والتكوين في الرقمنه من خلال تأهيل الموظفين لاستعمال الإعلام الآلي.

-دراسة (بن موسى و جبارة، 2023) بعنوان: امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي 18/15 المتعلق بالقوانين المالية

هدفت الدراسة إلى تبين أهميه عصرنه نظام الموازنة العامة في الجزائر وذلك بالتخلي عن النظام التقليدي المعتمد في التسيير والتوجه إلى الأسلوب الحديث من خلال تفعيل القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، ولاختبار الفرضيات تم استخدام برنامج EVIEWS 12 لتحليل تطور الميزانية للسنوات من سنة 2010 الى 2020 لقياس الاستدامة المالية بناء على معطيات بنك الجزائر لهذه السنوات وتوصلت الدراسة إلى أن الوضع المالي في الجزائر لا يتسم بالاستدامة المالية في ظل الظروف الراهنة والتبعية للجباية البترولية وان العمل على تجسيد المشروع على ارض الواقع الذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2023 أصبح ضروريا من خلال تفعيل القانون العضوي 18/15 وتسيير الميزانية بمنطق النتائج

-دراسة (مدفوني، 2022) بعنوان: الإطار الميزانياتي الجديد نحو حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية

هدفت الدراسة إلى أهمية المرونة التي سيضيفها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بإدراج مزايا تخص الجانب الجبائي والاقتصادي للدولة مع إصلاح نظام المحاسبة العمومية ، وملاحظات وتوصيات الهيئات الدولية والمحلية حول المالية العامة بضرورة الإصلاح وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديد جوانب هذا الإصلاح الرامية إلى حوكمة الميزانية واعتمدت الدراسة على تقرير بنك الجزائر والموازنة المفتوحة لسنة 2019 والتوصيات الداعية إلى ضرورة حوكمة الميزانية العامة من خلال تطبيق القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية، توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتجه نحو تطبيق الإطار الميزانياتي الجديد بهدف تعزيز مبادئ التسيير العمومي المبنية على الشفافية ، المساءلة والرقابة وخاصة أن حسب تقرير الموازنة العامة لسنة 2019 تحصلت الجزائر على نتائج ضعيفة جدا ، وأيضا هذا الإصلاح يتماشى مع معايير الهيئات الدولية

-دراسة (الطريسي، 2024) بعنوان: أثر استخدام الإدارة بالأهداف على أداء الموظفين الإداريين في المنظمات العامة- دراسة ميدانية على الموظفين الإداريين في جامعة المجمعة بالمملكة العربية السعودية

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر استخدام الإدارة بالأهداف على أداء الموظفين الإداريين من وجه نظر موظفي جامعة المجمعة بالمملكة العربية السعودية واعتمدت الدراسة على استبانة حيث بلغت عينة الدراسة 169 موظف ، ومن اجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببرنامج الإحصاء SPSS ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبہ ضعيفه بين مستوى استخدام طريقة الإدارة بالأهداف ومستوى أداء الموظفين ونظام تقييم الأداء في الإدارات المختلفة بجامعة المجمعة ويوصي الباحث بالتوجه نحو استخدام أسلوب الإدارة بالأهداف كأحد الأساليب الحديثة في تطوير الإدارة مع تعزيز ثقافة المشاركة في اتخاذ القرارات وتقدير الأفكار والآراء الجديدة لصالح العمل والتركيز على جانب تدريب الإداريين في المهارات التي يحتاجونها .

-دراسة (صباة و بن موسى، 2020) بعنوان: دراسة تحليلية للقانون العضوي 18/15 واهميته في تحسين الاداء في القطاع العام بالجزائر

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الفروقات بين القانون العضوي الجديد رقم 18-15 والقانون العضوي القديم رقم 84-17 مع تقديم أهم العوامل التي يجب توفرها لضمان نجاح تطبيقها من قبل مختلف الفاعلين ، كما سعت الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة هذا القانون في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر مع التأكيد على التحديات والعقبات التي تواجه تنفيذه ، حيث تم استخدام المقارنه بين نصوص القانونية لتسليط الضوء على الفروقات الجوهرية بين القانون الجديد والقديم مع التركيز على مدى تأثير الإصلاحات الجديدة على تحسين أداء القطاع العام، توصلت الدراسة إلى أن رغم الجهود المبذولة لتنفيذ إصلاح الميزانية والدمستور المالي الجديد يبقى القانون العضوي رقم 18-15 يعاني من صعوبات في التطبيق بسبب عدم إرفاقه بالنصوص التطبيقية اللازمة ، ويواجه تنفيذ هذا القانون نقص الكفاءات الإدارية وغياب التكوين الكافي وعدم توفير الوسائل التقنية والبشرية اللازمة

-دراسة (علا و سويطي، 2019) بعنوان: نظام تقييم الأداء الوظيفي و أثره على أداء العاملين في ديوان الموظفين العام الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى عرض تجربته الديوان العام للموظفين بفلسطين في تطوير نظام تقييم الأداء الوظيفي وأثره على أداء العاملين فيه حيث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينه الدراسة من 88 من العاملين استخدمت الاستبانة كأداة الدر اسه وتحليلها إحصائيا من خلال برنامج SPSS v26 خرجت الدراسة بوجود اثر ايجابي ذو دلالة إحصائية على الدرجة الكلية لواقع نظام تقييم الأداء الوظيفي في الديوان وكما أوصت الدراسة بضرورة قيام الديوان بمعالجة القصور في بعض أحكام قانون الخدمة المدنية والمتعلقة بتنظيم تقييم الأداء وتحديد انجازات الموظفين من خلال مؤشرات يتم إدراجها في الإطار القانوني الناظم لعمليه التقييم .

- دراسة (ايت جيدة، انساعد، وطرشي، 2024) بعنوان: الرقابة على الميزانية العامة للدولة في الجزائر في ظل الإصلاح الميزانياتي- نحو تفعيل أجهزة الرقابة

هدفت الدراسة إلى تحليل موازنة البرامج والأداء كنظام لإعداد الميزانية العامة للدولة مع التركيز على قياس الأداء لضمان فعالية الأموال العمومية والتعرف على أوجه القصور في آليات تطبيق وتنفيذ موازنة البرامج والأداء سواء من الجانب التشريعي أو الإجرائي بهدف تحقيق الإصلاح ورفع أهداف القطاع العام ، تم في إجراء هذه الدراسة استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتحليل المستجدات التي جاء بها القانون العضوي 18 15 والسياق العام للإصلاح بالإضافة إلى متطلبات هذا التحول، توصلت الدراسة إلى رغم بدء عملية الإصلاح الميزانياتي منذ عام 2005 وإصدار القانون العضوي 18/ 15 سنة 2023 المتعلق بقوانين المالية إلا أن الجزائر تعتبر متأخرة في تطبيق موازنة البرامج والأداء التي ستبدأ فعلياً في عام 2023 يتضح أيضاً أن هناك حاجة لتجاوز نقائص من خلال تحسين التشريعات والإجراءات مما يعود ضرورياً لتحقيق الإصلاح ورفع مستوى الأداء في القطاع العام والتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج ويعتبر خطوة حاسمه نحو إدارة فعالة ويستجيب لمتطلبات الإصلاحات الدولية

2.الدراسات السابقة الأجنبية:

-دراسة (ABDULLE, KULMIE, & SHEIKH HUSSEIN, 2023) بعنوان:

Improving job performance thought budget participation: case of higher education institution

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مشاركة الموظفين في إعداد الميزانية والأداء الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي في الصومال مع التركيز على الجامعات في مقديشو، اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة حيث شملت عينه الدراسة 80 مشاركاً من خمس جامعات في مقديشو واستهدفت الدراسة الموظفين المعنيين بإعداد الميزانية مثل عمداء الكليات والمديرين الماليين ومديرو الأقسام، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الإحصاء SPSS26 ، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج توضح تأثير مشاركة الموظفين في إعداد الميزانية على الأداء الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي في الصومال ومن أهمها وجود علاقة ايجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الموظفين في إعداد الميزانية والأداء الوظيفي هذه النتيجة تعني أن زيادة مشاركة الموظفين في اعداد الميزانيات تؤدي إلى تحسين أداءهم الوظيفي وكما تعزز من الشفافية داخل المؤسسة وتعمل على بناء الثقة المتبادلة بين الموظفين والإدارة وأيضاً تؤدي هذه المشاركة إلى تحسين الأداء المؤسسي بشكل عام من خلال تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية للمؤسسة وأوصت الدراسة بضرورة توفير البرامج التدريبية لتعريف الموظفين باليات إعداد الميزانية وكيفية المشاركة فيها.

-دراسة (FARHAN, AWAID, & ODDAH, 2023) بعنوان :

The possibility of applying the program and performance budget to improve job performance- analytical research at SUMER University:

هدفت الدراسة إلى توضيح مستوى فعالية ميزانيه البرامج وتأثيرها في تحسين الأداء الوظيفي بالإضافة إلى تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء الوظيفي وتقديم مقترحات لمعالجه نقاط الضعف، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين المتغيرين من خلال الاستبانة حيث وزعت على الموظفين ورؤساء الأقسام والمدراء ، قدرت عينه الدراسة بـ 33 فردا، لاختبار الفرضيات تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS v23، توصلت الدراسة أن تبني ميزانية البرامج ساعد الموظفين في جامعة سومر بتحسين كفاءتهم والفعالية اللازمة في أداء المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم وكما أظهرت أيضا أن التدريب والتكوين الذي توفره الجامعة له تأثير ايجابي على تحفيز الموظفين لتحسين أدائهم.

-دراسة (PRATOLO, SOFYANI, & ANWAR, 2020) بعنوان:

performance based budgeting implementation in higher education institutions determinants and quality

سعت هذه الدراسة إلى فحص العوامل المحددة لتطبيق ميزانيه الأداء في مؤسسات التعليم العالي في اندونيسيا وتقييم تأثير تطبيق ميزانية الأداء على جوده هذه المؤسسات، اعتمدت الدراسة على استبيان كأداة لجمع البيانات وتمثلت عينتها في 153 مؤسسة التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى ان ميزانية الأداء لها تأثير ايجابي على جوده مؤسسات التعليم العالي من خلال كفاءة الإدارة وتكوين وتدريب الموظفين وأيضا احترام الالتزام التنظيمي لهذه المؤسسات

دراسة (YATIM, 2014) بعنوان:

L'exercice de la responsabilité managériale dans le sphère public- le cas des responsables de programme dans la LOLF

هدفت الدراسة إلى تحديد مسؤولية التسيير في القطاع العام ، دراسة حاله مسئولو البرامج في ظل القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بفرنسا اعتمدت الدراسة على التحليل الوثائقي والتقارير العامة خاصة تقرير مجلس المحاسبة والمقابلات مع مسئولو البرامج وأخرجت الدراسة أن مديرو البرامج يواجهون قيودا في قدرتهم على التصرف وتنشئ هذه القيود في تداخل المسؤوليات مع القادة السياسيين والجهات الفاعلة الإدارية الأخرى مما يخلق توترا في المسائلة ، وأوصت الدراسة إلى تعريف أوضح للأدوار والمسؤوليات داخل الإدارة العامة بفرنسا ، هذا الوضوح ضروري للمسائلة الفعالة وضمان إمكانية تحميل المديرين المسؤولية على أدائهم.

-دراسة (CORBETT, 2010) بعنوان:

La politique de gestion publique en France: l'élaboration de la loi organique relative aux lois de finances

هدفت الدراسة إلى التعريف بالسياسات الإدارية العامة في فرنسا بتشريع القانون العضوي لقوانين المالية إصلاح تخطيط الإنفاق العام والتحكم فيه ، اعتمدت الدراسة على المقابلات مع الفاعلين في السياسات العامة للدولة وأيضا على المنهج المقارن ، أخرجت الدراسة على أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية سوف يحسن أكثر في تخطيط ومراقبة النفقات العمومية من خلال إدخال ممارسات الإدارة الموجهة نحو الأداء وتعزيز الرقابة البرلمانية على عمليات الميزانية ويزيد الشفافية والمساءلة في المالية العامة ، مما يتطلب من الموظفين العموميين القيام بادوار استباقية وأن يكونوا مسؤولين عن أدائهم

-دراسة (LASCOMBE & VANDENDRIESSCHE, 2006) بعنوان :

La loi organique relative aux Lois de finances et le controle des finances publiques

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية كإصلاح رئيسي في إدارة المالية العامة ومدى نجاحه في إرساء حوكمه ماليه حديثه قائمه على الأداء والمساءلة ، كما تسلط الضوء على الثغرات المحتملة مع إصلاح نظام الرقابة المالية في فرنسا، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتقييم مدى تحقيق القانون العضوي لأهدافه في تحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز دور الجهة الرقابية والمنهج المقارن لمقارنه الإصلاحات الفرنسية بإصلاحات ماليه مماثله في الدول الأخرى مثل الدول الأوروبية التي تبنت نهج الميزانية القائمة على الأداء

توصلت الدراسة إلى أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية ساهم في إحداث تحول كبير في نظام الرقابة المالية العامة في فرنسا حيث عزز دور البرلمان وزاد من شفافية الميزانية وركز على الأداء والنتائج بدلا من مجرد الامتثال للقواعد المحاسبية التقليدية، مع ذلك لا تزال هناك تحديات في التنفيذ خاصة فيما يتعلق بتغيير الثقافة الاداريه وتعزيز آليات التقييم والمساءلة

دراسة (LAPIN, 2009) بعنوان:

Performance et fonction publique de l'etat : les recentes reformes

هدفت الدراسة إلى تحليل التطورات والإصلاحات الأخيرة التي تم إدخالها في تسيير المالية العامة من خلال التركيز على النتائج والأهداف وتأثيرها على تحسين الأداء والوظيفة العمومية، استخدم في الدراسة المنهج المقارن بين القطاع العام

والقطاع الخاص خاصة في إدارة الموارد البشرية والتكوين والتدريب والتقييم والمنهج التحليلي للنصوص التشريعية لقانون الوظيفة العمومية لسنة 2007 والقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2001

توصلت الدراسة إلى أن من جهة وفرت الإصلاحات فرصا جديدة للتكوين والتدريب والتطوير الوظيفي مما ساعد الموظفين من تحسين مهاراتهم في الأداء والتقدم في حياتهم المهنية ومن جهة أخرى زيادة الضغوط على الموظفين من أجل تحقيق الأهداف مما يؤثر على رضاهم الوظيفي.

دراسة (ABRAHAM & BRILLET, 2008) بعنوان:

LOLF: de l'esprit de la loi à l'émergence de nouveaux principes de gestion des ressources humaines

سعت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية على إدارة الموارد البشرية في الإدارة العامة الفرنسية ، القانون يسعى إلى إدخال منطق الأداء والنتائج بدلا من المنطق التقليدي مما يتطلب إعادة التفكير في المسؤوليات والممارسات الإدارية ، اعتمدت الدراسة على المنهج البحثي التطبيقي على 9 محافظات فرنسية من اجل قياس تأثير هذا القانون على إدارة الموارد البشرية واعتمدت أيضا على المقابلات مع المسؤولين عن الموارد البشرية في المحافظات ومديرو البرامج ورؤساء الأقسام الإدارية بهدف فهم كيفية تطبيق أدوات الإدارة الجديدة ، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أساسية وهي المساهمة الفعالة لهذا القانون في إعادة التعريف للعلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وأيضا تمتين العلاقة بين الاستراتيجية للميزانية المتمحورة حول النتائج وإدارة الموارد البشرية، كما خلق قيمه مضافة للموظفين من خلال مشاركتهم في تحديد الأهداف والتركيز على أدائهم والكفاءات والتقييمات الدورية من خلال توفير الإمكانيات لتحقيق ذلك

دراسة (SAWADOGO, 2021) بعنوان:

La reforme budget programme trajectoire d'appropriation d'un nouvel outil de gestion dans le secteur public- étude de cas appliquée au BURKINA FASO

هدفت الدراسة إلى فهم الديناميكيات الجديدة الخاصة بالتسيير في القطاع العام والمتعلقة بتبني وإدماج ميزانيه البرامج ببوركينا فاسو من قبل مختلف الفاعلين المشاركين في العملية لاسيما المديرين العاميين ومدى استيعابهم لهذا الإصلاح ،اعتمدت الدراسة على عينة تتكون من 33 موظفا حكوميا من مختلف القطاعات منها التعليم ، الصحة والري وذلك لفهم كيفية استيعاب ميزانيه البرامج واستخدامها في عمليات الميزانية، أظهرت الدراسة أن الإصلاح الميزانياتي يواجه صعوبات في التنفيذ بسبب غياب التنسيق بين الإصلاحات الميزانياتية والإصلاحات الإدارية، مما يعوق تحقيق الأهداف المرجوة، كما أكدت الدراسة أن التكوين المستمر للفاعلين وتوفير الدعم في الوسائل التقنية يلعبان دورا رئيسيا في تعزيز تبني ميزانيه البرامج

Budget programme: un instrument clé du nouveau management public en Afrique

هدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات والتحديات في تنفيذ ميزانيه البرامج في بعض الدول الإفريقية وتركز الدراسة على كيفية تحسين الأداء والشفافية والكفاءة في الإدارة العامة من خلال تبني هذه الطريقة في الميزنة بدلا من الطرق التقليدية التي تستند بشكل أساسي على النفقات والإيرادات ، اعتمدت الدراسة على الاستطلاعات والمقابلات مع الممارسين والخبراء في إدارة القطاع العام لسبعة وزارات مختلفة، توصلت الدراسة إلى أن ميزانيه البرامج تعزز من الكفاءة والشفافية والأداء في القطاع العام ومع ذلك يجب تدارك بعض القصور مثل الحاجة إلى مهارات وخبرات متخصصة من خلال تكوين العاملين في القطاع العام وأيضا يجب دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جمع البيانات وتحليلها مما يساهم في الشفافية والفعالية.

3. مناقشة الدراسات السابقة ونموذج الدراسة:

1.3. مناقشة والتعقيب على الدراسات السابقة: قصد تحديد القيمة المضافة للدراسة الحالية وما يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة سيتم في مايلي التعقيب على تلك الدراسات بتوضيح أوجه التشابه وكذا أوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية ضمن الجدول ادناه:

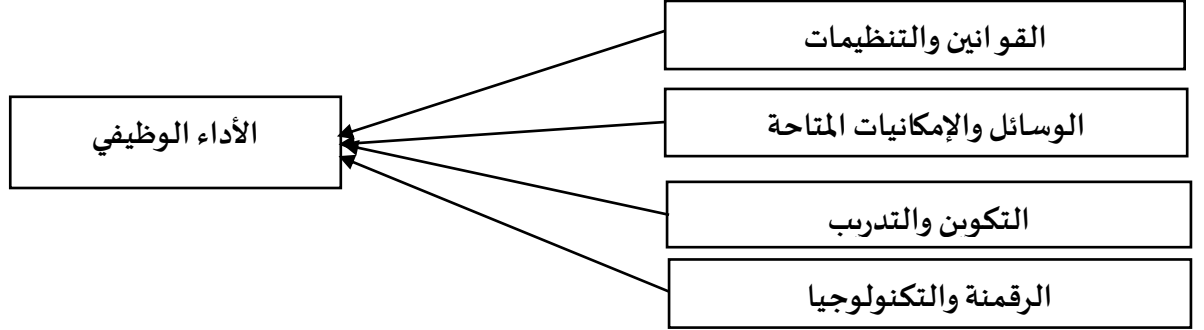
الدراسة	عنوان الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة (حيرش ورافع، 2023)	مستجدات عصرنة النظام الميزانياتي للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر- دراسة استطلاعية بوزارة المالية الجزائرية	اعتماد الدراسة الاستطلاعية على موظفي وزارة المالية الجزائرية، وكما استعملت نفس البعد مع دراستنا فيما يخص الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا	اختلفت الدراسة مع دراستنا في اختيار مجتمع الدراسة بوضع شرط أساسي بالنسبة للمؤهل العلمي والموضع الوظيفي الأعلى على السلم الإداري حيث استهدفت الوظيفة العليا للإطار (المدير العام، المدراء المركزيين، المدراء الفرعيين ورؤساء الأقسام)، وكما تم التركيز على الإطارات الأكثر خبرة (من 12 سنة فما فوق)، أما فيما يخص ابعاد الدراسة فقد ركزت أكثر على التسيير المحاسبي والمالي للميزانية عند تطبيق القانون العضوي
دراسة (صادفي، 2024)	أفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ	اعتمدت في الدراسة الميدانية على عينة من موظفي الرقابات الميزانياتية، وكما تم الاعتماد في الاستبانة على مجموعة من الابعاد المدرجة ضمن دراستنا ومنها التكوين والتدريب وتقييم المورد البشري	اعتمدت على جزء من عينة الدراسة على الموظفين الإداريين لدى الإدارات غير التابعة لمصاح الرقابة الميزانياتية، أما ابعاد الدراسة تناولت تطوير منظومة المحاسبة العمومية في ظل القانون العضوي والميول أكثر الى دور الامرين بالصرف في تنفيذ الميزانية العامة للدولة
دراسة (ABDULLE, KULMIE, & SHEIKH HUSSEIN, 2023)	Improving job performance thought budget participation: case of higher education institution	تناولت هذه الدراسة نفس المتغير التابع المتمثل في تحسين الأداء الوظيفي، وأيضا استعانت الدراسة بنفس بعد التدريب والتكوين ودوره في الأداء، وأيضا تشابه في بعض الفقرات لبعد الأداء الوظيفي مع دراستنا نذكر على سبيل المثال تحسين جودة العمل، الانضباط والمعايير المهنية وتقييم الأداء الوظيفي	ركزت الدراسة أكثر في ابعادها على مراحل اعداد الميزانية وكما تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من الإطارات العليا فقط مثل عمداء الكليات والمدبرين الماليين ومدبرو الأقسام على عكس دراستنا التي شملت كل الموظفين بمختلف مستوياتهم ومناصبهم

<p>ركزت الدراسة أثر على جانب تسيير الموارد البشرية في ابعادها كالتعديلات الخاصة على قانون الوظيفة العمومية واستعانت بجزء من الدراسة التطبيقية على المقابلات مع المتدخلين في تسيير الموارد البشرية</p>	<p>تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في بعد الإمكانيات ومدى مساهمتها في تطبيق ميزانية البرامج والأداء وتأثيرها على تحسين أداء الموظفين</p>	<p>LOLF: de l'esprit de la Loi à l'émergence de nouveaux principes de gestion des ressources humaines</p>	<p>LOLF: de l'esprit de la loi à l'émergence de nouveaux principes de gestion des ressources humaines</p>
<p>اختلفت دراستنا مع هذه الدراسة في حصر الدراسة التطبيقية على المدراء العامون فقط وكذا التركيز على التسيير العمومي بتبني ميزانية البرامج</p>	<p>تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في الابعاد الخاصة بالتدريب والتكوين وكذا الإمكانيات اللازمة لتعزيز النموذج الجديد للتسيير في القطاع العام</p>	<p>La reforme budget program trajectoire d'appropriation d'un nouvel outil de gestion dans le secteur public- étude de cas appliquée au BURKINA FASO</p>	<p>دراسة (SAWADOGO, 2021)</p>
<p>اختلفت دراستنا مع هذه الدراسة في المتغير التابع وهي مؤسسات التعليم العالي، وأيضا افراد العينة المستهدفة، حيث اعتمدت الدراسة على اشتراط المستوى العالي من الوظائف كالمدرء ورؤساء الأقسام</p>	<p>تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في الابعاد المستعملة في عينة الدراسة كالتدريب والتكوين والوسائل والامكانيات</p>	<p>performance based budgeting implementation in higher education institutions determinants and quality</p>	<p>دراسة PRATOLO, SOFYANI,) (2020 -ANWAR</p>

2.3. نموذج الدراسة:

استكمالاً لما جاءت به الدراسات السابقة وفي محاولة لتناول موضوع الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً والتحقق من مدى صحة وتطابق نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة الحالية وواقعها في الجزائر، وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة فرضيتها فقد تم تصميم نموذج الدراسة الحالية (أنظر الشكل رقم 11-1 وذلك انطلاقاً من الربط بين نماذج الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات

الشكل رقم 11-1: النموذج المقترح للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مختلف الدراسات السابقة

الفرضيات الفرعية:

- H1 - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للقوانين والتنظيمات في تحسين الأداء الوظيفي
- H2 - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتكوين والتدريب في تحسين الأداء الوظيفي
- H3 - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للوسائل والإمكانيات في تحسين الأداء الوظيفي
- H4 - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للرقمنة والتكنولوجيا في تحسين الأداء الوظيفي

خلاصة المبحث الثالث:

تم التطرق في هذا المبحث الى استعراض إلى بعض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة، حيث اظهرت هذه الدراسات أهمية دراسة هذا الموضوع كونه يشكل المحور الأساسي في تسيير المالية العمومية التي تعتبر انعكاس لمدى استقرار الدولة من كل جوانبها.

كما تطرقنا الى مناقشة وتعقب هذه الدراسات وحددنا فيها أوجه التشابه والاختلاف بينها وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الجزء عرض أهم المفاهيم العامة النظرية حول عناصر الإصلاح الميزانياتي والأداء الوظيفي، حيث شمل الإصلاح نشأة وتطور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر وكذا المفاهيم الجديدة التي جاء بها القانون العضوي 18 / 15، وكذا الإجراءات المنصوص عليها في التنظيم الخاص بذات القانون من تحضير، عداد وتنفيذ الميزانية، ومن جهة أخرى تم التطرق نالى ماهية الأداء الوظيفي ومفهومه وعناصره ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه

كما تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة حيث حددت فيها أوجه التشابه والاختلاف بينها وأهم ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد

سيتم في هذا الجزء تحديد الإطار المنهجي للدراسة قصد التعرف على الطريقة والأدوات المعتمدة في الجانب الميداني لهذه الدراسة وكافة خطواتها، وصولاً إلى عرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها باستعمال المعالجات الإحصائية المناسبة ومن ثم تفسير تلك النتائج، وذلك بغرض اختبار صحة فرضيات الدراسة المبنية سابقاً والمستمدة أساساً من النموذج النظري للدراسة والذي نحاول من خلاله معرفة وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في القوانين و التنظيمات، التدريب و التكوين، الوسائل و الإمكانيات، التكنولوجيا و الرقمنة باعتبارها أبعاد للإصلاح الميزانياتي والمتغير التابع الأداء الوظيفي للعيينة محل الدراسة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

سيتم ضمن هذا الإطار التطرق إلى جانبين أساسيين وذلك وفقا للترتيب التالي:

- الجانب الأول: خصص للتعريف بالطريقة المتبعة في بناء الدراسة.
- الجانب الثاني: يتضمن تحديد الأدوات والبرامج وكذا الأساليب الإحصائية المتبعة في المعالجة الإحصائية للدراسة.

1. الطريقة المستخدمة في الدراسة

تستلزم هذه الدراسة كغيرها من الدراسات وجود مجتمع وعينة محددين لتطبيق الدراسة عليها، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة الحالية في:

1.1. مجتمع وعينة الدراسة

تستلزم هذه الدراسة كغيرها من الدراسات وجود مجتمع وعينة محددين لتطبيق الدراسة عليها، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة الحالية في:

أولاً: مجتمع الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى حول مدى مساهمة الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 15/18 في تحسين الأداء الوظيفي وبغرض تحقيق هذا الهدف تم اختيار مجتمع الدراسة من موظفي الرقابات الميزانياتية في الجزائر بمختلف مستوياتهم ومناصبهم

ثانياً: عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة بأنها المجموعة الجزئية من أفراد المجتمع الكلي للدراسة والتي يتم إجراء الدراسة عليها فعلياً للتمكن من تعميم نتائجها على المجتمع الكلي ففي هذه الدراسة شملت عينة الدراسة 150 موظفاً في الرقابات الميزانياتية في الجزائر، تم اختيارهم بطريقة عشوائية

2.1. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

سيتم ضمن هذا العنصر التطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، إضافة إلى عرض مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها في بناء الدراسة.

أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة

توجد لدينا من خلال هذه الدراسة جملة من المتغيرات المستقلة والتابعة وهذا حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق فرضياتها، حيث يمكن اجمالها فيما يلي:

▪ المتغير المستقل (X): الإصحاح الميزانياتي، ويتم قياسه بدرجة استجابات افراد عينة الدراسة على الجزء الثاني من الاستبانة والمحددة بالأسئلة من 1 الى 20 وتتمثل في ابعاده في:

- (X1) القوانين والتنظيمات

- (X2) الوسائل والإمكانيات المتاحة

- (X3) التكوين والتدريب

- (X4) التكنولوجيا والرقمنة

▪ المتغير التابع: وهو الأداء الوظيفي ويتم قياسه بدرجة استجابات افراد عينة الدراسة على الجزء الثاني من الاستبانة والمحددة بالأسئلة من 21 الى 25

ثانياً: مصادر البيانات

بغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة تم اللجوء إلى استعمال عدة مصادر مختلفة أولية وأخرى ثانوية، وهي تتمثل

فيما يلي:

(أ) المصادر الأولية:

تتعلق المصادر الأولية المعتمدة في الدراسة بالجانب العملي، وهي تتمثل في:

- الاستبيان: فقصده الحصول على البيانات اللازمة للدراسة وجمعها من مصادرها الأولية تم توزيع استمارات استبيان على أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تفرغها ومعالجتها باستخدام برنامج (SPSS v26) وبعض الأدوات الإحصائية للتوصل إلى نتائج الدراسة.

(ب) المصادر الثانوية:

تتعلق المصادر الثانوية المعتمدة في الدراسة بالجانب النظري، وهي متمثلة في:

كل ما هو متوفر من مراجع متنوعة حول موضوع الدراسة سواء كانت ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أنها شملت: المقالات العلمية العربية وأيضا الأجنبية، المؤتمرات العلمية، الكتب المطبوعة والالكترونية، بالإضافة إلى الأطروحات والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، وكذا الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة أو إحدى جوانبه

2. الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا الجانب عرض الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة وهو يشمل قسمين، تم في

القسم الأول التطرق إلى الأداة الرئيسية التي تم اعتمادها في جمع البيانات اللازمة للدراسة، أما القسم الثاني فقد تم فيه

التعريف بالبرامج والأساليب التي استخدمت في معالجة الدراسة إحصائياً.

1.2. الأدوات المستعملة في الدراسة:

تضمن هذا العنصر التعريف بالأدوات التي تم اعتمادها لجمع بيانات الدراسة، بالإضافة للتعرف على كيفية إعدادها وما احتوته من محاور، والتأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

أولاً: الاستبيان

تماشياً مع طبيعة الدراسة وأهدافها وكذا المنهج المتبع، فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم تصميمه انطلاقاً من المزج بين الاستبيانات المستخدمة في بعض من الدراسات السابقة وذلك من خلال استخلاص الأسئلة الأكثر ملائمة للدراسة الحالية لتنسجم مع فرضياتها وأهدافها. تم إعداد أسئلة استمارة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت (*Likert*) الخماسي كمييار محدد لدرجة موافقة أو عدم موافقة أفراد العينة المبحوثة على الخيارات المحددة حول أسئلة الاستبيان، وقد تم إعطاء رمز لكل درجة من درجات سلم المقياس كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): ترميز مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين

بعد تحديد وصياغة أسئلة الاستبيان تم توزيع 150 استمارة استبيان على أفراد عينة الدراسة عشوائياً، حيث استرجعت كلها، صالحة للتحليل وذلك نظراً لعدم اكتمال الإجابات فيها وبذلك فقد تم قبول 76 استمارة استبيان صالحة للدراسة والتحليل، وهو ما يتبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-2): تصنيف الاستبيانات

الاستبيانات المقبولة		الاستبيانات المستبعدة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات الموزعة	
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
100	150	0	0	100	150	100	150

المصدر: من إعداد الطالبين

ثانياً: محاور الاستبيان

يحتوي الاستبيان المعتمد في هذه الدراسة على ثلاث (03) محاور أساسية، والتي يمكن تصنيفها ضمن قسمين كالتالي:

القسم الأول: يشمل محورين خصصا لمتغيرات الدراسة (المحور الأول والثاني) بحيث يتضمن كل محور مجموعة من الأسئلة

القسم الثاني: وهو يشمل محور واحد (المحور الثالث) والذي تم تخصيصه للبيانات الشخصية (المعلومات الخاصة) لأفراد العينة المبحوثة.

ويمكن توضيح ذلك التقسيم على النحو التالي:

أ) المحور الأول: خصص للمتغير المستقل الإصلاح الميزانياتي والمعبر عنه بأربع أبعاد، ويتكون هذا المحور من عشرين (20) سؤالاً مقسمة وفقاً للأبعاد بالشكل التالي:

- البعد الأول: القوانين والتنظيمات ويتضمن خمسة (05) أسئلة.
- البعد الثاني: التكوين والتدريب ويتضمن خمسة (05) أسئلة.
- البعد الثالث: الوسائل والامكانيات ويتضمن خمسة (05) أسئلة.
- البعد الرابع: الرقمنة والتكنولوجيا خمسة (05) أسئلة.

ب) المحور الثاني: خصص للمتغير التابع الأداء الوظيفي، ويتكون من خمسة (05) أسئلة.

ت) المحور الثالث: خصص للمعلومات الخاصة للمبحوثين ويتكون من ثلاثة عناصر تتمثل في: الجنس، العمر، المركز الوظيفي، الأقدمية المهنية وأخيراً مستوى الرقابة الميزانياتية.

ث) والجدول رقم (2-3) أدناه يوضح أسئلة (فقرات) محاور الاستبيان مصنفة وفقاً لتبعية كل سؤال للمتغير، مع الإشارة إلى مصدر كل سؤال.

الجدول رقم (2-3): فقرات الاستبيان ومصادرها

المتغيرات	عدد الأسئلة	المصدر
القوانين والتنظيمات	05	(صباة و بن موسى، 2020)
التكوين والتدريب	05	
الوسائل والامكانيات	05	
الرقمنة والتكنولوجيا	05	
الإصلاح الميزانياتي	20	
الأداء الوظيفي	05	(صباة و بن موسى، 2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.2. البرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

شمل هذا العنصر التعريف بالمعالجات الإحصائية المستعملة في الدراسة من برامج وأساليب إحصائية مختلفة، والمتمثلة في:

أولاً: البرامج المستخدمة في الدراسة

يهدف دراسة وتحليل بيانات الدراسة فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي "SPSS.V 26" في تفرغ ومعالجة تلك البيانات إحصائياً.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تعتبر الأساليب الإحصائية عن مجموعة الإجراءات والعمليات والاختبارات التي يتم استخدامها في معالجة الدراسة إحصائياً.

ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية واختبار فرضياتها تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ (*Alpha Cronbach*): وهو ما يعرف بمعامل الثبات وقد تم استخدامه بغرض تقدير مدى ثبات وصدق استبيان الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية: وتعرف أيضاً بالجداول التكرارية وتم اعتمادها لوصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: استخدمت من أجل وصف وتشخيص إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان.
- معامل الارتباط بيرسون (*Le Coefficient de Corrélation Pearson*): وذلك بهدف التحقق من وجود علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- نموذج الانحدار الخطي المتعدد (*Multipe linear regression model*): بحيث تقوم فكرة هذا النموذج على دراسة أثر عدة متغيرات مستقلة والمتمثلة في هذه الدراسة على القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والإمكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا و المتغير التابع و المتمثل في الأداء الوظيفي .

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة

تم تقسيم هذا الإطار إلى قسمين هامين:

- القسم الأول: تم فيه التطرق إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

- القسم الثاني: تم فيه اختبار النموذج النظري للدراسة وفرضياته بناء على نتائج المعالجة الإحصائية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد.

1. عرض نتائج الدراسة:

يحتوي هذا الجانب على عنصرين، حيث تمثل العنصر الأول في تحديد اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة، بينما تمثل العنصر الثاني في التحليل الوصفي لمحاو الدراسة مع تفسير نتائجها.

1.1. اختبار ألفا كرونباخ (ثبات وصدق الاستبيان)

قصد التأكد من مصداقية الاستبيان المعتمد في جمع بيانات الدراسة كمقياس لمتغيراتها، تم القيام بإجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقراته وهو اختبار ألفا كرونباخ (α) (*Alpha Cronbach*)، ويشترط في هذا الاختبار أن تكون قيمة المعامل ألفا كرونباخ محصورة ما بين (0) و(1) على أن تكون أدنى قيمة دالة على وجود الثبات في الاستبيان هي القيمة 0.60 حسب (*Roninson et al, 1991*)، ذلك على اعتبار أنه كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد (1) كلما زاد ثبات فقرات الاستبيان.

فالنسبة للدراسة الحالية فقد أظهرت النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (2-4) أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ (α) للاستبيان ككل تساوي 0.908، وهي قيمة مقبولة كونها تفوق العتبة وهذا ما يشير إلى ثبات الاستبيان المعتمد في هذه الدراسة.

أما عن معامل صدق الاستبيان فهو المقياس الذي يمكن من خلاله التأكد من أن الاستبيان الذي تم اعتماده يتضمن أسئلة ملائمة وذات صلة بموضوع الدراسة، ويمكن الحصول على هذا المعامل عن طريق إدخال الجذر التربيعي على قيمة المعامل ألفا كرونباخ.

فالنسبة للدراسة الحالية فيشير الجدول رقم (2-4) إلى نتائج معامل صدق الاستبيان حيث يظهر أن قيمته تساوي 0.958، وهذا ما يدل على الاتساق الداخلي لكافة أسئلة محاور استبيان الدراسة.

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان

معامل الصدق	قيمة ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	
0.953	0.908	25	الاستبيان

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V2*

2.1. اتجاه إجابات عينة الدراسة: بهدف معرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة محاور الاستبيان فقد تم تحديد المتوسطات الحسابية لدرجات مقياس ليكارت الخماسي المطبق في استبيان الدراسة وحصصها ضمن مجالات محددة ومن ثم تحديد التقييم الموافق لكل مجال على حدا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-5): مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت مع تقييمها

المستوى	الرمز	مجال المتوسط الحسابي	تقييم المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.79	منخفض جدا
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59	منخفض
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39	متوسط
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19	مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5	مرتفع جدا

المصدر: (عز حسين، 2008، صفحة 540)

3.1. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة:

تم تحليل عينة الدراسة بغية التعرف على المتغيرات الديمغرافية وكيفية توزع افراد العينة وفقا لكل متغير كما يلي:

أولا: العمر

تم تقسيم الشرائح العمرية للعينة إلى فئات تتراوح بين (اقل من 30) و(من 31 الى 40) و(من 41 الى 50) وكذا (أكثر من

51) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة %	النسبة المؤكدة %	% النسبة التراكمية
1	(اقل من 30)	5	3.3	3.3	3.3
2	(من 31 الى 40)	77	51.3	51.3	54.7
3	(من 41 الى 50)	61	40.7	40.7	95.3
4	(أكثر من 51)	7	4.7	4.7	100
	المجموع	150	100	100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر عدد من المستجوبين صنفوا ضمن الفئة العمرية (من 31 الى 40) إذ قدر

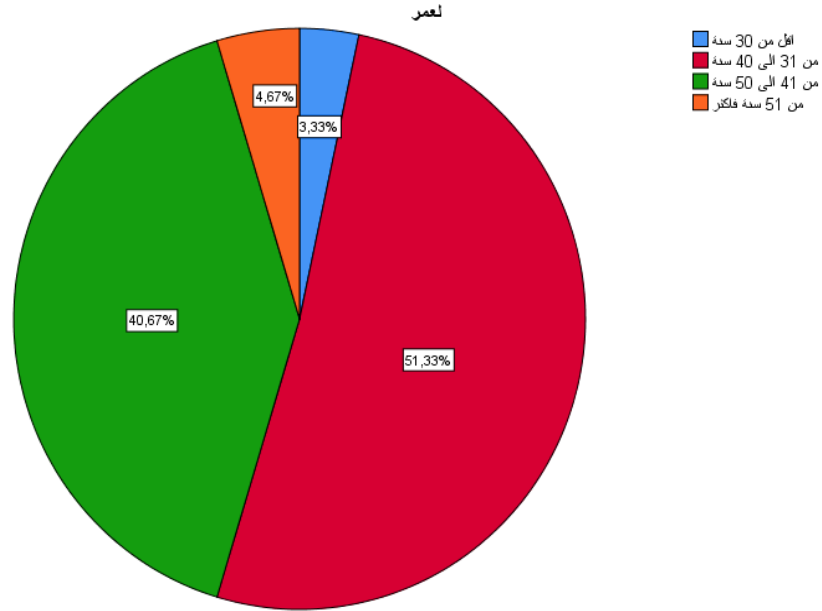
عددهم ب 77 فرد ما يعادل 51.3 % وهي أعلى نسبة، وتليها الفئة العمرية (من 41 الى 50) تشمل 61 فرد بنسبة 40.7 %،

وبعد ذلك تليها الفئة العمرية (أكثر من 51) ب 7 افراد ما يعادل 4.7 %، وأخيرا الفئة العمرية (اقل من 30) شملت 5 افراد ما

نسبته 3.3 %، مما يدل على أن اغلب افراد عينة الدراسة هم من الفئة القدرة على التنفيذ و المدركة لأهمية الموضوع وهذا

ما يوضحه الشكل رقم (2-1).

الشكل رقم (1-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: مخرجات برنامج SPSS V26

ثانيا: الجنس

تم تقسيم أفراد العينة حسب الجنسين ذكر و انثى كما هو مبين في الجدول الموالي:

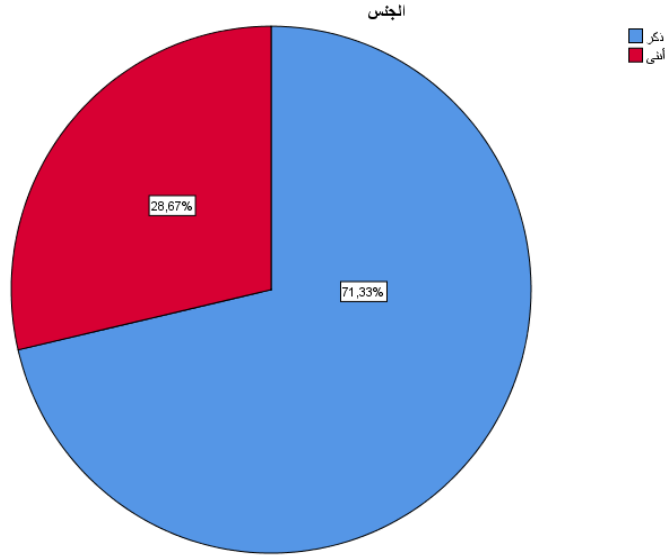
الجدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة %	النسبة المؤكدة %	% النسبة التراكمية
1	ذكر	107	71,3	71,3	71,3
2	انثى	43	28,7	28,7	100
	المجموع	150	100	100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v27

نلاحظ من خلال الجدول ان معظم المستقيمين من جنس الذكور و قدر عددهم 107 و بنسبة 71,3 % و بينما جنس الاناث قدر عدد المستجوبين 43 أي بنسبة 28,7 % حيث تعكس هذه النسبة تركيبة القوى العاملة لموظفي الرقابات الميزانية بالجزائر وهو ما يوضحه الشكل رقم (2-2).

الشكل رقم (2-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: مخرجات برنامج SPSS V26

ثالثا: المركز الوظيفي

تم تقسيم افراد العينة الى فئات حسب التصنيف الهيكلي المناصب المشغولة: مراقب ميزانياتي، مراقب ميزانياتي مساعد، رئيس مكتب او رئيس فرع وأعاون الرقابة كما هو مبين في الجدول الموالي:

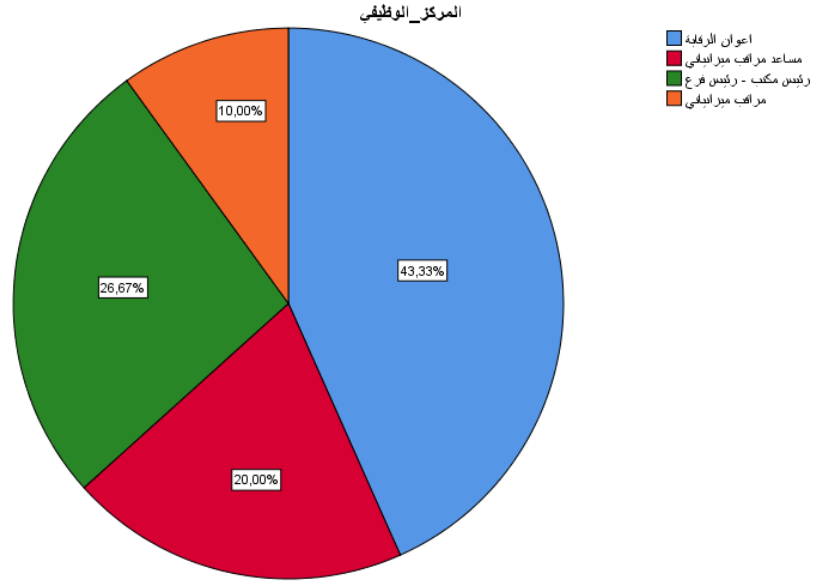
الجدول رقم (8-2): توزيع افراد العينة حسب المركز الوظيفي

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة %	النسبة المؤكدة %	% النسبة التراكمية
1	مراقب ميزانياتي	15	10	10	100
2	مراقب ميزانياتي مساعد	30	20	20	63,3
3	رئيس مكتب او رئيس فرع	40	26,7	26,7	90
4	أعاون الرقابة	65	43,3	43,3	43,3
	المجموع	150	100	100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v27

يوضح الجدول أعلاه ان اغلبيه المستقصين من أعاون الرقابة وبلغ عددهم 65 فردا بنسبة 43,3 %، ويليه رئيس مكتب ورئيس فرع بـ 40 فردا بنسبة 26,7 %، وبعدها مراقب ميزانياتي مساعد بعدد يقدر بـ 30 فردا بنسبة 20 % وأخيرا مراقب ميزانياتي والمقدر عددهم 15 فردا بنسبة 10 % و تعبر هذه النسب على مدى تأثير أعاون الرقابة ببيئة العمل كونهم من ينفذون المهام المكلفون بها

الشكل رقم (2-3): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS V26

رابعا: الاقدمية المهنية

تم تقسيم افراد العينة الى فئات حسب عدد سنوات الاقدمية المهنية (اقل من 5 سنوات)، (من 6 الى 10 سنوات) ، (من 11 الى 15 سنة)، (من 16 سنة و اكثر) مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-9): توزيع افراد العينة حسب الاقدمية المهنية

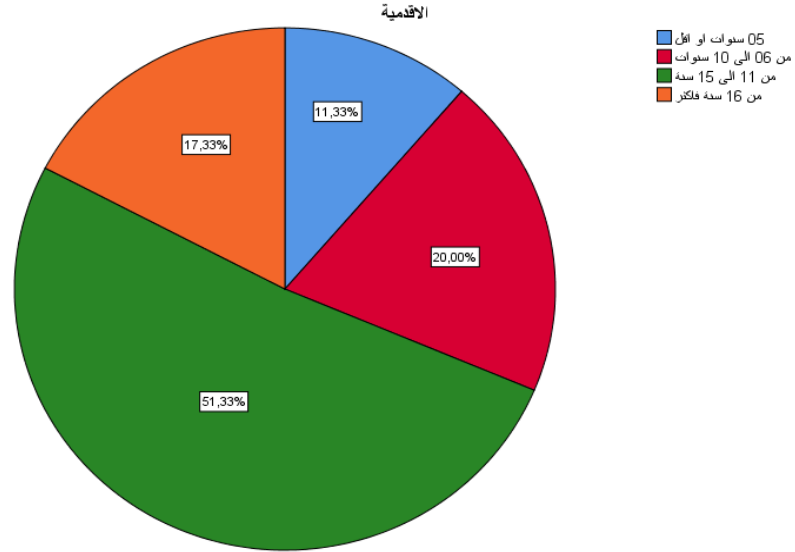
الرقم	البيان	التكرارات	النسبة %	النسبة المؤكدة %	% النسبة التراكمية
1	(اقل من 5 سنوات)	17	11,3	11,3	11,3
2	(من 6 الى 10 سنوات)	30	20	20	31,3
3	(من 11 الى 15 سنة)	77	51,3	51,3	82,7
4	(من 16 سنة وأكثر)	26	17,3	17,3	100
	المجموع	150	100	100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v27

يوضح الجدول أعلاه ان اغلبيه المستقصين لهم خبرة (من 11 الى 15 سنة) وعددهم 77 فردا بنسبة 51,3 %، ويليه (من 6 الى 10 سنوات) بـ 30 فردا بنسبة 20 %، وبعدها (من 16 سنة وأكثر) بعدد يقدر بـ 26 فردا بنسبة 17,3 % وأخيرا (اقل من 5 سنوات) والمقدر عددهم 17 فردا بنسبة 11,3 % و تعبر هذه النسب و خاصة الموظفين الذين يتوفرون على خبرة مهنية

أكثر من 10 سنوات ما يجعل إجابة هذه الفئات مهمة جدا، ولها معرفة لا بأس بها بالإصلاح الميزانياتي وعصرنة منظومة الميزانية.

الشكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية المهنية



المصدر: مخرجات برنامج SPSS V26

خامسا: مستوى الرقابة الميزانياتية

تم تقسيم افراد العينة الى فئات حسب مستوى الرقابة الميزانياتية، على مستوى البلدية، على مستوى الولاية وعلى المستوى المركزي، كما هو مبين في الجدول الموالي:

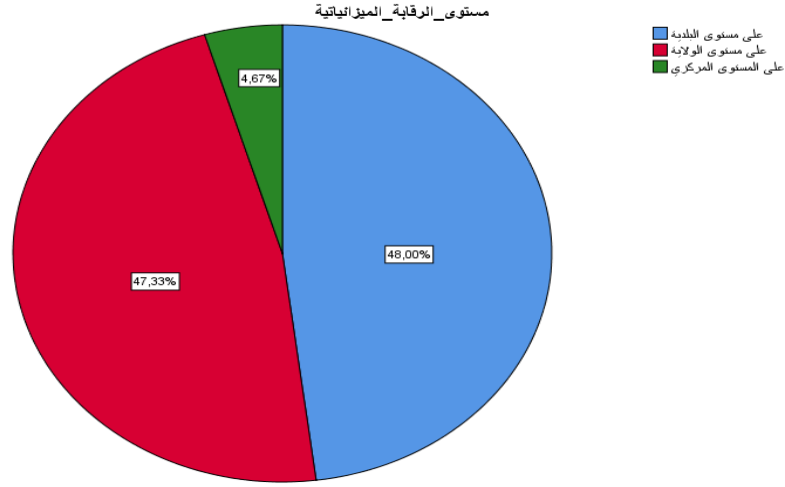
الجدول رقم (2-10): توزيع افراد العينة حسب الرقابة الميزانياتية

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة %	النسبة المؤكدة %	% النسبة التراكمية
1	على مستوى البلدية	72	48	48	48
2	على مستوى الولاية	71	47,3	47,3	95,3
3	على المستوى المركزي	7	4,7	4,7	100
	المجموع	150	100	100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v27

يوضح الجدول أعلاه ان اغلبيه المستجوبين يمارسون مهامهم على مستوى البلدية وعددهم 72 فردا بنسبة 48%، ويليه على مستوى الولاية بـ 71 فردا بنسبة 47,3%، وأخيرا على المستوى المركزي والمقدر عددهم 7 افراد بنسبة 4,7%

الشكل رقم (2-5): توزيع أفراد العينة حسب مستوى الرقابة الميزانية



المصدر: مخرجات برنامج SPSS V26

سادسا: مستوى الرقابة الميزانية: تم تقسيم افراد العينة الى فئات حسب المديرية الجهوية السبعة، ورقلة، الجزائر، وهران، عنابة، سطيف، الشلف و بشار كما هو مبين في الجدول الموالي:

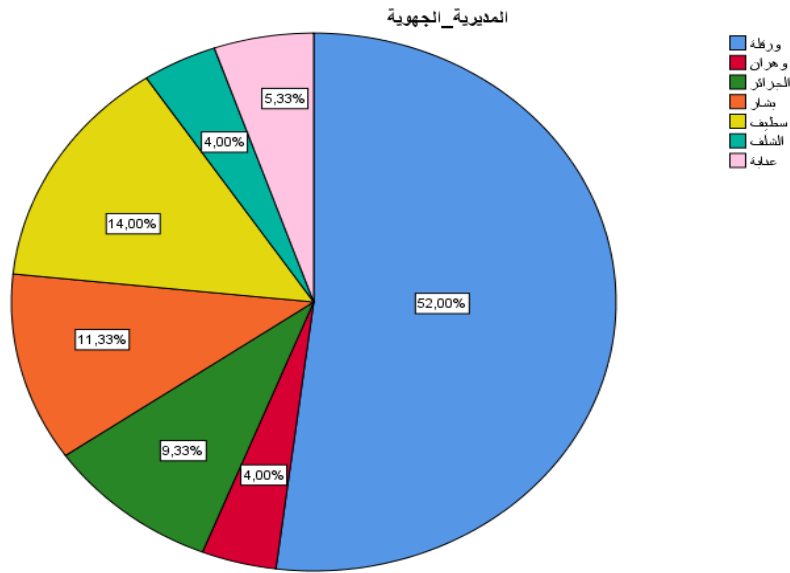
الجدول رقم (2-11): توزيع افراد العينة حسب المديرية الجهوية

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة %	النسبة المؤكدة %	% النسبة التراكمية
1	ورقلة	78	52	52	52
2	الجزائر	14	9,3	9,3	65,3
3	وهران	6	4	4	56
4	عنابة	8	5,3	5,3	100
5	سطيف	21	14	14	90,7
6	الشلف	6	4	4	94,7
7	بشار	17	11,3	11,3	76,7
	المجموع	150	100	100	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v27

يوضح الجدول أعلاه ان اغلبيه المستجوبين يمارسون مهامهم على مستوى المديرية الجهوية للميزانية بورقلة وعددهم 78 فردا بنسبة 52 %، ويليه على مستوى جهوية سطيف بـ 21 فردا بنسبة 14 %، وبعدها جهوية بشار وعددهم 17 بنسبة تقدر 11,3 %، وتليها جهوية الجزائر بـ 14 فردا بنسبة 9,3 %، وتليها جهوية عنابة وعددهم 8 افراد بنسبة 5,3 % وأخيرا جهوية كل من الشلف وهران بعدد افراد مقدر لكل منهما بـ 6 افراد وبنسبة 4 %

الشكل رقم (2-6): توزيع أفراد العينة حسب المديرية الجهوية



المصدر: مخرجات برنامج SPSS V26

4.1. التحليل الوصفي لمحاو الاستبيان

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى عرض نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة المبحوثة حول أسئلة محاور استبيان الدراسة، حيث يشمل ذلك التحليل قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأيضا للبعد ككل كما يشمل أيضا التقييم الموافق لكل منها على أن يكون تقييم تلك الإجابات بناء على تقييمات مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارث المتطرق إليها مسبقا (من المنخفض جدا إلى غاية المرتفع جدا)، ومن ثم سوف يتم تفسير تلك النتائج.

أولا: تحليل أسئلة (فقرات) محور الإصلاح الميزانياتي:

كما سبق الإشارة فان محور الإصلاح الميزانياتي ممثلا بأربعة أبعاد، لذلك سيتم فيما يلي تقديم التحليل الوصفي

لإجابات كل بعد على حدا.

أ). تحليل فقرات بعد القوانين والتنظيمات:

يحتوي هذا البعد على خمسة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد

ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير القوانين والتنظيمات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
1	تميز النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالإصلاح الميزانياتي بالوضوح وسهولة التفسير	3,81	0,94	موافق
2	تحدد النصوص التنظيمية بشكل دقيق المسؤوليات بين الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ الميزانية	3,65	1,00	موافق
3	تعد اللغة القانونية المستخدمة في هذه النصوص معقدة ويصعب فهمها.	4,09	0,70	موافق
4	توفر النصوص التنظيمية المرافقة للقانون العضوي 15/18 توضيحا كافيا لألية تطبيقه.	4,24	0,84	موافق بشدة
5	تعد القوانين والتنظيمات الحالية كافية لتحقيق أهداف الإصلاح الميزانياتي بفعالية.	3,72	1,02	موافق
	بعد القوانين والتنظيمات	3,90	0,52	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (2-12) الى حالة موافقة بشكل عام لدى الموظفين المستجوبين بالنسبة لكل

العبارات للمتغير الخاص بالقوانين والتنظيمات، ويتضح ذلك من خلال الحاصل العام لقيمة المتوسط الحسابي البالغة (3,90) وهي أكبر من قيمة المتوسط الفرضي البالغ (3)، وهي ضمن فئة الموافقة على سلم ليكرت الخماسي، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0,52) مما يدل على تجانس الإجابات، ما يشير الى ان هناك موظفون مرشحون للانتقال نحو الموافقة التامة في المستقبل، كما يتبين من الجدول ان نسبة معتبرة من العينة المستجوبة متجهة نحو الموافقة بشدة من خلال العبارة رقم 04 (توفر النصوص التنظيمية المرافقة للقانون العضوي 15/18 توضيحا كافيا لألية تطبيقه)، التي جاءت في الترتيب الأول حسب متوسطها الحسابي البالغ (4,24) بانحراف معياري (0,84) وذلك يدل على درجة الادراك وتأييد عالية في شدتها من طرف عينة الدراسة تجاه مضمون هذه الفقرة، مما يدل على ان الموظفين يدركون جيدا اهمية توفر النصوص التنظيمية الكافية لتوجيههم من اجل التطبيق الجيد و الفعال لقواعد و مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد، اما العبارات 01, 02, 03, 05 كانت كل الإجابات باتجاه الموافقة حيث يتراوح المتوسط الحسابي بين (3,65) و (4,09)، اما الانحراف المعياري يتراوح ما بين (0,70) و (1,02) ما يفسر بوجود ادراك لدى افراد العينة ان استيعاب القوانين و

التنظيمات الخاصة بالإصلاح الميزانياتي تساعد بشكل كبير في مراحل اعداد و تنفيذ الميزانية، مما ينتج عنه تحقيق اهداف الإصلاح الميزانياتي بفعالية

(ب).تحليل فقرات بعد التكوين و التدريب:

يحتوي هذا البعد على خمسة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد

ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير التكوين و التدريب

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
1	غطت الدورات التكوينية جميع الجوانب الأساسية لتطبيق القانون العضوي 15/18.	3,77	0,99	موافق
2	تعد مدة التكوين كافية لفهم محتوى القانون العضوي 15/18 بفعالية	3,83	0,90	موافق
3	تساعد الدورات التكوينية المقدمة في استيعاب الآليات الجديدة للقانون العضوي 15/18.	4,20	0,62	موافق بشدة
4	هناك حاجة ملحة لتنظيم دورات تكوينية متخصصة حول القانون العضوي 15/18.	4,07	0,68	موافق
5	تعد المواد التدريبية، مثل الوثائق والعروض التقديمية المستخدمة أثناء التكوين، ملائمة وفعالة.	3,82	0,93	موافق
	بعد التكوين و التدريب	3,93	0,49	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

تظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (2-13) الى حالة موافقة بشكل عام لدى الموظفين المستجوبين بالنسبة لكل العبارات للمتغير الخاص التكوين والتدريب، ويتضح ذلك من خلال الحاصل العام لقيمة المتوسط الحسابي البالغة (3,93) ، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0,49) مما يدل على تجانس الإجابات، كما يتبين من الجدول ان نسبة معتبرة من العينة المستجوبة متجهة نحو الموافقة بشدة من خلال العبارة رقم (3) (تساعد الدورات التكوينية المقدمة في استيعاب الآليات الجديدة للقانون العضوي 15/18.)، التي جاءت في الترتيب الأول حسب متوسطها الحسابي البالغ (4,20) بانحراف معياري (0,62) معبرة عن درجة مرتفعة جدا من التأييد من طرف عينة الدراسة تجاه مضمون هذه الفقرة، مما يدل على ان الموظفون يدركون جيدا اهمية التكوين في تطبيق اليات الاصلاح الميزانياتي بفعالية، اما العبارات 05, 04, 02, 01 كانت كل الإجابات باتجاه الموافقة من طرف افراد العينة حيث يتراوح المتوسط الحسابي بين (3,77) و (4,07)، اما الانحراف

المعياري يتراوح ما بين (0,68) و (0,99) ما يفسر ان التكوين يحيط بجميع الجوانب المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي، وكذا طريقة سيرورة التكوين و مدته سيساعدان أكثر في المستقبل على الاستيعاب الكلي لمضمون هذا الاصلاح (ج).تحليل فقرات بعد الوسائل والامكانيات:
يحتوي هذا البعد على خمسة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير الوسائل والامكانيات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
1	تعد البنية التحتية بما في ذلك المكاتب، الشبكات، والأجهزة كافية لدعم تنفيذ الإصلاح الميزانياتي.	3,91	0,88	موافق
2	تعتبر الوسائل التكنولوجية المستخدمة حالياً في إعداد وتنفيذ الميزانية فعالة.	4,10	0,74	موافق
3	يعد تعداد الموظفين المؤهلين كافياً لتطبيق أحكام القانون العضوي 15/18 بفعالية.	4,11	0,64	موافق
4	ساهمت الدورات التدريبية والتكوينات في تعزيز قدراتي على استخدام الوسائل المتاحة لتنفيذ الإصلاح الميزانياتي.	3,87	0,95	موافق
5	تعد الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الإصلاح الميزانياتي كافية لتحقيق الأهداف المرجوة.	4,08	0,79	موافق
	بعد الوسائل والامكانيات	4,01	0,48	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (2-14) الى حالة موافقة بشكل عام لدى الموظفين المستجوبين بالنسبة لكل العبارات للمتغير الخاص الوسائل والامكانيات، ويتضح ذلك من خلال الحاصل العام لقيمة المتوسط الحسابي البالغة (4,01) ، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (0,48) مما يدل على تجانس الإجابات، وتعد الفقرة رقم (03) (يعد تعداد الموظفين المؤهلين كافياً لتطبيق أحكام القانون العضوي 15/18 بفعالية.)، والتي جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي يقدر بـ (4,11) وانحراف معياري بـ (0,64) حيث ان عينة الدراسة اتفقت باغلبيتها توفر الكفاءات اللازمة لضمان نجاح هذا التحول نحو عصر جديد لتسيير المالية العامة في ظل القانون العضوي 15/18

(د). تحليل فقرات بعد الرقمنة والتكنولوجيا:

يحتوي هذا البعد على خمسة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد

ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير الرقمنة والتكنولوجيا

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
1	تلي الأنظمة الرقمية المستخدمة احتياجات العمل بفعالية	3,93	0,84	موافق
2	تعد الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا من الأولويات لتسهيل تطبيق القانون العضوي 15/18.	3,67	1,02	موافق
3	عموما استخدام التكنولوجيا يعمل على تسريع الإجراءات الإدارية وتحسين كفاءتها	3,81	0,93	موافق
4	تساعد التكنولوجيا والرقمنة في تقليل الأخطاء وتعزيز الدقة في العمل الرقابي	4,13	0,76	موافق
5	يعد مستوى الرقمنة والتكنولوجيا الحالي مقبولا لتطبيق القانون العضوي 15/18	3,83	1,01	موافق
	بعد الرقمنة والتكنولوجيا	3,87	0,63	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يقدم لنا الجدول (2-15) ان المعدل العام لعبارات المتغير الخاص بالرقمنة والتكنولوجيا بمتغير حسابي و المقدر بـ (3,87) حيث تقع هذه القيمة فوق متوسط المرجح ليكارت الخماسي و بانحراف معياري قدره (0,63), حيث اجمع افراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة ان التكنولوجيا تعد من أولويات الإصلاح و تساعد على تسريع الإجراءات الإدارية و تحسين جودتها, ومن خلا الجدول نلاحظ أيضا ان اهم العبارات هي العبارة رقم (04) (تساعد التكنولوجيا والرقمنة في تقليل الأخطاء وتعزيز الدقة في العمل الرقابي) بمتوسط حسابي يقدر بـ (4,13) و الانحراف المعياري بقيمة (0,76) اين اتفق غالبية عينة الدراسة ان الرقمنة و التكنولوجيا يعززان دقة المعلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات في اعداد الاطار الميزانياتي على المدى المتوسط

ثانيا: تحليل أسئلة (فقرات) محور الأداء الوظيفي:

يحتوي هذا المحور على ثلاثة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللمحور

ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-16): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير الأداء الوظيفي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابات
1	ساهم تطبيق القانون العضوي في تحسين جودة العمل وأداء الموظفين	3,60	0,98	موافق
2	عزز تطبيق القانون العضوي التزام الموظفين بالضوابط والمعايير المهنية	3,66	0,88	موافق
3	توجد متابعة مستمرة وتقييم دوري للأداء الوظيفي و فقا لمتطلبات القانون العضوي	3,66	0,97	موافق
4	المهام الوظيفية المطلوبة منك وفقا لأحكام القانون العضوي 15/18 واضحة وفي مقدور كتنفيذها بكفاءة	3,77	0,93	موافق
5	التعليمات والإجراءات المتعلقة بتطبيق القانون العضوي كافية وواضحة لتأدية مهامك اليومية بفعالية	4,01	0,80	موافق
	بعد الأداء الوظيفي	3,74	0,71	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من الجدول ان الدرجة الكلية لمتغير الأداء الوظيفي جاء بدرجة مرتفعة حسب قيمة متوسط المرجح ليكارت الخماسي، بمتوسط حسابي (3,74) و انحراف معياري (0,71) باتفاق من افراد عينة الدراسة على مستوى الأداء الوظيفي بعد تطبيق الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 15/18 , و من خلال الجدول يتبين لنا ان اهم العبارات تتمثل في العبارة رقم (05) (التعليمات والإجراءات المتعلقة بتطبيق القانون العضوي كافية وواضحة لتأدية مهامك اليومية بفعالية) بمتوسط حسابي (4,01) و بانحراف معياري (0,71) و هذا يدل على اجماع افراد عينة الدراسة على ان الموظفون يؤدون مهامهم بفعالية في اطار الإجراءات الجديدة للقانون العضوي

2. اختبار نموذج الدراسة:

سيتم في هذا الجانب دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع، كما سيتم التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة للتأكد من صحتها وذلك بناء على نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد.

1.2. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

قصد التأكد من وجود علاقة بين متغيرات الدراسة فقد تمت دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتمثلة في (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) والأداء الوظيفي حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون.

يقوم هذا الاختبار على أساس اختبار فرضيتين إحصائيتين هما:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين كل من في (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) والأداء الوظيفي.

H_1 : توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين كل من في (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) والأداء الوظيفي.

الجدول رقم (2-17): علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الأداء الوظيفي		المتغيرات
مستوى الدلالة الإحصائية Sig	معامل الارتباط بيرسون	القوانين والتنظيمات
0.000	0.660**	
مستوى الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط بيرسون	التكوين والتدريب
0.000	0.680**	
مستوى الدلالة الإحصائية Sig	معامل الارتباط بيرسون	الوسائل والامكانيات
0.000	0.754**	
مستوى الدلالة الإحصائية Sig	معامل الارتباط بيرسون	الرقمنة والتكنولوجيا
0.000	0.769**	

**ارتباط عند مستوى معنوية قدره 5 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من الجدول أعلاه بان قيم معاملات الارتباط عناصر الإصلاح الميزانياتي والأداء الوظيفي كانت جميعها موجبة والتي تراوحت بين (0.660 و 0.769) مما يدل على وجود ارتباط موجب قوي بين متغيرات الدراسة، وذلك ما تؤكده قيم مستوى الدلالة التي بلغت (0.000) أي مستوى دلالة اقل من ($\alpha=0.05$) مما يعني وجود ارتباط موجب وذو دلالة إحصائية بين المتغيرات، وبالتالي قبول الفرضية الثانية القائلة ان هناك ارتباط موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متغيرات الدراسة: عناصر الإصلاح الميزانياتي والأداء الوظيفي.

ومنه نرفض الفرض الصفري (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) والذي ينص على أنه:

" توجد علاقة ارتباط معنوية وذات دلالة إحصائية بين كل من (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب،

الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) الأداء الوظيفي"

2.2. اختبار الفرضيات:

من أجل دراسة فرضيات نموذج الدراسة واختبارها فقد تم إجراء اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من وجود أثر للمتغيرات المستقلة (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) على المتغير التابع الأداء الوظيفي.

- الخطوة الأولى: تحديد كل من (معامل الارتباط المتعدد، معامل التحديد، معامل التحديد المعدل) وذلك قصد قياس درجة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج المختبر.

- الخطوة الثانية: تحديد جدول تحليل التباين (ANOVA) من أجل اختبار معنوية النموذج المعتمد وذلك بناء على نتائج اختبار فيشر.

- الخطوة الثالثة: تقدير معاملات الانحدار واختبارها وذلك بهدف تحديد مدى تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير الثاني، وكذا اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج المعتمد.

وقبل التطرق إلى اختبار الفرضية الرئيسية لابد من الإشارة إلى نموذج الدراسة الحالية المعتمد:

أ. نموذج الدراسة وفرضياتها: انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية للدراسة المتعلقة بتأثير عناصر الإصلاح الميزانياتي والمتمثلة في كل من القوانين والتنظيمات والتكوين والتدريب والوسائل والإمكانات والرقمنة والتكنولوجيا على تحسين الأداء الوظيفي تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تؤثر عناصر الإصلاح الميزانياتي على تحسين الأداء الوظيفي

ومن أجل الإحاطة الجيدة بالفرضية الرئيسية تمت تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- H₁ - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للقوانين و التنظيمات في تحسين الأداء الوظيفي

- H₂ - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للتكوين و التدريب في تحسين الأداء الوظيفي

- H₃ - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للوسائل و الإمكانيات في تحسين الأداء الوظيفي

- H₄ - يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للرقمنة و التكنولوجيا في تحسين الأداء الوظيفي

ب. معامل التحديد المعدل، معامل التحديد، معامل الارتباط المتعدد:

من أجل اختبار هذه الفرضيات الفرعية تمت الاستعانة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي تم عرض نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-18): معامل الارتباط المتعدد، معامل التحديد، معامل التحديد المعدل المعدل

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط المتعدد
0.698	0.706	0.840

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان هناك علاقة ارتباط موجبة قوية جدا بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في القوانين والتنظيمات والتكوين والتدريب والوسائل والإمكانات والرقمنة والتكنولوجيا والمتغير التابع المتمثل في الأداء الوظيفي، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات ب 0.840

كما استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير ما قيمته 70,6 % من المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى تؤثر هي الأخرى على الأداء الوظيفي لم يتم ادراجها في النموذج، أما قيمة معامل التحديد المعدل بلغت قيمته 69,8 % وبما أن قيمته قريبة من قيمة معامل التحديد فهذا يدل على جودة نموذج الدراسة المقترح.

ت. جدول تحليل التباين (ANOVA)

الجدول رقم (2-19): جدول تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	إحصائية فيشر المحسوبة F_c	القيمة الاحتمالية Sig	مستوى الدلالة	الدلالة
الانحدار	53.243	4	13.311	87,030	0.000	0.05	دال احصائيا
البواقي	22.177	145	0,153				
الكلية	75.420	149					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه وبناء على نتائج اختبار Fisher ان القيمة الاحتمالية للنموذج تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وان هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر، ومنه فإن نموذج دراسة أثر القوانين والتنظيمات والتكوين والتدريب والوسائل والامكانيات والرقمنة والتكنولوجيا على تحسين الأداء الوظيفي ذو دلالة احصائية من الناحية الإحصائية الكلية.

ث. تقدير معاملات النموذج واختبارها:

الجدول الموالي يمثل تقدير معاملات النموذج واختبارها:

الجدول رقم (2-20): تقدير معاملات النموذج واختبارها

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة ستودنت المحسوبة T_{cal}	القيمة الاحتمالية Sig	مستوى الدلالة	الدلالة
	المعامل	الخطأ المعياري	Bêta				
الحد الثابت	-1,296	0.303	-	-4.279	0.000	0.05	دال إحصائيا
القوانين والتنظيمات	0.195	0.088	0.144	2.210	0.029	0.05	دال إحصائيا
والتكوين والتدريب	0.292	0.094	0.202	3.117	0.002	0.05	دال احصائيا
الوسائل والامكانيات	0.413	0.110	0.281	3.747	0.000	0.05	دال إحصائيا
الرقمنة والتكنولوجيا	0.379	0.085	0.341	4.460	0.000	0.05	دال إحصائيا

المتغير التابع: الأداء الوظيفي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

- وجود أثر موجب للقوانين والتنظيمات على تحسين الأداء الوظيفي حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.195 وهو ذو دلالة احصائية بالاعتماد على قيمة Sig 0.029 وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية H_1 التي تقول انه يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية للقوانين والتنظيمات على تحسين الأداء الوظيفي،

حيث يؤدي بناء ترسانة قانونية وتنظيمية للقانون العضوي 15/18 الى توجيه الموظفين في تأدية مهامهم بكل فعالية وأداء محكم يساهم في تحقيق اهداف هذا الاصلاح.

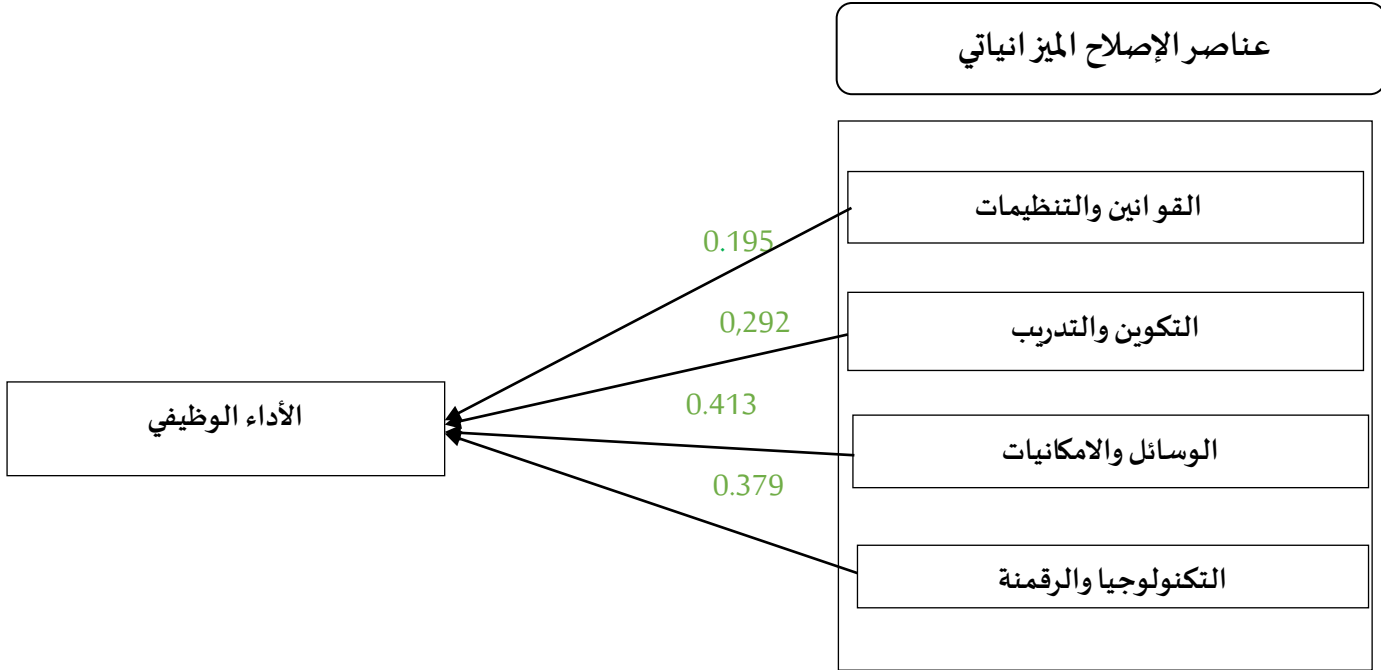
- وجود أثر موجب للتكوين والتدريب على تحسين الأداء الوظيفي حيث بلغت قيمة المعامل 0.292 وهو ذو دلالة إحصائية بالاعتماد على قيمة Sig 0.002 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية H2 التي مفادها انه يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية للتكوين والتدريب على تحسين الأداء الوظيفي ومعنى ذلك أن التكوين له أهمية من اجل التطبيق الجيد و الفعال لقواعد و مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد، لان تطبيق إجراءات ميزانية البرامج يتطلب تكوين و اعداد كفاءات بشرية مؤهلة تضطلع بمهامها في هذا الاطار.

- وجود أثر موجب للوسائل والامكانيات على تحسين الأداء الوظيفي حيث بلغت قيمة المعامل 0.413 وهو ذو دلالة إحصائية بالاعتماد على قيمة Sig 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية H3 والتي مفادها انها يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية للوسائل والامكانيات على تحسين الأداء الوظيفي، فبناء بنية تحتية بما في ذلك المكاتب، الشبكات، والأجهزة وغير ذلك من الوسائل يساهم في الرفع مردودية أداء الموظفين.

- وجود أثر موجب للرقمنة والتكنولوجيا على تحسين الأداء الوظيفي حيث بلغت قيمة المعامل 0.379 وهو ذو دلالة إحصائية بالاعتماد على قيمة Sig 0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية H4 والتي مفادها انها يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية للرقمنة والتكنولوجيا على تحسين الأداء الوظيفي، لان التكنولوجيا تعد من الأولويات لتسهيل تطبيق الإصلاح الميزانياتي، والموظفون اثناء ممارستهم لمهامهم يضمنون دقة المعلومات وتسريع الإجراءات الإدارية

- كما أنه تجدر الإشارة إلى أنه بلغت قيمة الحد الثابت في النموذج -0.609 وهو ذو دلالة احصائية لأن قيمة Sig تساوي 0.006 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%.

الشكل (2-7): النموذج النهائي للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين

يمثل الشكل رقم (2-7) أعلاه النموذج النهائي للدراسة والذي يلخص النتائج المتحصل عليها من خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة، والتي أثبتت جودة النموذج المقترح في الدراسة بحيث تم التوصل إلى أن متغيرات النموذج المعتمد والمتمثلة في: المتغيرات المستقلة (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) كأبعاد لمتغير (الإصلاح الميزانياتي) يؤثر كل منها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع (الأداء الوظيفي). وبالتالي يمكننا القول بأن المتغير المستقل (الإصلاح الميزانياتي) بأبعاده الأربعة (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على المتغير التابع (الأداء الوظيفي) للموظفين التابعين لمصالح الرقابات الميزانية في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

تم في هذا الجزء التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث تضم الإجابة على إشكالية الدراسة بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، وذلك من خلال تحليل ومعالجة البيانات التي تم تجميعها واختبار نموذج الدراسة وفرضياته بناء على نتائج الانحدار الخطي البسيط في برنامج (SPSS V.26)، وقد كان ذلك ضمن قسمين تعلق القسم الأول بالطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، والثاني تعلق بعرض نتائج الدراسة وتحليلها واختبار نموذج الدراسة وفرضياته.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر الميزانية العامة للدولة مسار عمل لاي دولة، والتي يتم من خلالها تجسيد سياستها وأهدافها، وقد ازداد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة حول تطوير أنظمة الميزانية، بتحضير واعداد ميزانية متكاملة متعددة السنوات على المدى المتوسط، وتحسين اليات عرضها وتقديمها امام هيئات الرقابة

ان تبني القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، تعتبر قفزة هامة في عصرنة التسيير العمومي، حيث يهدف هذا الإصلاح الى إرساء إطار جديد للميزانية، يركز على الأداء والشفافية والمسائلة في التسيير، و من بين الإضافات الجديدة لهذا القانون الانتقال من التسيير بمنطق الوسائل الى التسيير المتمحور حول النتائج، و هذا يجعل المسؤولين العموميين يحددون الأهداف مسبقا و متوافقة مع السياسات العامة للدولة، و في هذا السياق يجعل موظفو القطاع العام في نواة هذا الإصلاح، لان نجاحه يعتمد على مستوى أدائهم و فعاليتهم و قدرتهم على تنفيذ المهام الموكلة بهم.

وبناء على مما سبق فقد سعت هذه الدراسة إلى محاولة الإحاطة بموضوع عناصر الإصلاح الميزانياتي والأداء الوظيفي من الجانبين النظري والتطبيقي، وذلك من خلال دراسة وتشخيص واقعهما من وجهة نظر موظفو الرقابات الميزانياتية في الجزائر، وقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج المتعلقة بأثر الإصلاح الميزانياتي بأبعاده (القوانين والتنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة والتكنولوجيا) على الأداء الوظيفي لعينة الدراسة، وتمثلت تلك النتائج فيما يلي:

أثبتت نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد صحة الفرضية الرئيسية والتي مفادها " يساهم الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي رقم 15/18 في تحسين الأداء الوظيفي من وجهة نظر موظفي مصالح المراقبة الميزانياتية في الجزائر بدرجة مرتفعة."، وعليه سنتطرق في النقاط التالية إلى مناقشة نتائج الدراسة ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

_ يعد كل القوانين و التنظيمات، التكوين والتدريب، الوسائل والامكانيات، الرقمنة و التكنولوجيا أبعاد أساسية وذات أثر ايجابي في المتغير المستقل (الأداء الوظيفي)، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من (صابة وبن موسى، 2020) و: (KATUMBA & BELANGANAYI MPUTU, 2024) والتي توصلت الى الحاجة إلى مهارات وخبرات متخصصة من خلال تكوين العاملين في القطاع العام وأيضا يجب دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جمع البيانات وتحليلها مما يساهم في الشفافية والفعالية.

_ وجود علاقة ارتباط وتأثير قوية وموجبة بين عناصر الإصلاح الميزانياتي والأداء الوظيفي، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج المتوصل إليها في دراسة كل من: (CORBETT, 2010) و (FARHAN, AWAIID, & ODDAH, 2023) ، حيث أكدت هذه الدراسات على أن لعناصر الإصلاح الميزانياتي دور كبير في تحسين اداء الموظفين.

_ يتبين أن التدريب والتكوين للموظفين من الأدوات الأكثر فعالية لتحقيق اهداف الإصلاح الميزانياتي، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج المتوصل إليها في دراسة (ABDULLE, KULMIE, & SHEIKH HUSSEIN, 2023) آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، يمكن ان نقول انه يمكن للدراسة ان تكون أكثر تدقيقا وتخصيصا من خلال إمكانية دراسة المواضيع التالية:

- الإصلاح الميزانياتي وأثره عى تطوير الكفاءات والتكوين للموظف في الجزائر
- تحديات تطبيق الإصلاح الميزانياتي وأثره على أداء الإطارات العليا في الجزائر
- مساهمة الإصلاح الميزانياتي في شفافية ودقة المعلومات من خلال النظام المتكامل في تسيير الميزانية

قائمة المراجع

1. امين صابة، وكمال بن موسى. (2020). دراسة تحليلية للقانون العضوي 18/15 و اهميته في تحسين الاداء في القطاع العام بالجزائر. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية*، 8(1)، الصفحات 258-281.
2. بن عزوز زروق، محمد زروق، و عبد الوهاب سي محمد. (2023). عصرنة الاصلاح الميزانياتي في الجزائر وفق القانون 18/15. *دراسات اقتصادية*، 17(2)، الصفحات 614-625.
3. جلال الدين بوعطيط. (2009). *الاتصال التنظيمي و علاقته بالاداء الوظيفي*. جامعة قسنطينة، قسنطينة.
4. جمال صادفي. (2024). افاق تطبيق الاصلاح الميزانياتي و دوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر اعوان التنفيذ. *مجلة مجاميع المعرفة*، 09(01)، الصفحات 38-57.
5. جهاد احمد عبد الرزاق نعيبرات. (2022). العوامل المؤثرة على الاداء الوظيفي في المؤسسات العامة. 4(46)، صفحة 27.
6. حسان بن موسى، و مراد جبارة. (2023). امكانية تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر في ظل القانون العضوي 18/15 المتعلق بالقوانين المالية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، 8(1)، الصفحات 482-498.
7. ابراهيم محمد المحاسنة. (2013). *إدارة و تقييم الأداء الوظيفي: بين النظرية و التطبيق* (الإصدار دار جريب للنشر و التوزيع). الاردن.
8. اسعد محمد احمد عكاشة. (2008). أثر الثقافة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على شركة الاتصالات "Paltel" في فلسطين.
9. سامية رايس. (2022). قانون تسوية الميزانية العامة في ظل القانون 15-18 المتعلق بقوانين المالية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 5(1)، الصفحات 39-54.
10. سعيده ايت جيدة، رضوان انساع، و محمد طرشي. (2024). الرقابة على الميزانية العامة للدولة في الجزائر في ظل الاصلاح الميزانياتي- نحو تفعيل اجهزة الرقابة. *مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات*، 13(2)، الصفحات 385-408.
11. عائشة الشميلي يوسف. (2017). *برنامج تحسين الاداء*. (دار الفجر للنشر للتوزيع، المحرر) مصر.
12. عائشة عتيق. (2018). العلامة التجارية وأثرها على سلوك المستهلك الجزائري (دراسة مقارنة). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.
13. عبد الفتاح عز حسين. (2008). *مقدمة للإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS* (المجلد الطبعة الأولى). المملكة العربية السعودية: دار خوارزم العلمية للنشر.
14. عبد المالك الشريف طلال. (2006). *الانماط القيادية و علاقتها بالاداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بامارة مكة المكرمة*.
15. فاروق عبده فيلة. (2009). *لسلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية*. (دار المسيرة، المحرر) الاردن.

16. فايزة حيرش، و محمد رافع. (2023). مستجدات عصرنة النظام الميزانية للمساهمة في تجسيد شفافية الموازنة العامة للدولة بالجزائر- دراسة استطلاعية بوزارة المالية الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 17 (2)، الصفحات 434-462.
17. محمد اكل. (2021). مستجدات تحضير و مناقشة و المصادقة على قانون المالية في ظل القانون 15-18. *مجلة ابحاث قانونية و سياسية*، 6 (2)، الصفحات 112-130.
18. محمد بوكلتوم. (2024). اليات و تصميم ميزانية الدولة عن طريق الاطار الميزانياتي المتوسط المدى . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية*، 13 (1)، الصفحات 192-216.
19. محمد حكيم خلود. (2019). الامناط القيادية لادارة الاكاديمية في جامعة جازان بالمملكة العربية السعودية وأثرها على الاداء الوظيفي للعاملين فيها. *مجلة البحوث والنشر العلمي*، 35 (8)، 30.
20. محمد عواض الطريسي. (2024). اثر استخدام الادارة بالاهداف على اداء الموظفين الاداريين في المنظمات العامة- دراسة ميدانية على الموظفين الاداريين في جامعة المجمة بالمملكة العربية السعودية. *مجلة طنبنة للدراسات العلمية و الاكاديمية*، 7 (1)، الصفحات 1380-1414.
21. محمد مشيد، و محمد زرقاني. (2022). التوجه نحو التسيير المتمحور حول النتائج في الميزانية لتحسين الاداء. *مجلة الميادين الاقتصادية*، 5 (1)، الصفحات 225-244.
22. منذر بن عياش، و عبد السميع رويبة. (2024). واقع الاصلاح الميزانياتي: مقارنة التسيير بالنتائج للقانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية- حالة الرقابة الميزانياتية لولاية بسكرة. *مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية*، 18 (1)، الصفحات 111-126.
23. ميلود عبود، و عبد المجيد عبود . (2017). تقييم مشروع تحديث الميزانية العامة في الجزائر. *منشورات البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي*، 7 (2)، الصفحات 1-19.
24. ميعي علا، و شبلي سويطي. (2019). نظام تقييم الاداء الوظيفي و اثره على اداء العاملين في ديوان الموظفين العام الفلسطيني. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 8 (1)، الصفحات 253-286.
25. نبيلة ميمون. (2018). اثر التسويق الوردي في ارضاء الزبائن "دراسة عينة من مستخدمات منتجات التجميل لوريال (L'OREAL) بالمسيلة-الجزائر". *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 11 (02)، الصفحات 117-133.
26. هندة مدفوني. (2022). الاطار الميزانياتي الجديد نحو حوكمة الميزانية العامة في الجزائر في ظل القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية. *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الادارية*، 9 (1)، الصفحات 618-635.
27. يوسف جيلالي. (2023). تصنيف و توزيع النفقات العامة في الجزائر دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون العضوي 17/84 و الصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 15/18. *مجلة الفكر القانوني و السياسي*، 7 (2)، الصفحات 266-297.

1. الجريدة الرسمية 31. (06 06, 2001). مرسوم رئاسي رقم -140 01 مؤرخ في 6 يونيو سنة 2001، يتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 7047 أُل الموقع في 18 أبريل سنة 2001 بواشنطن، بين الجمهورية الجزائرية و البنك الدولي للانشاء و التمير لتمويل مشروع عصنة المنظومات الخاصة بالميزانية(31)، 7-10.
2. الجريدة الرسمية 42. (06 21, 2023). القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي(42)، 4-13.
3. الجريدة الرسمية 53. (09 02, 2018). القانون العضوي 18/15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية(53)، 4-20.
4. الجريدة الرسمية 71. (11 22, 2020). المرسوم التنفيذي 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يحدد كيفية تصميم و اعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى(71)، 3-5.
5. الجريدة الرسمية 73. (11 30, 2020). المرسوم التنفيذي 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لاعباء ميزانية الدولة(73)، 5-8.
6. الجريدة الرسمية 78. (12 19, 2020). اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات و اراء، مقررات، مناقشير، اعلانات و بلاغات(78).
7. الجريدة الرسمية 78. (12 27, 2020). اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات و اراء، مقررات، مناقشير، اعلانات و بلاغات(78).
8. الجريدة الرسمية 78. (12 19, 2020). المرسوم التنفيذي 20-385 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفية تسجيل و استعمال الاموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة(78)، 8-9.
9. الجريدة الرسمية 78. (12 19, 2020). المرسوم التنفيذي 20-383 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 الذي يحدد شروط و كيفية حركة الاعتمادات و كذا كيفية تنفيذها(78)، 6-7.
10. الجريدة الرسمية 80. (12 29, 2020). المرسوم التنفيذي 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفية تسيير و تفويض الاعتمادات المالية(80)، 23-23.
11. تعليمة الوزير الاول. (2014). تعليمة الوزير الاول رقم 348 المؤرخة في 2014/12/25 المتعلقة بتدابير التوازنات الداخلية للبلاد.
- 12.
13. المذكرة التوجيهية. (2015). رقم 642 المؤرخة في 09/04/2015 المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2017.
14. المنشور 1174. (02 19, 2023). المنشور رقم 1174 المؤرخ في 19 فيفري 2023 المتضمن كيفية تفويض التسيير، 1-7.
15. المنشور 1995. (03 22, 2023). المنشور 1995 المؤرخ في 22 مارس 2023 المتضمن تعديل توزيع الاعتمادات، 1-12.

16. المنشور 8162. (02, 11 2022). المنشور رقم 8162 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 المتضمن البرمجة الميزانية، 1-13.
17. المنشور رقم 7336. (04, 10 2022). المنشور رقم 7336 المؤرخ في 04 أكتوبر 2022 المتضمن النساط تقسيم العملي للبرنامج، 13-1.
18. الجريدة الرسمية 73. (30, 11 2020). المرسوم التنفيذي 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لاعباء ميزانية الدولة(73)، 5-8.
19. الجريدة الرسمية 78. (19, 12 2020). اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات واء، مقررات، مناشير، اعلانات وبلاغات(78).
20. الجريدة الرسمية 78. (27, 12 2020). اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات واء، مقررات، مناشير، اعلانات وبلاغات(78).
21. الجريدة الرسمية 78. (19, 12 2020). المرسوم التنفيذي 20-385 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 الذي يحدد كفيات تسجيل واستعمال الاموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة(78)، 8-9.
22. الجريدة الرسمية 78. (19, 12 2020). المرسوم التنفيذي 20-383 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020 الذي يحدد شروط و كفيات حركة الاعتمادات وكذا كفيات تنفيذها(78)، 6-7.
23. الجريدة الرسمية 80. (29, 12 2020). المرسوم التنفيذي 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كفيات تسيير و تفويض الاعتمادات المالية(80)، 23-23.
24. تعليمة الوزير الاول. (2014). تعليمة الوزير الاول رقم 348 المؤرخة في 25/12/2014 المتعلقة بتدابير التوازنات الداخلية للبلاد.
25. لمذكرة التوجيهية. (2015). رقم 642 المؤرخة في 09/04/2015 المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2017.
26. المنشور 1174. (19, 02 2023). المنشور رقم 1174 المؤرخ في 19 فيفري 2023 المتضمن كفيات تفويض التسيير، 1-7.
27. المنشور 1995. (22, 03 2023). المنشور 1995 المؤرخ في 22 مارس 2023 المتضمن تعديل توزيع الاعتمادات، 1-12.
28. المنشور 8162. (02, 11 2022). المنشور رقم 8162 المؤرخ في 02 نوفمبر 2022 المتضمن البرمجة الميزانية، 1-13.
29. المنشور رقم 7336. (04, 10 2022). المنشور رقم 7336 المؤرخ في 04 أكتوبر 2022 المتضمن النساط تقسيم العملي للبرنامج، 13-1.
30. المنشور رقم 9657. (15, 12 2022). المنشور رقم 9657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 المتضمن كفيات ترميز التصنيف حسب النشاط لاعباء ميزانية الدولة.
31. الجريدة الرسمية 73. (30, 11 2020). المرسوم التنفيذي 20-353 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيف ايرادات الدولة(73)، 4-5.

1. Anne CORBETT .(2010) .La politique de gestion publique en France : l'elaboration de la loi organique relative aux lois de finances 1998-2000 .*revue internationale de politique, administration et institution* .(2)23 ، Pages.249-225
2. Fatima YATIM .(2014) .l'exercice de la responsabilité manageriale dans le sphère public- le cas des responsables de programme dans la LOLF .*revue politique et managment public* ،(3)31 ، Pages.336-319
3. Guide Methodologique .(2009 ،12) .*cadre de depenses a moyen terme*.1-46 ،
4. Jim LAPIN .(2009) .Performance et fonction publique de l'etat : les recentes reformes .*Revue Francaise d'Administration Publique* ،(131) Pages.614-601
5. Jocelyne ABRAHAM و ،Franck BRILLET .(2008) .LOLF: de l'esprit de la loi à l'emergence de nouveaux principes de gestion des ressources humaines .*Open Edition Journals* ،(2)26 ، Pages.30-16
6. Michel LASCOMBE و ،Xavier VANDENDRIESSCHE .(2006) .La loi organique relative aux lois de finances et le controle des finances publiques .*Revue Francaise d'administration publique* ،(117) Pages.148-131
7. Mohamed Aabdirahim ABDULLE ،Dayahabdi KULMIE و ،Mokhtar SHEIKH HUSSEIN .(2023) .Improvins job performance throught budget participation: case of higher education institution .*journal of entrepreneurship and business innovation* ،(2) 10 ، Pages.50-38
8. MOUSSA OUDAI .(2022) .le systeme budgetaire de l'etat en Algerie sur la voie des reformes et de la modernisation .*Revue Algerienne de Finances Publiques* ،(2) 12 ، Pages.272-260
9. Mukenge KATUMBA و ،Christian BELANGANAYI MPUTU .(2024) .Budget programme: un instrument clé du nouveau managment public en afrique .*African Scientific Journal* ،(25)3 ، Pages.187-169
10. Salah FARHAN ،Abbas AWAID و ،Sabar ODDAH .(2023) .the possibility of applying the program and performance budget to improve job perfomance- analytical research at SUMER university .*international academic journal of social sciences* ،(1) 10 ، Pages.62-57
11. Sita Malick SAWADOGO .(2021) .La reforme budget programme trajectoire d'appropriation d'un nouvel outil de gestion dans le secteur public- etude de cas appliquée au BURKINA FASO.
12. Suryo PRATOLO ،Hafiez SOFYANI و ،Misbahul ANWAR .(2020) .performance based budgeting implementation in higher education institutions determinants and quality .*Congent Business and Managment* ،(1)7 ، Pages.22-1

13. tanya Gibbs .(2013) .The effects of high performance work practices on job outcomes: Evidence from frontline employees in Russia .*International Journal of Bank Marketing* ،(4)31 ، Pages.230

الملاحق

الملحق الأول: الاستبيان

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إليزي -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



استبيان

تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد دراسة علمية حول: أثر الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية على الأداء الوظيفي - دراسة ميدانية لدى عينة من موظفي مصالح الرقابات الميزانياتية في الجزائر. قمنا بإعداد هذا الاستبيان الذي بين أيديكم قصد إفادتنا بما لديكم من معلومات وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب فالرجاء منكم الإجابة عليها بكل صدق وموضوعية.

من اعداد الطالبين:

- سايج بوسعد

- عكاش نورالاسلام

تحت اشراف الأستاذ: د. الشريف محمد الامين

1- المحور الاول: الإصلاح الميزانياتي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات
القوانين والتنظيمات					
					1 تتميز النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالإصلاح الميزانياتي بالوضوح وسهولة التفسير
					2 تحدد النصوص التنظيمية بشكل دقيق المسؤوليات بين الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ الميزانية
					3 تعد اللغة القانونية المستخدمة في هذه النصوص معقدة ويصعب فهمها.
					4 توفر النصوص التنظيمية المرافقة للقانون العضوي 15/18 توضيح كافيًا لآلية تطبيقه.
					5 تعد القوانين والتنظيمات الحالية كافية لتحقيق أهداف الإصلاح الميزانياتي بفعالية.
التكوين والتدريب					
					6 غطت الدورات التكوينية جميع الجوانب الأساسية لتطبيق القانون العضوي 15/18.
					7 تعد مدة التكوين كافية لفهم محتوى القانون العضوي 15/18 بفعالية
					8 تساعد الدورات التكوينية المقدمة في استيعاب الآليات الجديدة للقانون العضوي 15/18.
					9 هناك حاجة ملحة لتنظيم دورات تكوينية متخصصة حول القانون العضوي 15/18.
					10 تعد المواد التدريبية، مثل الوثائق والعروض التقديمية المستخدمة أثناء التكوين، ملائمة وفعالة.
الوسائل والإمكانات					
					11 تعد البنية التحتية بما في ذلك المكاتب، الشبكات، والأجهزة لدعم تنفيذ الإصلاح الميزانياتي.
					12 تعتبر الوسائل التكنولوجية المستخدمة حاليًا في إعداد وتنفيذ الميزانية فعالة.
					13 يعد تعداد الموظفين المؤهلين كافيًا لتطبيق أحكام القانون العضوي 15/18 بفعالية.
					14 ساهمت الدورات التدريبية والتكوينية في تعزيز قدراتي على استخدام الوسائل المتاحة لتنفيذ الإصلاح الميزانياتي.
					15 تعد الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الإصلاح الميزانياتي كافية لتحقيق الأهداف المرجوة.
الرقمنة والتكنولوجيا					
					16 تلبى الأنظمة الرقمية المستخدمة احتياجات العمل بفعالية
					17 تعد الأنظمة الرقمية والتكنولوجيا من الأولويات لتسهيل تطبيق القانون العضوي 15/18.
					18 عموماً استخدام التكنولوجيا يعمل على تسريع الإجراءات الإدارية وتحسين كفاءتها
					19 تساعد التكنولوجيا والرقمنة في تقليل الأخطاء وتعزيز الدقة في العمل الرقابي
					20 يعد مستوى الرقمنة والتكنولوجيا الحالي مقبولاً لتطبيق القانون العضوي 15/18

المحور الثاني: الأداء الوظيفي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الأداء الوظيفي
					21 ساهم تطبيق القانون العضوي في تحسين جودة العمل وأداء الموظفين
					22 عزز تطبيق القانون العضوي التزام الموظفين بالضوابط والمعايير المهنية
					23 توجد متابعة مستمرة وتقييم دوري للأداء الوظيفي و وفقا لمتطلبات القانون العضوي
					24 المهام الوظيفية المطلوبة منك وفقا لأحكام القانون العضوي 15/18 واضحة وفي مقدور كتنفيذها بكفاءة
					25 التعليمات والإجراءات المتعلقة بتطبيق القانون العضوي كافية وواضحة لتأدية مهامك اليومية بفعالية

المحور الثالث: البيانات الشخصية:

الهيئة المستخدمة (المديرية الجهوية):

الجزائر وهران عنابة سطيف الشلف ورقلة بشار

موقع مصلحة الرقابة (الولاية):

1- الجزء الأول: البيانات الشخصية

الجنس	ذكر <input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/>
العمر	أقل من 30 سنة <input type="checkbox"/> من 31 الى 40 سنة <input type="checkbox"/> من 41 الى 50 سنة <input type="checkbox"/> من 51 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
المركز الوظيفي	مراقب ميزانياتي <input type="checkbox"/> مراقب ميزانياتي مساعد <input type="checkbox"/> رئيس مكتب - رئيس فرع <input type="checkbox"/> أعوان الرقابة <input type="checkbox"/>
الأقدمية المهنية	أقل من 5 سنوات <input type="checkbox"/> من 6 إلى 10 سنوات <input type="checkbox"/> من 11 إلى 15 سنوات <input type="checkbox"/> من 16 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
مستوى الرقابة الميزانياتية	على مستوى الولاية <input type="checkbox"/> على مستوى البلدية <input type="checkbox"/>

الملحق الثاني: معامل الثبات للاستمارة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,908	25

الملحق الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	107	71,3	71,3	71,3
	أنثى	43	28,7	28,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

الملحق الرابع: توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	5	3,3	3,3	3,3
	من 31 الى 40 سنة	77	51,3	51,3	54,7
	من 41 الى 50 سنة	61	40,7	40,7	95,3
	من 51 سنة فأكثر	7	4,7	4,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

الملحق الخامس: توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اعوان الرقابة	65	43,3	43,3	43,3
	مساعد مراقب ميزانياتي	30	20,0	20,0	63,3
	رئيس مكتب - رئيس فرع	40	26,7	26,7	90,0
	مراقب ميزانياتي	15	10,0	10,0	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

الملحق السادس: توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية

الاقدمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	05سنوات او اقل	17	11,3	11,3	11,3
	من 06 الى 10 سنوات	30	20,0	20,0	31,3
	من 11 الى 15 سنة	77	51,3	51,3	82,7
	من 16 سنة فاكثر	26	17,3	17,3	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

الملحق السابع: توزيع أفراد العينة حسب مستوى الرقابة الميزانية

مستوى الرقابة_الميزانية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	على مستوى البلدية	72	48,0	48,0	48,0
	على مستوى الولاية	71	47,3	47,3	95,3
	على المستوى المركزي	7	4,7	4,7	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

الملحق الثامن: توزيع أفراد العينة حسب الاقدمية

المديرية_الجهوية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ورقطة	78	52,0	52,0	52,0
	وهران	6	4,0	4,0	56,0
	الجزائر	14	9,3	9,3	65,3
	بشار	17	11,3	11,3	76,7
	سطيف	21	14,0	14,0	90,7
	الشلف	6	4,0	4,0	94,7
	عنابة	8	5,3	5,3	100,0
	Total	150	100,0	100,0	

الملحق التاسع: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده القوانين والتنظيمات

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
a1	150	3,81	,946
a2	150	3,65	1,003
a3	150	4,09	,708
a4	150	4,24	,849
a5	150	3,72	1,024
N valide (liste)	150	3,9027	,52673

الملحق العاشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده التكوين والتدريب

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
b1	150	3,77	,991
b2	150	3,83	,903
b3	150	4,20	,624
b4	150	4,07	,686
b5	150	3,82	,935
N valide (liste)	150	3,9387	,49260

الملحق الحادي عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعده الوسائل والامكانيات

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
c1	150	3,91	,882
c2	150	4,10	,740
c3	150	4,11	,647
c4	150	3,87	,957
c5	150	4,08	,799
N valide (liste)	150	4,0147	,48333

الملحق الثاني عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعدها الرقمنة والتكنولوجيا

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
d1	150	3,93	,841
d2	150	3,67	1,028
d3	150	3,81	,939
d4	150	4,13	,766
d5	150	3,83	1,019
N valide (liste)	150	3,8747	,63944

الملحق الثالث عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعدها الأداء الوظيفي

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
y1	150	3,60	,983
y2	150	3,66	,889
y3	150	3,66	,975
y4	150	3,77	,937
y5	150	4,01	,803
N valide (liste)	150	3,7400	,71146

الملحق الرابع عشر: تحليل التباين ANOVA

ANOVA^a

	Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen		Sig.
1	Régression	53,243	4	13,311	87,030	,000 ^b
	de Student	22,177	145	,153		
	Total	75,420	149			

a. Variable dépendante : yyy

b. Prédicteurs : (Constante), ddd, bbb, aaa, ccc

الملحق الخامس عشر: تقدير معاملات النموذج واختبارها

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
	B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1 (Constante)	-1,296	,303		-4,279	,000
aaa	,195	,088	,144	2,210	,029
bbb	,292	,094	,202	3,117	,002
ccc	,413	,110	,281	3,747	,000
ddd	,379	,085	,341	4,460	,000

a. Variable dépendante : yyy

الملحق السادس عشر: العلاقة الارتباطية بين أبعاد الإصلاح الميزانياتي والأداء الوظيفي

Corrélations

		aaa	bbb	ccc	ddd	yyy
aaa	Corrélacion de Pearson	1	,598**	,579**	,682**	,660**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	150	150	150	150	150
bbb	Corrélacion de Pearson	,598**	1	,672**	,595**	,680**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	150	150	150	150	150
ccc	Corrélacion de Pearson	,579**	,672**	1	,747**	,754**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	150	150	150	150	150
ddd	Corrélacion de Pearson	,682**	,595**	,747**	1	,769**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	150	150	150	150	150
yyy	Corrélacion de Pearson	,660**	,680**	,754**	,769**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	150	150	150	150	150

** . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق السابع عشر: معامل التحديد المعدل، معامل التحديد، معامل الارتباط المتعدد

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,840 ^a	,706	,698	,39108

a. Prédicteurs : (Constante), ddd, bbb, aaa, ccc

الملحق الثامن عشر: فهرس للتقرير عن الأولويات والتخطيط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة XXX

تقرير عن الأولويات والتخطيط

السنة 2022

الحجم 2

الشهر / السنة

فهرس

4	الجزء 1. كلمة الوزير
4	1.1 كلمة الوزير
5	2.1 بيان الأمين العام
6	الجزء 2. بخصوص المحافظة
6	1.2 المهمة:
6	2.2 الوزارة:
6	3.2 بطاقة المحافظة
8	4.2 تخطيط النشاطات لسنة 2022
9	الجزء 3. التخطيط المفصل للبرنامج 01
9	1.3 تقديم البرنامج
9	1.1.3 البرنامج 1: تحديد البرنامج
9	2.1.3 تقديم البرامج الفرعية
10	2.3 مبررات النفقات المتوقعة لسنة 2022
11	3.3 بطاقات البرامج:
133	4.3 المشاريع الرئيسية
133	1.4.3 قائمة المشاريع الكبرى للدولة - الجارية (دج)
133	2.4.3 قائمة المشاريع - الجارية (دج)
144	3.4.3 ملخص تقدم المشاريع حسب نوع التدخل (دج)
144	4.4.3 تقدم المشاريع حسب القطاع (المدونة الحالية) (دج)
155	5.4.3 قائمة المشاريع الجديدة الكبرى (دج)
155	6.4.3 قائمة المشاريع الجديدة (دج)
166	5.3 الجداول التكميلية
16	1.5.3 تقديرات تطور المناصب المفتوحة وكتلة الاجور (بالآلاف دج)
166	2.5.3 تقديرات نفقات الهيئات الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)
166	i. نفقات الهيئات الرئيسية الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)
17	ii. النفقات حسب نوع الهيئة الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج)
17	3.5.3 تقديرات نفقات حسابات التخصيص الخاص (بالآلاف دج)
18	4.5.3 تقديرات تطور النفقات حسب الاقليم (بالآلاف دج)
18	5.5.3 تقديرات تطور النفقات حسب مصدر التمويل (بالآلاف دج)
19	الجزء 4. التخطيط المفصل للبرنامج 02
19	1.4 تقديم البرنامج 2

19.....	1.1.4 البرنامج 2: تحديد البرنامج.....
19.....	2.1.4 تقديم البرامج الفرعية.....
200.....	2.4 مبررات النفقات المتوقعة لسنة 2022.....
211.....	3.4 بطاقات البرامج:.....
233.....	4.4 المشاريع الرئيسية.....
233.....	1.4.4 قائمة المشاريع الكبرى للدولة -الجارية (دج).....
233.....	2.4.4 قائمة المشاريع - الجارية (دج).....
244.....	3.4.4 ملخص تقدم المشاريع حسب نوع التدخل (دج).....
244.....	4.4.4 تقدم المشاريع حسب القطاع (المدونة الحالية) (دج).....
255.....	5.4.4 قائمة المشاريع الجديدة الكبرى (دج).....
255.....	6.4.4 قائمة المشاريع الجديدة (دج).....
26.....	5.4 الجداول التكميلية.....
266.....	1.5.4 تقديرات تطور المناصب المفتوحة وكتلة الاجور (بالآلاف دج).....
26.....	2.5.4 تقديرات نفقات الهيئات الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج).....
26.....	i. نفقات الهيئات الرئيسية الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج).....
27.....	ii. النفقات حسب نوع الهيئة الخاضعة للوصاية (بالآلاف دج).....
27.....	3.5.4 تقديرات نفقات حسابات التخصيص الخاص (بالآلاف دج).....
28.....	4.5.4 تقديرات تطور النفقات حسب الأقليم (بالآلاف دج).....
28.....	5.5.4 تقديرات تطور النفقات حسب مصدر التمويل (بالآلاف دج).....

الملحق التاسع عشر: جدول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية

التوضيحات والمبررات	التعداد							الوزارات
	التغيرات				التعداد			
	النسبة %		عدد مناصب الشغل المالية		السنة المالية	السنة المالية 1-	السنة المالية 2-	
	نسبة التغيرات 2	نسبة التغيرات 1	(السنة المالية - السنة المالية 1)	(السنة المالية - السنة المالية 2)	مناصب الشغل المالية	مناصب الشغل المالية	مناصب الشغل الحقيقية المالية	
								الوزارة 1 (المصالح المركزية والمصالح غير المركزية)
								مناصب الشغل والوظائف العليا
								مستخدمو التأطير (صنف 11 وأكثر)
								مستخدمو التطبيق (صنف 9 و 10)
								مستخدمو التحكم (صنف 7 و 8)
								مستخدمو التنفيذ (صنف 1 إلى 6)
								المجموع الفرعي
								الوزارة 2 (المصالح المركزية والمصالح غير المركزية)
								مناصب الشغل والوظائف العليا
								مستخدمو التأطير (صنف 11 وأكثر)
								مستخدمو التطبيق (صنف 9 و 10)
								مستخدمو التحكم (صنف 7 و 8)
								مستخدمو التنفيذ (صنف 1 إلى 6)
								المجموع الفرعي
								المجموع الفرعي

11
الجمهورية العربية السورية للجمهورية العربية السورية / العدد 78
12 جمادى الأولى عام 1442 هـ
27 ديسمبر سنة 2020 م

جدول التعداد (تابع)							
							الهيئات العمومية
							الهيئة العمومية 1
							مناصب الشغل والوظائف العليا
							مستخدمو التأطير (صنف 11 وأكثر)
							مستخدمو التطبيق (صنف 9 و 10)
							مستخدمو التحكم (صنف 7 و 8)
							مستخدمو التنفيذ (صنف 1 إلى 6)
							المجموع الفرعي
							الهيئة العمومية 2
							مناصب الشغل والوظائف العليا
							مستخدمو التأطير (صنف 11 وأكثر)
							مستخدمو التطبيق (صنف 9 و 10)
							مستخدمو التحكم (صنف 7 و 8)
							مستخدمو التنفيذ (صنف 1 إلى 6)
							المجموع الفرعي
							المجموع الفرعي
							الهيئات العمومية تحت الرقابة
							مناصب الشغل والوظائف العليا
							مستخدمو التأطير (صنف 11 وأكثر)
							مستخدمو التطبيق (صنف 9 و 10)
							مستخدمو التحكم (صنف 7 و 8)
							مستخدمو التنفيذ (صنف 1 إلى 6)
							المجموع الفرعي
							المجموع

ملاحظة

نسبة التغيرات 1 : (السنة المالية - 1) - (السنة المالية - 2) * 100 / منصب شغل مالي (السنة المالية - 2)

نسبة التغيرات 2 : (السنة المالية - 1) - (السنة المالية - 1) * 100 / منصب شغل مالي (السنة المالية - 1)

12
الجمهورية العربية السورية للجمهورية العربية السورية / العدد 78
12 جمادى الأولى عام 1442 هـ
27 ديسمبر سنة 2020 م

الملحق العشرين : نموذج مرسوم توزيع الاعتمادات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة المالية 2025

38	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 02	9 رجب عام 1446 هـ 9 جانفي سنة 2025 م
<p>مرسوم تنفيذي رقم 19-25 مؤرخ في 9 رجب عام 1446 الموافق 9 جانفي سنة 2025، يتضمن توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2025، الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي.</p>		
<p>إن الوزير الأول،</p> <p>- بناء على تقرير وزير المالية،</p> <p>- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 112-5 و 141 (الفقرة 2) منه،</p> <p>- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 24-108 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 24 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن قانون المالية لسنة 2025،</p> <p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 23-404 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1445 الموافق 11 نوفمبر سنة 2023 والمتضمن تعيين الوزير الأول،</p> <p>- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-374 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1446 الموافق 18 نوفمبر سنة 2024 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،</p>		
<p>يرسم ما يأتي :</p> <p>المادة الأولى : توزع رخص الالتزام المقدر مبلغها بسبعمائة وستة وثلاثين مليارا وثلاثمائة وخمسة وثمانين مليونا وستمائة وتسعين ألف دينار (736.385.690.000 دج)، واعتمادات الدفع المقدر مبلغها بسبعمائة وستة وسبعون مليارا واثنين وثلاثين مليونا وستمائة وتسعين ألف دينار (776.032.690.000 دج) المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2025، الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، طبقا للجدول الملحق بهذا المرسوم.</p>		
<p>المادة 2 : يكلف وزير المالية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.</p>		
<p>حور بالجزائر في 9 رجب عام 1446 الموافق 9 جانفي سنة 2025.</p>		
<p>محمد النذير العربي</p>		

الجدول الملحق

توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، بموجب قانون المالية لسنة 2025، الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالدينار

المجموع	الباب 4 : نفقات التحويل		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية والتعليم والتكوين العاليين
	الالتزام	رخص الالتزام	الالتزام	رخص الالتزام	الالتزام	رخص الالتزام	الالتزام	رخص الالتزام	
36 968 063 000	20 968 063 000	23 660 263 000	13 157 800 000	6 457 800 000	150 000 000	150 000 000	-	-	التعليم والتكوين العاليين
36 868 063 000	20 868 063 000	23 660 263 000	13 157 800 000	6 457 800 000	50 000 000	50 000 000	-	-	الطور الأول والثاني للتعليم
100 000 000	100 000 000	-	-	-	100 000 000	100 000 000	-	-	في الطور الثالث التكوين
29 996 580 000	20 996 580 000	29 731 240 000	-	-	42 455 000	42 455 000	222 885 000	222 885 000	البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
250 485 000	250 485 000	-	-	-	27 600 000	27 600 000	222 885 000	222 885 000	الدعم الإداري للبحث وتسيير العاليية
25 724 440 000	16 724 440 000	25 712 840 000	-	-	11 600 000	11 600 000	-	-	البحث والتطوير

الجدول الملحق (تابع)

بالدينار

المجموع	الباب 4 : نفقات التحويل		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 1 : نفقات المستخدمين		عناوين البرامج والبرامج الفرعية
	الالتزام	رخص الدفع	الالتزام	رخص الدفع	الالتزام	رخص الدفع	الالتزام	رخص الدفع	
4 021 655 000	4 021 655 000	4 018 400 000	-	-	3 255 000	3 255 000	-	-	الإبتكار التكنولوجي
24 109 100 000	10 304 100 000	6 509 500 000	17 596 100 000	7 941 600 000	3 500 000	3 500 000	-	-	الحياة الطلابية
23 396 100 000	9 956 100 000	6 163 500 000	17 231 100 000	7 941 600 000	1 500 000	1 500 000	-	-	الخدمات الجامعية
713 000 000	348 000 000	346 000 000	365 000 000	-	2 000 000	2 000 000	-	-	الظروف المعيشية للطلبة
684 958 947 000	684 116 947 000	682 536 155 000	945 000 000	103 000 000	292 592 000	292 592 000	1 185 200 000	1 185 200 000	الإدارة العامة
35 840 000	35 840 000	-	-	-	35 840 000	35 840 000	-	-	تسيير الوزارة
684 923 107 000	684 081 107 000	682 536 155 000	945 000 000	103 000 000	256 752 000	256 752 000	1 185 200 000	1 185 200 000	الدعم الإداري
776 032 690 000	736 385 690 000	742 437 158 000	31 698 900 000	14 502 400 000	488 547 000	488 547 000	1 408 085 000	1 408 085 000	مجموع الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الملحق الواحد والعشرين: نموذج وثيقة برمجة اعتمادات النشاط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة/ المؤسسة العمومية.....

مديرية.....

رأي المراقب الميزانياتي	تاريخ إعداد الوثيقة/التعديل:.....
-------------------------	-----------------------------------

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط

السنة المالية 2024

- مرسوم تنفيذي رقم 404-20 المؤرخ في 14 جادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كليات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.
- منشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 المتعلق بالبرمجة الميزانية.
- وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل المالية لسنة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة/ المؤسسة العمومية.....

مديرية.....

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط السنة المالية 2024
--

3	الجزء الاول: اعتمادات الميزانية العامة للدولة
3	1. اعتمادات النشاط
4	1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين
4	1.1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين
7	2.1.1. مناصب الشغل المالية والانظمة التعويضية المطبقة
7	أ. مناصب الشغل المالية
11	ب. الأنظمة التعويضية المطبقة
13	2.1. اعتمادات نفقات التسيير
16	3.1. اعتمادات نفقات الاستثمار العمومي
17	4.1. قائمة نفقات التحويلات

الفهرس:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة/ المؤسسة العمومية.....

مدينة.....

الجزء الاول:

اعتمادات الميزانية العامة للدولة

1. اعتمادات النشاط.....(التسمية والرمز)

السنة المالية	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	الرمز	المجموع الكلي
البرنامج	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي
.....
.....
.....
.....

1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين

1.1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين

الرمز	ب 1 - نفقات المستخدمين	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز
الرمز	ب 1 - نفقات المستخدمين	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز	رمز
11000	الرواتب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11100	رواتب الموظفين والأعوان العموميين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11200	رواتب المستخدمين المتعاقدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11210	رواتب المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الكلي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11220	رواتب المستخدمين المتعاقدين بالتوقيت الجزئي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11300	تعويضات أعضاء الحكومة والبرلمان	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11400	رواتب المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
11500	رواتب المستخدمين المتعاونين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12000	العلاوات والتعويضات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12100	علاوات وتعويضات الموظفين والأعوان العموميين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12200	علاوات وتعويضات المستخدمين المتعاقدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12300	علاوات و تعويضات المستخدمين المتعاونين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

0	0	0	0	0	0	تمويضات الأعضاء الدائمين للهيئات و المؤسسات	12400
0	0	0	0	0	0	تمويضات المستخدمين الموضوعين تحت التصرف	12500
0	0	0	0	0	0	تمويضات المستخدمين المتعاقدين العاملين بالخارج	12600
0	0	0	0	0	0	الزيادات	13000
0	0	0	0	0	0	الزيادات الاستثنائية	13100
0	0	0	0	0	0	زيادات أخرى	13200
0	0	0	0	0	0	مساهمات صاحب العمل	14000
0	0	0	0	0	0	مساهمات في هيئات الضمان الإجتماعي و التقاعد	14100
0	0	0	0	0	0	مساهمات الخدمات الإجتماعية	14200
0	0	0	0	0	0	الخدمات الإجتماعية	14210
0	0	0	0	0	0	المساهمة في السكن الإجتماعي	14220
0	0	0	0	0	0	المساهمة في نظام التقاعد	14230
0	0	0	0	0	0	الخدمات الإجتماعية على عتق صاحب العمل	15000
0	0	0	0	0	0	الخدمات ذات الطابع العائلي	15100
0	0	0	0	0	0	المنح العائلية	15110
0	0	0	0	0	0	علاوة لدراسة	15120
0	0	0	0	0	0	منحة الأجر الوحيد	15130

5

0	0	0	0	0	0	المنح الإختيارية	15200
0	0	0	0	0	0	حوادث العمل و معاشن الخدمة	16000
0	0	0	0	0	0	ريوع الحوادث المهنية	16100
0	0	0	0	0	0	معاشات جراء أضرار جسدية	16200
0	0	0	0	0	0	معاشات الخدمة	16300
0	0	0	0	0	0	المجموع	

2.1.1. مناصب الشغل المالية والأنظمة التعويضية المطبقة:
أ. مناصب الشغل المالية:

الراتب		مناصب الشغل المالية					نشاط مركزي	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	التصنيف		الشاغرة او الوافرة	المشغولة الى غاية 31 ديسمبر ن-1	المفتوحة (ن)	صنف المستخدم
			المعدل	الصنف				
0	0	0	0	0	0	0	0	وظيفة عليا
0	0	0	0	0	0	0	0	أمين عام
0	0	0	0	0	0	0	0	رئيس الديوان
0	0	0	0	0	0	0	0	مدير عام
0	0	0	0	0	0	0	0	مفتش عام
0	0	0	0	0	0	0	0	مدير الدراسات
0	0	0	0	0	0	0	0	مفتش
0	0	0	0	0	0	0	0	مكلف بالدراسات والتلخيص
0	0	0	0	0	0	0	0	مدير
0	0	0	0	0	0	0	0	مدير فرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	مكلف بالتفتيش
0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية		الزيادة الاستدلالية/ المبلغ	الزيادة الاستدلالية/ النقاط	الزيادة الاستدلالية/ المستوى	0	0	0	منصب عالي
0	0	0	0	0	0	0	0	مكلف بالدراسات وبمشروع
0	0	0	0	0	0	0	0	محقق بالديوان
0	0	0	0	0	0	0	0	رئيس مكتب
0	0	0	0	0	0	0	0	مساعد بالديوان
0	0	0	0	0	0	0	0	مكلف بالاستقبال والتوجيه
0	0	0	0	0	0	0	0	مكلف ببرامج الترجمة - الترجمة الفورية
0	0	0	0	0	0	0	0	

7

النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	0	اسلاك خاصة
									0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	0	اسلاك مشتركة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	0	العمال المهنيون + المسائقون + الحجاب
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	0	عقد غير محدد المدة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	0	عقد محدد المدة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع نشاط مركزي

8

الراتب			مناصب الشغل المالية					نشاط غير ممرکز
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	التصنيف		الشاهرة او الواهرة	المشغولة الى غاية 31 ديسمبر ن-1	المتفوحة (ن)	صنف المستخدم
			المعدل	الصنف				
0	0	0	0	0	0	0	0	وظيفة عليا
0	0	0	0	0	0	0	0	مدير
0	0	0	0	0	0	0	0	مدير متفدب
								منصب عالي ذو طابع هيكلتي
0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية		الزيادة الاستدلالية/ المبلغ	الزيادة الاستدلالية/ النقاط	الزيادة الاستدلالية/ المستوى	0	0	0	منصب عالي ذو طابع وظيفي
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية		الزيادة الاستدلالية/ المبلغ	الزيادة الاستدلالية/ النقاط	الزيادة الاستدلالية/ المستوى	0	0	0	اسلاك خاصة
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	اسلاك مشتركة
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	

9

النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	العمال المهنيون + السائقون + الحجاب
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	عقد غير محدد المدة
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
النفقات السنوية	العلاوات والتعويضات السنوية	الراتب السنوي	المعدل	الصنف	0	0	0	عقد محدد المدة
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0	0	0	0	0	0	
0	0	0			0	0	0	مجموع نشاط غير ممرکز

ب- الانظمة التعويضية المطبقة:

العلاوات والتعويضات		نشاط مركزي
إد	إأ	
0	0	منحة المردودية المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	منحة المردودية المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	المجموع

11

العلاوات والتعويضات		نشاط غيرمركز
إد	إأ	
0	0	منحة المردودية المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	منحة المردودية المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	منحة المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	تعويض المراجع القانونية
0	0	المجموع

12

الباب 2 في وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات	
إد	رإ
0	0
0	0

البرنامج	الرمز
البرنامج الفرعي	الرمز
النشاط	الرمز

مجموع الاعتمادات المتوفرة		الاعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة		الاعتمادات المفتوحة		الباب 2 - نفقات تسيير المصالح	الرمز
إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ		
0	0	0	0	0	0	التنقلات والنقل والاتصالات	21000
0	0	0	0	0	0	المهمات، التنقلات والمصاريف ذات الصلة	21100
0	0	0	0	0	0	النقل بالبريد والاعفاء البريدي والرسائل	21200
0	0	0	0	0	0	مصاريف الإستقبال والإحتفالات	21300
0	0	0	0	0	0	مصاريف المؤتمرات والندوات والملتقيات والتظاهرات	21400
0	0	0	0	0	0	التوعية والتعميم	21500
0	0	0	0	0	0	الإعلام والتوثيق	22000
0	0	0	0	0	0	الإشهار والإعلام والتوثيق	22100
0	0	0	0	0	0	التحرير والترجمة	22200
0	0	0	0	0	0	مصاريف إعداد المطبوعات ومختلف الوثائق	22300
0	0	0	0	0	0	الخدمات المهنية	23000
0	0	0	0	0	0	الاتعاب	23100
0	0	0	0	0	0	الخدمات التقنية للدراسات والخبرة والبحث	23200
0	0	0	0	0	0	الخدمات المهنية في الإتصالات	23300

13

0	0	0	0	0	0	المصاريف القضائية	23400
0	0	0	0	0	0	الإيجار	24000
0	0	0	0	0	0	إيجار العقارات	24100
0	0	0	0	0	0	إيجار المنقولات	24200
0	0	0	0	0	0	تكاليف الإيجار الأخرى	24300
0	0	0	0	0	0	الصيانة والإصلاح	25000
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلية الحظائر	25100
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلية حظائر السيارات	25110
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلية حظائر النقل الجوي	25120
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلية حظائر النقل البحري	25130
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلية حظائر النقل بالسكك الحديدية	25140
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصلية الآلات والمعدات والتجهيزات	25200
0	0	0	0	0	0	صيانة البنايات والمنشآت القاعدية	25300
0	0	0	0	0	0	صيانة البنايات	25310
0	0	0	0	0	0	صيانة المنشآت القاعدية	25320
0	0	0	0	0	0	صيانة المساحات الخضراء	25400
0	0	0	0	0	0	الحراسة والأمن	25500
0	0	0	0	0	0	نفقات أخرى للصيانة والتصلية	25600
0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى	26000
0	0	0	0	0	0	التأمينات واللوازم	27000
0	0	0	0	0	0	التغذية	27100
0	0	0	0	0	0	المواد الصيدلانية والطبية وشبه الصيدلانية	27200
0	0	0	0	0	0	المعدات والتجهيزات الصغيرة ومستهلكات الاعلام الألي	27300
0	0	0	0	0	0	الوراقة واللوازم المكتبية	27400
0	0	0	0	0	0	الملابس والأحذية	27500
0	0	0	0	0	0	الوقود وزيت التشحيم والمنتجات القابلة للإشتعال	27600

14

0	0	0	0	0	0	مصاريف الإتصالات	27700
0	0	0	0	0	0	مصاريف الكهرباء والغاز و الماء	27800
0	0	0	0	0	0	تموينات و تجهيزات أخرى	27900
0	0	0	0	0	0	أعباء أخرى للتسيير	28000
0	0	0	0	0	0	المصاريف البنكية و المصاريف المماثلة	28100
0	0	0	0	0	0	العقوبات	28200
0	0	0	0	0	0	مصاريف التأمين	28300
0	0	0	0	0	0	التعويض عن الأضرار المادية أو الجسدية	28400
0	0	0	0	0	0	الضرائب و الرسوم و المدفوعات الأخرى المماثلة	28500
0	0	0	0	0	0	رسوم الإمتياز و براءات الإختراع و التراخيص والعلامات و البرمجيات والعمليات	28600
0	0	0	0	0	0	المصاريف المتعلقة بالمسابقات و الجوائز	28700
0	0	0	0	0	0	تعويضات أعضاء اللجان و لجان التحكيم	28800
0	0	0	0	0	0	إشتراكات، مساهمات و مصاريف الإخراط في الهيئات	28900
0	0	0	0	0	0	خدمات التثمين و التكوين	29000
0	0	0	0	0	0	التكوين و تحسين المستوى داخل الوطن	29100
0	0	0	0	0	0	التكوين بالخارج	29200
0	0	0	0	0	0	التثمين	29300
0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى للتثمين و التكوين	29400
0	0	0	0	0	0	مجموع الاعتمادات	
#REF!	#REF!	0	0	0	0	مراقبة التناسق	

15

3.1. اعتمادات نفقات الاستثمار:

البانديت وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات	
إد	رأ
0	0
0	0

البرنامج	الرمز
البرنامج الفرعي	الرمز
النشاط	الرمز

الرمز	الباب 3 - نفقات الاستثمار	رقم مقرر التسجيل	عنوان عملية الاستثمار العمومي (المشروع)	السنة الجارية (ن)					
				إد		رأ		إد المنقولة (2023/12/31)	رأ المنقولة (2023/12/31)
				إد المسجلة (2023/12/31)	إد المبلغ 2024	رأ الملتزم بها (2023/12/31)	رأ المبلغ 2024		
31000	تثبيات عينية			0	0	0	0	0	0
	تثبيات عينية	رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
32000	تثبيات معنوية			0	0	0	0	0	0
	تثبيات معنوية	رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
		رقم	عملية	0	0	0	0	0	0
	المجموع			0	0	0	0	0	0

16

4.1. اعتمادات نفقات التحويلات:

الباب 4 في وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات		الرمز	البرنامج
رأ	إد	الرمز	البرنامج الفرعي
0	0	الرمز	النشاط

مبلغ السنة (ن)	جهاز التدخل	الباب 4 - نفقات التحويل	الرمز
		التحويلات لفائدة الأشخاص	41000
	جهاز 1	التحويلات لفائدة الأشخاص	
	جهاز 2		
	جهاز		
		التحويلات لفائدة المؤسسات	42000
	جهاز 1	التحويلات لفائدة المؤسسات	
	جهاز 2		
	جهاز		
		التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و الصناعي و التجاري و المؤسسات العمومية المماثلة	43000
	جهاز 1	التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و الصناعي و التجاري و المؤسسات العمومية المماثلة	
	جهاز 2		
	جهاز		
		التحويلات للجماعات المحلية	44000
	جهاز 1	التحويلات للجماعات المحلية	
	جهاز 2		

17

	جهاز	التحويلات لفائدة الجمعيات	
	جهاز 1		
	جهاز 2		
	جهاز		
		التحويلات لفائدة المنظمات الدولية و لدول أجنبية	46000
	جهاز 1	التحويلات لفائدة المنظمات الدولية و لدول أجنبية	
	جهاز 2		
	جهاز		
		تحويلات أخرى	47000
	جهاز 1	تحويلات أخرى	
	جهاز 2		
	جهاز		
		مجموع	

18

الملحق الثاني والعشرين: نموذج ابداء الراي للبرمجة الميزانية

النموذج رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة المالية



للمديرية العامة للميزانيات

قسم التنظيم للميزانيات والرقابة والصققات العمومية

مصلحة الرقابة للميزانيات لدى

بطاقة إبداء الرأي – البرمجة الميزانية

رقم بتاريخ

 رأي بالموافقة مع تحفظات¹ رأي بالموافقة²

السيد / السيدة

مسؤول(ة) النشاط / النشاط الفرعي

معين(ة) بموجب المقرر رقم المؤرخ في

I. تعيين وثائق البرمجة الميزانية :

1. مراجع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات و مناصب الشغل المالية / وثيقة البرمجة للنشاط المقسم إلى أنشطة فرعية:

المرسل بجدول الإرسال رقم : بتاريخ :

رقم تأشيرة (و.ب.أ.م.ش)/(و.ب.أ.ن.م) : بتاريخ :

مستخرج (و.ب.أ.م.ش) / (و.ب.أ.ن.م) مرسل بتاريخ :

2. البرنامج المعنى:

محظفة البرامج : رمز المحظفة البرامج :

البرنامج : رمز البرنامج :

البرنامج الفرعي : رمز البرنامج الفرعي :

النشاط غير المقسم إلى أنشطة فرعية : رمز النشاط غير المقسم :

النشاط الفرعي : رمز النشاط الفرعي :

II. تبرير رأي المراقب الميزانياتي :

طبقا للتعليمة رقم 9658 المؤرخة في 15 ديسمبر 2022، والمتعلقة بكيفيات ممارسة الرقابة الميزانية المطبقة بعنوان ميزانية الدولة، يشرفني أن أنهى إلى علمكم، أن مشروع وثيقة البرمجة الميزانية المشار إليها أعلاه تحظى برأي بالموافقة (يرجى تحديد طبيعة الرأي، رأيا بالموافقة مع تحفظات أو دون تحفظات).

[يجب على المراقب الميزانياتي أن يبرر رأيه، بالنسبة لكل باب من النفقات، مهما كانت طبيعته، وذلك بالنظر إلى المنشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 و المتعلق بالبرمجة الميزانية، حيث يتأكد المراقب الميزانياتي من الطابع الدائم للبرمجة (تغطية النفقات الاجبارية و النفقات الحتمية).]

[في حالة إبداء رأيا موافق بتحفظات، يتعين على المراقب الميزانياتي، وجوبا، توضيح جميع تحفظاته بالنسبة لكل باب من النفقات.]

1 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

2 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

بالنسبة لنفقات الباب الأول "نفقات المستخدمين"

- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6

بالنسبة لنفقات الباب الثاني "نفقات التسير"

- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6

بالنسبة لنفقات الباب الثالث "نفقات الاستثمار"

- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6

بالنسبة لنفقات الباب الرابع "نفقات التحويل"

- 1
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6

إطار مخصص إلى المراقب الميزانياتي
الختم و الإمضاء



الملحق الثالث والعشرين: نموذج ابداء الراي لتعديل توزيع الاعتمادات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النموذج رقم 04



وزارة المالية

للمديرية العامة للميزانيات

قسم التنظيم للميزانيات و الرقابة و الصفقات العمومية

مصلحة الرقابة للميزانيات لدى

بطاقة إبداء الرأي – تعديل توزيع الاعتمادات

رقم بتاريخ

 رأي بعدم الموافقة* رأي بالموافقة*

السيد / السيدة

المدير (ة) العام(ة) للمؤسسة

المدير (ة) للمؤسسة

1. تعيين البرنامج المنح للإعانة:

محفظة البرامج : رمز المحفظة :

البرنامج : رمز البرنامج :

رقم مقرر منح الإعانة : بتاريخ :

2. تبرير رأي المراقب الميزانياتي :

طبقا للتعليمية رقم 9658 المؤرخة في 15 ديسمبر 2022، والمتعلقة بكيفيات ممارسة الرقابة الميزانياتية المطبقة بعنوان ميزانية الدولة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم، أن مشروع المقرر المتضمن تعديل توزيع الاعتمادات المرسل بموجب جدول الارسال رقم بتاريخ يحظى برأي (يرجى تحديد طبيعة الرأي، رأيا بالموافقة أو بعدم الموافقة).

يجب على المراقب الميزانياتي أن :

- يتأكد من مطابقة مشروع التعديل للتنظيم المعمول به،
- تبرير رأيه.

1 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

2 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

1. بالنسبة لمطابقة مشروع التعديل للتنظيم المعمول به :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2. المبررات الأخرى :

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

إطار مخصص إلى المراقب الميزانياتي
الختم و الإمضاء



الملحق الرابع والعشرين: نموذج ابداء الرأي لحركة الاعتمادات

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النموذج رقم 03



وزارة المالية



المديرية العامة للميزانية

قسم التنظيم للميزانياتي و الرقابة و الصفقات العمومية

مصلحة الرقابة للميزانياتي لدى

بطاقة إبداء الرأي - حركة الاعتمادات

رقم بتاريخ

 رأي بعدم الموافقة¹ رأي بالموافقة²

السيد / السيدة

مسؤول(ة) النشاط
معين(ة) بموجب المقرر رقم المؤرخ في

1. تعيين البرنامج، النشاط و النشاط الفرعي المعني بحركة الاعتمادات :

محفظة البرامج : رمز المحفظة :

البرنامج : رمز البرنامج :

البرنامج الفرعي : رمز البرنامج الفرعي :

النشاط المقسم إلى أنشطة فرعية : رمز النشاط المقسم :

النشاط الفرعي : رمز النشاط الفرعي :

النشاط الفرعي : رمز النشاط الفرعي :

2. تعيين وثائق البرمجة الميزانياتي :

رقم تأشيرة (و.ب.أ.م.ش.م) : بتاريخ :

تاريخ إرسال مستخرج (و.ب.أ.م.ش.م) : بتاريخ :

رقم تأشيرة وثيقة البرمجة للنشاط المقسم إلى أنشطة فرعية : بتاريخ :

3. تبرير رأي المراقب الميزانياتي :

طبقاً للتعليمية رقم 9658 المؤرخة في 15 ديسمبر 2022، والمتعلقة بكيفيات ممارسة الرقابة الميزانياتي المطبقة بعنوان ميزانية الدولة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم، أن مشروع وثيقة البرمجة الميزانياتي المشار إليها أعلاه تحظى برأي بالموافقة (يرجى تحديد طبيعة الرأي، رأياً بالموافقة أو بعدم الموافقة).

يتأكد المراقب الميزانياتي من :

- مطابقة حركة الاعتمادات المراد إجراؤها للتنظيم المعمول به،
- أن حركة الاعتمادات المراد القيام بها لا تمس و لا تؤثر على التغطية المالية الدائمة للبرمجة الميزانياتي.

1 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

2 ضع الإشارة ✓ في الخانة المناسبة

1. بالنسبة لاحترام التنظيم المعمول به:

2. بالنسبة لتأثير حركة الاعتمادات على البرمجة الميزانية:

3. المبررات الأخرى:

إطار مخصص إلى المراقب الميزانياتي
الختم و الإمضاء



الفهرس

I-II	إهداء
III	شكر وعرقان
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الرموز والمختصرات
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2	تمهيد
2	المبحث الأول: الإصلاح الميزانياتي في ظل القانون العضوي 15/18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية
2	المطلب الأول: تقديم الإصلاح الميزانياتي في الجزائر
2	الفرع الأول: الأطراف المعنية بتنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي
2	أولاً: تشكيل لجنة القيادة
3	ثانياً: تشكيل خلية التنسيق ومتابعة مشروع الإصلاح
3	ثالثاً: البنك الجزائري للتنمية
4	الفرع الثاني: الإطار الزمني لتنفيذ الإصلاح الميزانياتي
4	مرحلة 2004-2007
4	مرحلة 2008-2012
5	مرحلة 2014-2018
5	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للقانون العضوي 15-18
5	الفرع الأول: تعريف القانون العضوي 15-18
6	الفرع الثاني: الأدوات الأساسية لإعداد قوانين المالية في ظل القانون العضوي 15-18
6	1. التسيير المتمحور حول النتائج
6	2. الإطار الميزانياتي المتوسط المدى
8	3. قوانين المالية

9	الفرع الثالث: تحضير، اعداد والمصادقة على قوانين المالية في ظل القانون العضوي 15-18
9	1. الإجراءات التمهيدية
9	2. التحضير والاياداع
10	3. مضمون مشروع قانون المالية
11	4. الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية
12	5. المصادقة على مشروع قانون المالية
14	الفرع الرابع: المفاهيم الأساسية الجديدة وتحليلها في ظل القانون العضوي 15-18
14	1. إيرادات الدولة وتصنيفاتها
16	2. أعباء ميزانية الدولة وتصنيفاتها
25	3. الإطار الجديد للاعتمادات المالية
26	4. حوار التسيير
27	المطلب الثالث: تنفيذ قانون المالية
27	الفرع الأول: عمليات توزيع الاعتمادات المالية
27	الفرع الثاني: البرمجة الميزانية
30	الفرع الثالث: تفويض التسيير
31	الفرع الرابع: عمليات النفقات
32	الفرع الخامس: الإجراءات الخاصة
32	أولا: تعديل توزيع الاعتمادات المالية
33	ثانيا: الاعتمادات الملغاة وشروط إعادة استعمالها
34	ثالثا: تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية
34	رابعا: استعادة الاعتمادات المالية
36	خلاصة
37	المبحث الثاني: الأداء الوظيفي
37	المطلب الأول: مفهوم الأداء الوظيفي
37	أولا: تعريف الأداء الوظيفي
38	ثانيا: أهمية الأداء الوظيفي
38	المطلب الثاني: عناصر الأداء الوظيفي
39	المطلب الثالث: انواع ومحددات الأداء الوظيفي

	أولاً: أنواع الأداء الوظيفي
39	ثانياً: محددات الأداء الوظيفي
40	المطلب الرابع: الابعاد والعوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي
41	أولاً: ابعاد الأداء الوظيفي
41	ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء الوظيفي
42	خلاصة المبحث الثاني
43	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
43	1. الدراسات السابقة العربية
46	2. الدراسات السابقة الاجنبية
51	3. مناقشة الدراسات السابقة ونموذج الدراسة
51	1.3. مناقشة الدراسات السابقة
53	2.3. نموذج الدراسة
54	خلاصة المبحث الثالث
55	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية	
57	تمهيد
58	المبحث الأول: الطريقة والادوات
58	1. الطريقة المستخدمة في الدراسة
58	1.1. مجتمع وعينة الدراسة
58	أولاً: مجتمع الدراسة
58	ثانياً: عينة الدراسة
58	2.1. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
58	أولاً: التعريف بمتغيرات الدراسة
59	ثانياً: مصادر البيانات
59	2. الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
60	1.2. الادوات المستعملة في الدراسة
60	أولاً: الاستبيان
61	ثانياً: محاور الاستبيان

62	2.2. البرامج والأساليب المستخدمة في الدراسة
62	أولاً: البرامج المستخدمة في الدراسة
62	ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
62	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار نموذج الدراسة
63	1. عرض نتائج الدراسة
63	1.1. اختبار ثبات وصدق الاستبيان
63	2.1. اتجاه اجابات عينة الدراسة
64	3.1. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة
70	4.1. التحليل الوصفي لمحاو الاستبيان
75	2. اختبار نموذج الدراسة
75	1.2. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة
76	2.2. اختبار الفرضيات
81	خلاصة الفصل الثاني
83	الخاتمة
/	قائمة المراجع
/	الملاحق
/	الفهرس

